الدليل التدريبي للأحزاب السياسية الأردنية

الدليل التدريبي
للأحزاب السياسية الأردنية

الدليل التدريبي
للأحزاب السياسية الاردنية

تم إعداد هذا الدليل بإشراف مركز القدس للدراسات السياسية

إعداد: عبد الحي حباشنة

إخراج وتصميم: زينب بيطار

This Project is
Co-funded by
The European Union

الآراء الواردة في هذا الدليل لا تعبر بالضرورة عن رأي أي من مركز القدس للدراسات السياسية والاتحاد الأوروبي و مؤسسة كونراد أديناور و المركز الأردني للتربية المدنية

ISBN 978 - 9957 - 427- 39 - 9 (ردمك)

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

٢٠١٤/١١/٥٤٦٠

٣٢٠,٥

مركز القدس للدراسات السياسية

الدليل التدريبي للأحزاب السياسية الأردنية / مركز القدس للدراسات السياسية – عمان : مركز القدس للدراسات السياسية ، ٢٠١٤

( ) ص.

ر.إ .: ٢٠١٤/١١/٥٤٦٠

الواصفات: / الأحزاب السياسية / الأردن /

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية آخرى.

الفهرس

تمهيد 5
الحزب السياسي 8
تأسيس الأحزاب السياسية في الأردن 14
أنواع الأحزاب السياسية 20
الأحزاب الأردنية: اتجاهات فكرية وسياسية 24
اتخاذ القرار الحزبي 32
التمويل(تمويل الحزب) 34
تمكين المرأة سياسياً 38
تمكين الشباب 42
قوانين عمل عام ومواثيق دولية 46
الأحزاب السياسية والبرلمان 56
الحزب وصناعة السياسات العامة 58
بناء التحالفات 68
الاتصال 78
بناء الحملات الانتخابية 88
الدائرة الانتخابية 94
فريق الحملة 100
هوامش الدليل 104
المراجع 106
ملحق: إعلان مبادئ صادر عن الأحزاب السياسية الأردنية 110

5

الدليل التدريبي
للأحزاب السياسية الاردنية

تمهيد:

تُعد الأحزاب السياسية، في النظم الحديثة، العنصر الأهم والأبرز في بناء مكونات النظام الديمقراطي، ذلك لأن ممارساتها التعبوية تساهم في بلورة الوعي السياسي الذي يُعد العنوان الأبرز لمفهوم المشاركة في صنع القرار، والذي يمثّل الركن الأساس في معايير تقييم الأنظمة السياسية الحديثة.

لقد عرَف الأردن العمل الحزبي منذ نشأته، إلا أنه تم حظر الأحزاب السياسية بعد فرض الأحكام العرفية عام 1957، ثم فرضت الأحكام العرفية مجدداً عام 1967 واستمرت إلى عام 1989 إلى أن ألغيت رسمياً عام 1992. بالرغم من ذلك كانت الأحزاب موجودة وتمارس النشاط السري من خلال المنظمات الثقافية، والنقابية، وغيرها من العناوين المتنوعة التي كانت متاحة، خصوصاً الأحزاب ذات الطبيعة الايديولوجية القومية، واليسارية. لكن هذا الحظر لم يطل جمعية الإخوان المسلمين التي بقي نشاطها السياسي مشرَّعاً حتى بوجود وسريان الأحكام العرفية .

وبعد صدور قانون الأحزاب السياسية لسنة 1992، تم تشريع العمل السياسي الحزبي العلني، وجاء ذلك بعد إجراء الانتخابات النيابية عام 1989. ومع الانتقال من العمل السري إلى العمل العلني، لم تتمكن الأحزاب من امتلاك قدرة حقيقية وفاعلة لدخول جاد ومؤثّر وفعّال في معترك العمل السياسي، خصوصاً الوصول إلى البرلمان، باستثناء جبهة العمل الإسلامي الذراع السياسي لجماعة الاخوان المسلمين والتي استطاعت الحصول على 16 مقعدا في البرلمان في انتخابات العام 1993، بالإضافة إلى وصول ممثلين لعدد من الأحزاب الوسطية عن طريق قواعدهم التمثيلية المحلية وليس برامجهم السياسية الحزبية. ولعل سبب ذلك، كما تؤكد معظم الدراسات التحليلية، يعود إلى سيطرة الذهنية الأمنية والإرث العرفي السابق، والذي حد من إقبال الناس على العمل الحزبي وحال دون إدراكهم لمدى أهمية العمل السياسي المنظم، بالإضافة إلى عدم قدرة الأحزاب على الوصول إلى المواطنين ببرامج وأطروحات تلفت انتباههم، وتعبّر عن طموحاتهم وآرائهم. كل هذا ساهم في تقليل فرص انجذاب الشريحة العظمى من المجتمع إلى الأحزاب السياسية، والعمل الحزبي المنظم.

وبالإضافة إلى الأسباب السابقة، علينا ألا ننكر الأسباب الذاتية والموضوعية العديدة التي أدت إلى العزوف الشعبي عن العمل الحزبي، والتي تحتاج لدراسات أخرى، والتي نذكرها هنا للتأكيد على أن حالة العزوف ما زالت مستمرة، ويمكن رصدها واستجلاء معالمها بوضوح، على الرغم من مرور ما يقارب الربع قرن على العمل الحزبي العلني المحمي بموجب قوانين صادرة عن السلطة التشريعية، وهو ما يستدعي العمل الدائم على تطوير بنية هذه الأحزاب وتفعيل مكوناتها، بما يحقق قدرتها على الوصول إلى الناس وفقاً لأسس علمية مدروسة.

إن عملية بناء المجتمع الديمقراطي تتطلب النظر بعمق إلى الأحزاب السياسية كوحدة أساسية للنهوض بالعملية الديمقراطية برمتها. وبدوره، يتطلب هذا الأمر دراسة أوجه القصور ومناحي النقص التي تعتري سلوك الأحزاب ومكوناتها ذاتها، ضمن إطار وجودها السياسي والاجتماعي، وهو الأمر الذي ستحاول هذه الدراسة التصدي له بما

يفضي، وبشكل مباشر، إلى معرفة الموضوعات والحاجات والمهارات الضرورية التي يتوجب على الحزب السياسي امتلاكها، وتطويرها، في خضم حركته الداخلية وحركته في المجتمع، والتي تحقق الهدف المرجو أي بناء أحزاب فاعلة قادرة على التأثير الإيجابي الذي يفضي إلى بناء دولة ديمقراطية حديثة، تكون الأحزاب الوحدة السياسية الرئيسية في المجتمع وتنميته على كل الصعد.

لذلك كله، استند هذا الدليل إلى دراسة سابقة حاولت تحديد أهم الاحتياجات التدريبية للاحزاب السياسية الاردنية، بحيث يصار من خلالها الى التركيز على الأسس التدريبية الضرورية لبناء هذه الاحزاب، وتطوير بنيتها التكوينية الهيكلية، وتعزيز وعي المنتسبين إليها، وتقوية مهاراتهم الذاتية، مما يدعم قدرتهم على تطوير ادوات العمل الحزبي في الاردن من أجل تحقيق الاهمية البارزة والمتمثلة في بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة.

الحزب السياسي

ما هو الحزب السياسي؟

يستند تعريف الحزب السياسي الى ثلاثة عناصر رئيسية، هي:

(1) الهدف — التنظيم (2) — (3) المكون البشري

وبالرغم من تعدد تعريفات الحزب، إلا أنها تلتقي جميعها على هذه العناصر الاساسية.

أما أبرز تعريفات الحزب السياسي، فهي:

- الحزب السياسي هو مجموعة منظمة من الافراد، يمتلكون أهدافاً واراءً سياسية عامة متشابهة، ويسعون إلى التأثير على السياسات العامة من خلال العمل على تحقيق الفوز لمرشحيهم بالمناصب التمثيلية.[1]
- أما الفقيه الدستوري «هوريو»، فيعرّف الحزب السياسي بأنه: تنظيم دائم، يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي، بهدف الوصول الى ممارسة السلطة بغية تحقيق أهداف سياسية معينة.
- ويرى آخرون أن الاتحاد حول مصلحة مشتركة يمكن أن يؤدي إلى تشكيل حزب سياسي ما، بحيث يكون هذا الحزب اتحاداً بين مجموعة من الافراد يتوافقون على تحقيق مصلحة معينة وفقا لمبادئ خاصة متفق عليها بينهم.
- الحزب السياسي هو تنظيم سياسي مؤلف من جماعة من الاردنيين يؤسس وفقاً لأحكام الدستور وقانون الأحزاب بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية (المادة 2 من قانون الاحزاب السياسية رقم 16 لسنة 2012)

السؤال الأول: أي من هذه التعريفات يعبر عن حزبك السياسي؟

السؤال الثاني: برأيك، أي تعريف للحزب السياسي يجب أن ينص عليه القانون؟

التمرين: تقسيم المشاركين الى أربع مجموعات، تأخذ كل منها تعريفاً تناقش مدى احاطته بمفهوم الحزب السياسي الذي تنتمي إليه. ثم تختار كل مجموعة ممثلاً يعرض آراءها، ثم يعمد المشاركون الى وضع تعريف جامع للحزب السياسي يتضمن عناصر التعريفات السابقة بأكملها.

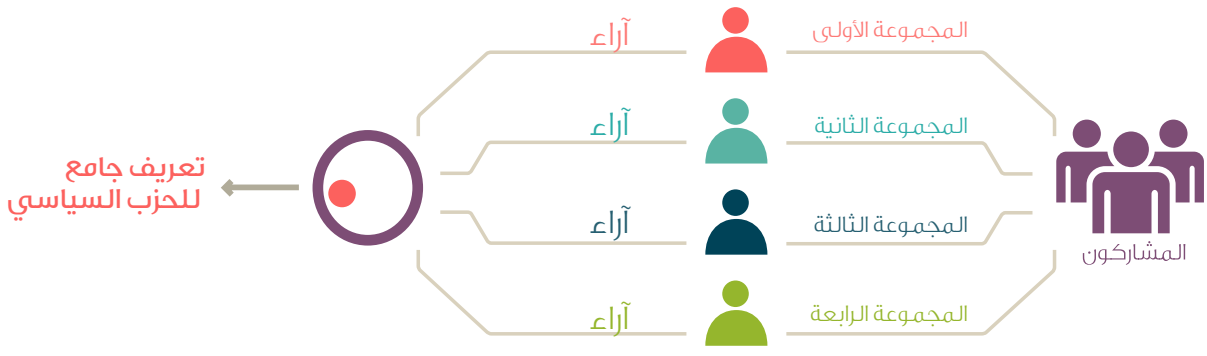

أهمية العمل الحزبي:

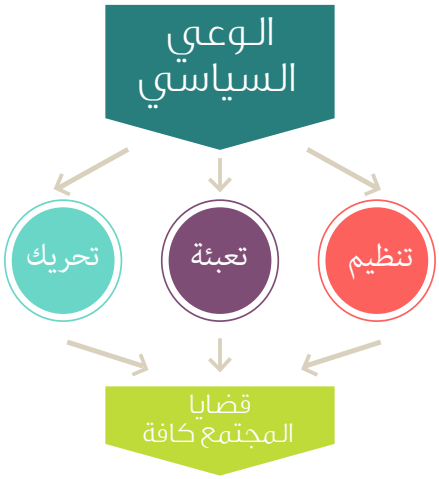

تُعتبر الأحزاب السياسية من أهم عناصر النظام الديمقراطي، بسبب دورها في بلورة الوعي السياسي وما تقوم به من عمليات التنظيم والتعبئة والتحريك في قضايا المجتمع كافة، وهي جزء هام من النسيج الوطني الاجتماعي، إذ أنها تشكّل البوتقة التي توجّه تطلعات المجتمع ومكوناته من خلال ما تطرحه من برامج ورؤى.

وقد عرّف قانون الأحزاب السياسية الأردني الحزب، بوصفه: (كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الأردنيين، وفقا للدستور وأحكام القانون، بقصد المشاركة العامة وتحقيق أهداف تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية). يُظهر هذا التعريف تعدد أدوار الأحزاب، وأهميتها، وهو الأمر الذي يستتبع وعي هذه الأهمية لدى الحزب ومنتسبيه بدايةً، وهو ما يتطلب معرفة العضو الحزبي بمتطلبات هذا العمل وأهميته، وطبيعة تصنيفات الأحزاب، ومنطلقاتها، وكيفية التفريق فيما بينها، وكيفية تصنيفها بحسب الايدولوجيا أو البرامج أو النخب المنخرطة فيها، ودرجة جماهيريتها. وهذه مسألة تعاني منها الأحزاب الأردنية الحالية، إذ لا يستحضر الكثير من المنتسبين إليها هذه الأهمية، مما ينعكس سلباً على درجة تبنّيهم لطروحات أحزابهم وبرامجها بالحماسة والاقتناع والوعي اللازم.

إن إدراك دور الحزب في أهمية نشر النهج الديمقراطي، وتدعيم ثقافة الحوار، والبرامج المتعلقة بتطوير أداء الدولة ومؤسساتها، ودوره في طرح البدائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتنموية، يشكّل ضرورة من ضرورات التحول الديمقراطي. لذلك، من المهم أن يدرك الحزبيون أهمية ودور هذه الأفكار والبرامج التي يحملونها، ليتسنى نقلها وترويجها داخل المجتمع, وهو الأمر الذي يزداد أهمية في الأردن كونه في بدايات مرحلة التحوّل الديمقراطي، حيث يضيف ذلك مسؤولية كبيرة على الأحزاب السياسية ومنتسبيها في غمرة قيام الحزب بممارسة نشاطه والترويج لبرامجه وأفكاره داخل المجتمع. إن اكتساب الحزبيين لمعرف أساسية حول نشأة الحزب ورسالته السياسية والاجتماعية والثقافية، وأنماط الأحزاب وتشكيلاتها وأنواعها، والاطلاع على تجارب حزبية أخرى، يعزز قدرة هذه الأحزاب على استقطاب الجمهور المستهدف في المجتمع، ويزيد من فرص انتشار الحزب وكفاءة منتسبيه في أداء المهمات الحزبية والدور المنوط بهم باعتبارهم حملة رسالة الحزب وبرامجه.

وظائف الحزب السياسي في المجتمع الديمقراطي:

- تجميع وصياغة الاحتياجات والتحديات التي يعبر عنها الاعضاء والمناصرون.
- القيام بنشاطات اجتماعية وتثقيفية للناخبين، تتعلق بالنظام السياسي، وبتشكيل القيم السياسية العامة.
- الموازنة بين المتطلبات والتطلعات المتناقضة، وتحويلها إلى سياسة عامة.
- تحفيز المواطنين للمشاركة بالقرارات السياسية وتحويل آرائهم إلى خيارات سياسية واقعية.
- ايجاد قنوات موثوقة تنقل الرأي العام إلى الحكومة.
- استقطاب وتأهيل المرشحين للمناصب التمثيلية في الاحزاب السياسية.
- تنظيم وبلورة إرادة القطاعات الشعبية وشرائح المجتمع.

- توفير قنوات المشاركة الشعبية والصعود بمستواها إلى درجه راقية ومنظمة.
- تسهيل طرح الافكار.
- اختيار بدائل التفاعل السياسي (سد الفراغ الناشئ عن إحساس الهيئة الناخبة بالحاجة إلى الاتصال بالهيئة الحاكمة).
- الحصول على تأييد الجماعات والأفراد من أجل تحقيق الهدف الأساس من وجود الحزب، والذي يتمثّل بالوصول إلى سدة السلطة وتشكيل الحكومة أو المشاركة فيها بالوسائل السلمية.
- اختيار مرشحين يمثلون الحزب.
- إدارة آلية الدفاع عن الحكومة.
- تشريع القوانين التي تحترم مبادئ الحزب.
- تحقيق مبادئ الحزب وتنفيذها.

السؤال الأول: أي من هذه الاهداف تجده هدفاً لحزبك؟ حدد خمسة من الأهداف التي تراها أكثر أهمية.

السؤال الثاني: (عصف ذهني): هل يمكن أن يتم تأسيس حزب سياسي بناءً على هدف واحد؟

مفهوم الحزب السياسي:

الحزب هو عبارة عن مجموعة من أفراد يعملون بمختلف الوسائل الديمقراطية، للفوز بالحكم أو المشاركة فيه، بقصد تنفيذ وتحقيق برامج سياسية تحقق مصلحة الوطن حسب ما يرونها، وذلك عن طريق توجيه الرأي العام والتعبير عن رغبة المواطنين.

والحزب هو مجموعة من الافراد يلتقون حول أهداف و أفكار محددة، ويرتبطون فيما بينهم بنظام يخضعون له، ويسعون للوصول الى السلطة السياسية من خلال وسائل مشروعة وضمن حدود القانون، وذلك من أجل تحقيق أهدافهم وبرامجهم السياسية. فالحزب هو تنظيم اجتماعي سياسي هدفه الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها عن طريق العمل السياسي السلمي.

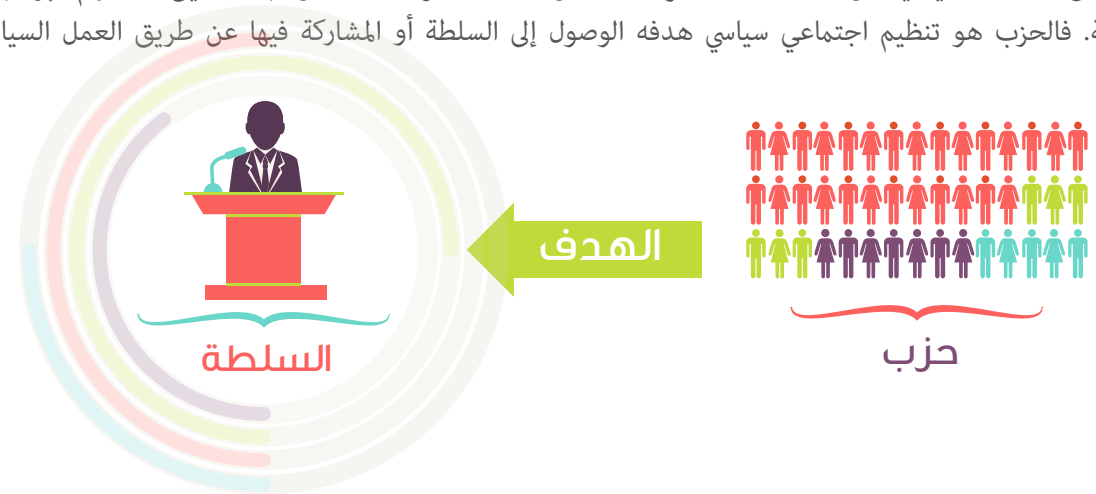

أهمية الأحزاب السياسية:

للأحزاب السياسية أهمية كبيرة في العملية الديمقراطية، وفيما يلي بيان بذلك:

أ- **تأكيد الحوار الديمقراطي:** يؤدي وجود الأحزاب السياسية إلى تفعيل آلية الحوار الديمقراطي بين مختلف قوى الشعب، مما يؤدي إلى إيجاد أفضل الحلول المتاحة للمشاكل العامة، حيث أن تبادل وجهات النظر بين الأحزاب يؤدي إلى زيادة الوضوح وإلى إلقاء المزيد من الضوء على الجوانب المختلفة للمشكلة. كما وأن التباين في الآراء يؤدي إلى بيان المزايا والعيوب المرتبطة بكل حل يمكن تقديمه لعلاج المشكلة موضوع البحث. وعلى ذلك، يمكن تفادي الأخذ بالحلول الرديئة واختيار تلك التي تجمع أكبر قدر ممكن من المزايا، مما يؤدي إلى تفادي الكثير من العيوب، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إن لم توجد أحزاب متعددة ومتنوعة المشارب والاتجاهات.

ب- **تأكيد حرية الفكر والرأي:** مما لا شك فيه أن تعدد الأحزاب، ووجودها في المجتمع، يؤدي إلى تعدد الافكار والاتجاهات، مما يؤكد على حرية الفكر والرأي التي عني بها المشرّع الدستوري في جميع الدول المتمدنة، والتي أخذت بها بعض دساتير الدول العربية.

ج- **تداول السلطة:** إن أهم ما يسوّغ وجود الاحزاب السياسية هو أنها تؤدي إلى تداول السلطة بينها، ولا تجعل البلاد تسير في خط واحد لا تحيد عنه. حيث أن لكل حزب مجموعة أفكار وأيديولوجية ينطلق منها وتظهر شخصية الحزب السياسي في الحياة العامة.

د- **تكوين القادة المؤهلين:** إن تعدد الأحزاب يسمح بإعداد القادة السياسيين على اختلاف توجهاتهم، لا سيما في تعدد الأحزاب حيث تكون المنافسة على أشدها.

وظائف الاحزاب السياسية:

تقوم الأحزاب السياسية بتحويل الانقسامات الطبيعية في المجتمع الى انقسامات منظمة، إذ تؤدي عدة وظائف أهمها:

01 تنشيط الحياة السياسية: من خلال التنافس السياسي، وطرح برامجها وأفكارها، ومحاولاتها كسب تأييد الرأي العام للفوز بالانتخابات والبقاء في السلطة.

02 تكوين الرأي العام: من خلال توجيه الحزب للمواطنين، وتوعيتهم بالمشكلات السياسية، ومقترحاته لحلها، وتشجيعهم على المشاركة في الشؤون العامة وبلورة آرائهم في اتجاه معين.

03 تكوين القيادات السياسية: من خلال قيام الحزب بتدريب أعضائه على ممارسة العمل السياسي، وممارسة السلطة، وترشيحهم إلى الانتخابات لتولي المناصب العامة.

04 تحقيق الاستقرار السياسي: من خلال قيادة الأحزاب لاتجاهات الرأي العام بهدف ضبط وتنظيم تطلعات المواطنين والمساهمة في حل مشكلاتهم.

الاحزاب السياسية وتنظيم المجموعات في عملية بناء الدولة:

تطمح الأحزاب إلى توسيع قاعدتها الجماهيرية، وإلى المحافظة على أعضائها، وعلى وحدة صفها الداخلي. لذلك، يتوجب على الأحزاب أن تؤمن بتعدد الاتجاهات والآراء داخل الحزب، وفي إطار الفكر الواحد، وذلك لتحاشي عوامل الانشقاقات الداخلية، ومن أجل إبراز وحدة الحزب كي تسهل عملية تعبئة الجماهير. بالإضافة إلى أن توسيع دائرة الخلق والإبداع الفكري تتطلب مناقشة البرامج السياسية من قبل أعضاء الحزب، على أن يتم ضمان حرية الرأي وتجنب الاتهامات والنعوت والتشكيك، والابتعاد عن ممارسة الإرهاب الفكري والجسدي على الاتجاهات المعارضة. كما يجب على الأحزاب أن تؤمن بالتعددية السياسية في البلد الواحد، وأن تتعامل معها بشكل ديمقراطي متكافئ يؤمن بوجود الآخرين ويسمح بالتلاقي على أهداف سامية عليا تخدم مصلحة البلد والمجتمع، خصوصاً وأن القبول بالتعددية أمر طبيعي لتأكيد الممارسة الديمقراطية السياسية.

تأسيس الأحزاب السياسية في الأردن

تأسيس الأحزاب السياسية في الأردن:

يتم تأسيس الأحـزاب السياسيـة في الأردن بموجب قانون الأحزاب السياسية رقم 16 لسنة 2012.

الشروط الواجب توفرها بطالبي التأسيس (قانون الاحزاب السياسية لسنة 2012):

- ✓ أن يكون أردنيا منذ عشر سنوات على الأقل.
- ✓ أن يكون قد أكمل الحادية والعشرين من عمره.
- ✓ أن يكون مقيماً عادة في المملكة.
- ✗ أن لا يكون محكوماً بجنحة مخلة بالشرف أو الأخلاق والآداب العامة، أو بأي جناية باستثناء الجنايات ذات الصفة السياسية، ما لم يكن قد أعيد إليه اعتباره.
- ✗ أن يكون متمتعاً بالأهلية المدنية والقانونية الكاملة.
- ✗ أن لا يكون قاضياً.
- ✗ أن لا يكون عضواً في أي حزب آخر، أو أي تنظيم سياسي غير أردني.
- ✗ أن لا يكون من المنتسبين للقوات المسلحة الأردنية، أو أي من الاجهزة الامنية، أو الدفاع المدني.

المعلومات والشروط الواجب توفرها في النظام الأساسي (قانون الاحزاب السياسية لسنة 2012):

أ- اسم الحزب وشعاره، على أن لا يكون أي منهما مشابها لاسم أو شعار أي حزب أردني آخر.

ب- عنوان المقر الرئيسي للحزب، وعناوين مقاره الفرعية إن وجدت، مع بيان العنوان المعتمد لإرسال أي تبليغ وفق أحكام هذا القانون.

ج- المبادىء التي يقوم عليها الحزب، والأهداف التي يسعى إليها، ووسائل تحقيقها.

د- شروط العضوية في الحزب وإجراءات الانتساب إليه، بما يتوافق مع الدستور وهذا القانون.

هـ- إجراءات تأليف هيئات الحزب واختيار قيادته، بمن في ذلك الأمين العام. وتنظيم علاقة الحزب بأعضائه، وإجراءات مباشرته لأنشطته، وتحديد الاختصاصات السياسية والتنظيمية والمالية والإدارية لكل من هيئاته، على أن يكون ذلك على أساس إجراء الحزب لانتخابات دورية بصورة ديمقراطية ولجميع مستويات هيئاته.

و- الالتزام بالمبادىء والقواعد المنصوص عليها في الدستور وهذا القانون.

ز- تحديد الموارد المالية للحزب، وأحكام تنظيم شؤونه المالية، وإعداد موازنته السنوية، وإجراءات مسك حساباته بما في ذلك أوجه انفاق أمواله وإجراءات صرفها، وإعداد بياناته المالية الختامية عن كل سنة سابقة.

ح- اجراءات اقرار الموازنة العامة السنوية للحزب، والمصادقة على بياناته المالية الختامية عن كل سنة سابقة من قِبل أوسع هيئة حزبية منتخبة لديه.

ط- الالتزام بعقد مؤتمر عام دوري علني، أو ما يوازيه، حسب النظام الأساسي للحزب سنوياً.

المرشحون المستقلون:

تسمح الكثير من الأطر القانونية بترشح الأفراد والمنافسة في الانتخابات، وإن لم يتم ترشيحهم من قبل حزب سياسي ما. وتتعاظم أهمية الدور الذي يقوم به المرشحون المستقلون في البلدان التي تعتمد نظاماً انتخابياً من عائلة نظم التعددية/ الأغلبية، أكثر منه في البلدان التي تعتمد أحد نظم التمثيل النسبي، دون أن يعني ذلك الغياب الكامل لأي دور للمرشحين المستقلين في نظم التمثيل النسبي. وإن لم يتمكن المرشحين المستقلين من المنافسة في الانتخابات،

فقد نجد ممثلين منتخبين في البرلمان قد تخلوا عن انتماءاتهم الحزبية. وتختلف الضوابط المتعلقة بمصير المقعد المنتخب في حال تخلى العضو الذي يشغله عن انتمائه للحزب الذي تم انتخابه من خلاله، أو في حال طرده من ذلك الحزب. ففي بعض البلدان يمكن للعضو الاحتفاظ بمقعده التمثيلي، أما في بلدان أخرى فيتم ملئ المقعد من قبل الحزب السياسي، أو يبقى شاغراً، أو يتم ملؤه من خلال انتخابات فرعية أو تكميلية.

شركاء رئيسيون في العملية الانتخابية

الأحزاب السياسية والمرشحون هم شركاء رئيسيون في الانتخابات، فهم من يتنافسون للفوز بالمناصب التمثيلية، من خلال تنفيذ الحملات الانتخابية وبذل الجهود لإقناع الناخبين بالتصويت لهم. أما قدرتهم على تنفيذ الحملات، والفوز بالمناصب التمثيلية، أو تشكيل معارضة ذات مصداقية، فتعتمد على البيئة القانونية والسياسية والثقافية لكل بلد، بالإضافة إلى اعتمادها على كيفية إدارة الانتخابات ونتائجها. ومن وجهة نظر أخرى، فإن التصديق النهائي على نتائج الانتخابات يبقى في أيدي الأحزاب السياسية والمرشحين أنفسهم. لذلك، وإذا ما رفض هؤلاء القبول بنتائج الانتخابات بسبب خلل من هنا أو هناك، سواء أكان حقيقياً أو وهمياً، فمن شأن ذلك تقويض مصداقية الهيئة أو الحكومة المنتخبة. كما أنه من الممكن للأحزاب السياسية وللمرشحين أنفسهم تشويه العملية الانتخابية بوصفهم فاعلين انتخابيين. ولذلك، فإن ممارسات كشراء الأصوات، أو التمويل غير المشروع، أو انتشار التجريح والخطب التي تنم عن الكراهية في الحملة الانتخابية، أو الضغط على الناخبين وتهديدهم من قبل مناصري الأحزاب، أو الفساد في عملية اتخاذ القرارات، أو التمييز الممنهج ضد فئات اجتماعية محددة، كلها تشكّل أمثلة تبيّن قدرة الأحزاب السياسية على تهديد سير النظام الديمقراطي بدلاً من تعزيزه. ولمعالجة هذا الأمر يتم تطوير واعتماد القوانين والضوابط المتعلقة بالحملات الانتخابية، والتمويل، وطرق عمل الأحزاب السياسية، وذلك بهدف الحد من قدرة الأحزاب على التأثير السلبي، في الوقت الذي يعطى لهم متسع كافٍ من الحرية للتنافس في الانتخابات.

دور الاحزاب السياسية في تمثيل حقوق المواطن

من أجل بناء مجتمع ديمقراطي يستوعب كل الاختلافات السياسية والفكرية والاجتماعية والعقائدية، فإنه لا بد من توافر العناصر الآتية:

01. التعددية السياسية والحزبية.

02. توفير الحقوق الأساسية للمواطنين وعلى رأسها حقهم وحريتهم في الاعتقاد والتعبير من أجل المساهمة في تنظيم تداول السلطة السياسية، وهذا يعني حق الأفراد والجماعات والأحزاب السياسية المختلفة في الوصول إلى السلطة بصورة سلمية وديمقراطية إذا تمكنوا من الحصول على الأغلبية اللازمة التي تتيح لهم ذلك.

03. وجود الانظمة والتشريعات التي تكفل الحق بتشكيل الأحزاب السياسية والانتماء إليها، وضمان حقوقها في العمل والنشاط في المجتمع.

04. العمل على توفير ضمانات تحول دون تمركز السلطة، أو احتكارها، من قبل شخص أو فئة معينة، مما يؤدي إلى ضمان مشاركة أوسع من قبل المواطنين في الحياة السياسية في مجتمعهم، وضمان مساهمتهم بصورة فاعلة في عملية صنع القرار واتخاذ القرار السياسي.

تساهم الأحزاب في تكوين الإرادة السياسية للشعب في كافة مجالات الحياة العامة، وخصوصاً من خلال تأثيرها على تشكيل الرأي العام، والقيام بنشر الثقافة السياسية وتعميقها، وتشجيع المشاركة الفعالة للمواطنين بالحياة السياسية، وتنشئة مواطنين قادرين على تولي المسؤولية العامة، والمشاركة بمرشحين في الانتخابات على مستوى الدولة والولايات والمحليات، والتأثير في التطور السياسي داخل البرلمان والحكومة، والعمل على تطبيق الأهداف السياسية التي تتبناها في إطار عملية تكوين الإرادة السياسية في

الدولة، وكذلك العمل على توفير علاقة حيوية دائمة بين الشعب وهيئات الدولة.

ومن أسس تقييم الحزب السياسي، مدى قيامه بتحقيق الوظائف العامة المنوطة بالأحزاب، والمتعارف عليها في أدبيات النظم السياسية. وهي تتضمن وظائف أساسية مثل التعبئة، ودعم الشرعية، والتجنيد السياسي، والتنمية، والاندماج القومي، سواء أكان حزبًا في السلطة أو المعارضة. والمعروف أن تلك الوظائف يقوم بها الحزب في ظل البيئة التي ينشأ فيها، والتي يعبر من خلالها عن جملة من المصالح في المجتمع، وهو في هذا الشأن يسعى إلى تمثيل تلك المصالح في البيئة الخارجية، الأمر الذي يعرف في أدبيات النظم السياسية بتجميع المصالح والتعبير عنها.

أما وظيفة التعبئة فتعني حشد دعم وتأييد المواطنين لسياسات النظام السياسي، وهي بطبيعتها وظيفة أحاديَّة الاتجاه (من النظام السياسي للمواطنين، وليس العكس)، حيث تلعب الأحزاب دور الوسيط. وبالرغم من أن البعض يربط بين وظيفة التعبئة وشكل النظام السياسي، من حيث كونه ديمقراطيّاً أو شموليّاً أو سلطويّاً. إلا أن الاتجاه العام ينص على قيام النظم السياسية الديمقراطية بأداء تلك الوظيفة، لأن النظم السياسية في الدول النامية تتطلع - وهي في مرحلة التنمية الاقتصاديَّة والسياسيَّة والاجتماعية - إلى قيام الأحزاب بلعب دورٍ فاعلٍ لحشد التأييد لسياستها الداخلية والخارجيَّة. وتختلف طبيعة وظيفة التعبئة التي تقوم بها الأحزاب بين نظام سياسي وآخر، ضمن النظم التعدديَّة المقيّدة، كما أنها تختلف داخل النظام السياسي المقيد نفسه وفقاً لطبيعة المرحلة التي يمر بها، والتي تتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة به. وتسعى النظم السياسيَّة لتجديد سياساتها بشكل دائم، وذلك نتيجة لطبائع الأمور التي تتسم بالتبدل المستمر للأفكار والأيديولوجيات، حيث يرتبط هذا التغير، بشكلٍ عام، وأيّاً كان سببه، بقيم ومبادئ تسعى النظم السياسيَّة القائمة إلى ترسيخها، عبر تبادل الحوار الديمقراطي المفتوح بين الحكومة والمواطنين إذا كانت نظمًا ديمقراطية، وتسعى لإيصالها عبر وسائل غرس القيم السياسيَّة في النظم السياسية الشمولية والسلطوية، وهو ما يعرف بعملية التثقيف السياسي. وفي جميع الأحوال، تلعب الأحزاب دورا مهمًا في أداء هذا الوظيفة.

تركيبة الحزب:

هي الإطار التنظيمي المؤسسي للحزب، وعادةً ما تحدد الفكرة العامة ضمن قوانين الأحزاب والأنظمة الداخلية لكل حزب، إلا أنه وبالإطار العام، فإن تركيبة الحزب السياسية تتضمن:

◉ هيئة القياده - (مع اختلاف تسمياتها):

هي أعلى هيئه قيادية تنفيذية في حياة الحزب، وهي بمثابة حكومة الحزب ومسؤولة عن تنفيذ سياسة وقرارات الحزب بشكل يومي، ومسؤولة عن مختلف تركيبة القيادة المتفاوتة بين حزب وآخر، من تلك التي تعتمد على عدد محدود جداً إلى قيادة تضم ممثلين لأجنحة الحزب المختلفه، وقطاعاته كالمرأه والشباب والاكاديميين والعمال... الخ.

إلى ذلك، تختلف الأحزاب السياسية في وسائل اختيار القيادة، فمنها من يُجري انتخابات داخل القواعد الحزبيه ثم يقوم ممثلو هذه القواعد والفروع باختيار القادة، ومنها من يختار القيادة وفق السن، أو الخبرة الحزبية، أو طبيعة المهام.

سؤال: هل تجد أن انتخاب القيادة مباشرة من القاعدة له أثر في تحسين أداء الحزب وتطوره؟

◉ المؤتمر العام:

عادةً ما يُعقد المؤتمر العام من أجل انتخاب السلطة الحزبية، وهو يتألف من قيادة الحزب التنفيذية ومن ممثلين منتخبين عن فروع الحزب، وقد يضم ممثلين لأجنحة المرأة والشباب، حيث تُعتبر القرارات الصادرة عنه، لاسيما انتخاب القيادة، ملزمة لجميع الأعضاء.

◉ الفروع المحلية:

وهي الفروع التي تنشأ خارج مركز الحزب، وتحدد ضمن

النظام الداخلي. وترتبط قدرتها على اتخاذ القرارات، على درجة استقلاليتها عن القياده العليا، بحسب القواعد الداخليه التي تحكم عمل الحزب.

سؤال: هل توافق على منح الفروع الحزبية صلاحيات واسعة خلال عملية اتخاذ القرار، والى أي مدى؟ لماذا؟

المنظمات الداعمة:

وهي عادة جزء من الحزب، وتختلف استقلاليتها وقدرتها على التاثير من حزب الى آخر.

مثلاً: جناح المرأه، وجناح الشباب.. الخ.

الانصار:

وهم التنظيمات والأفراد المستقلون الذين تربطهم بالحزب روابط متينة، إلا أنهم غير حزبيين، مثلاً: النقابات، ومؤسسات المجتمع المدني... الخ.

متطلبات دستورية وقانونية لضمان قيام الاحزاب بدورها:

تشكل الحاضنة الدستورية والقانونية الأساس الذي تنمو فيه الاحزاب السياسية، ولذلك لا يمكن للحزب السياسي أن يعمل دون متطلبات وحقوق مضمونة دستورياً وقانونياً، أهمها:

حرية التنظيم:

وهي حق الافراد في التنظيم السياسي بشكل حر.

حرية التعبير:

وهي قدرة الأحزاب على قول ما تريد، والتعبير عن مواقفها السياسية والاقصادية والاجتماعية دون قيود، بما في ذلك الحق باستخدام ما تراه مناسباً من وسائل سلمية لايصال موقفها إلى الجمهور.

حرية الترشيح:

امتلاك الحزب الحق بترشيح من يمثله في البرلمان والبلديات والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني، دون وجود أي موانع قانونية.

حرية التجمع:

ضمان آلية وصول الحزب إلى جمهوره بشكل واسع.

النزاهه والمنافسة العادلة:

التزام القانون بالمساواة بين جميع الاحزاب، وتوفير ضمانات التنافس المشروع بناء على ضوابط معلنة مسبقاً.

التعددية واجراءات ضمانها:

احترام تعدد الأحزاب، وضمان تعبيرها عن مناخات الاختلاف على أسس قانونية، دون الخضوع لأية ترتيبات غير قانونية.

تكافؤ الفرص وغياب التمييز:

امتلاك الأحزاب لفرص العمل ذاتها بين الناس، دون تمييز على أساس البرنامج، أو الاسم، أو هوية الحزب الأيديولوجية.

القدره على الوصول الى وسائل الاعلام بسهولة:

ضمان القانون وحمايته لحق الأحزاب من الإجراءات الإدارية التعسفية التي تعيق سهولة الوصول إلى وسائل الإعلام.

تمويل شفاف يخضع للمحاسبة:

وجود معايير ضابطة تحدد التمويل الحزبي بآليات رقابة قانونية صحيحة.

سؤال: أي من هذه الضمانات متوفر للحزب الذي تنتمي إليه؟ اذكر ثلاث ضمانات بحسب توفرها لحزبك؟

الضوابط القانونية الداخلية لعمل الاحزاب:

هي مجموعة المبادىء المتعلقة بالاجراءات الداخلية للحزب، والتي تضمن درجة أعلى من الممارسة الحزبية الديمقراطية، وأهمها:

- القوانين السارية واللوائح الخاصة بتسمية المرشحين
- انتخاب القيادات الحزبية
- تمثيل المرأه في المواقع القيادية للحزب
- شروط العضوية
- حقوق وواجبات الاعضاء
- الفعاليات المحظورة حزبياً

ضوابط إضافية:

- مدونة عامة لمبادئ سير العمل داخل الحزب
- تنظيم العضوية
- تنظيم الفروع الحزبية

سؤال: هل تجد هذه الضوابط أساسية لجعل الحزب اكثر ديمقراطية – وكيف؟

انواع الأحزاب السياسية

انواع الأحزاب السياسيه:

تتوزع الأحزاب السياسية وفق ثلاثة انماط رئيسية، هي:

اولاً - الأحزاب الأيديولوجية:

هي الأحزاب التي تستند في إنشائها إلى فكرة، أو مجموعة أفكار، اعتقادية وايديولوجية مسبقة، وتلتزم بتنفيذها، باعتبارها تشكل المحور الأساس في مبادئها، ويندرج تحت هذا النوع:

01. الاحزاب القومية وتؤمن بالقومية كأساس وجودها، وبفكرة وحدة الامة على أساس وحدة الدم كفكرة مطلقة لا تقبل التأويل. ومن أبرز امثلتها: عالمياً، الحزب الفاشي الذي كان يؤمن بوحدة الأمة الإيطالية (بدايات القرن العشرين). عربياً، حزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، والحزب السوري القومي الاجتماعي.

02. الأحزاب الشيوعية وتؤمن بالنظرية الماركسية كأساس لحل مشكلات العالم والدول في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتقسم المجتمع الى طبقتين متصارعتين هما الرأسمالية والبروليتاريا (العمال، الكادحون). ومن أبرز امثلتها: عالمياً، الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي السابق. عربياً، الأحزاب الشيوعية في الأقطار العربية والتي تلتقي جميعاً حول فكرة وحدة النضال العالمية.

03. الأحزاب الاشتراكية والتي تتبنى النظرية الاشتراكية الغربية بصورة خاصة، وتستند إلى فكرة صراع الطبقات، ولكن بشكل أقل حدة من الأحزاب الشيوعية.

04. الأحزاب الدينية والتي تستند إلى الدين والطائفة كأساس رسالتها، بحيث تتحول رسالة هذا الدين والطائفة ومضامينهما أساساً لمنطلقاتها الحزبية. وأبرز امثلتها: عالمياً، الأحزاب المسيحية في معظم الدول الاوروبية. عربياً، تعبّر جماعة الإخوان المسلمين عن هذا النوع بصورة كبيرة.

ثانيا- الاحزاب البراجماتية:

هي الأحزاب التي تنشأ وتهدف إلى تحقيق برنامج أو برامج محددة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية. ليس لديها أيديولوجية فكرية تحكم سلوكها السياسي. وغالباً ما يتمحور نشاطها بالوصول إلى السلطة من أجل تنفيذ برامجها. وتتميز هذه الأحزاب بطابعها الوطني أو المحلي، وتتجلى أبرز صورها في الأحزاب السياسية الغربية عموماً، والأحزاب الأمريكية خصوصاً.

ثالثا - أحزاب الأشخاص:

هي التي يكون أساسها، ومحور وجودها، شخص يتمتع بنفوذ سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو عائلي، بحيث يتمحور دور الحزب حول هذه الشخصية. وتتركز هذه الأحزاب في العالم الثالث إجمالاً. ومن أبرز صورها الحركة الناصرية في مصر، وعدد من الأحزاب الوسطية الاردنية. [2]

تصنيف النظم الحزبية:

تصنف النظم الحزبية في شكلين أساسين، هما:

أولاً - النظم الحزبية التنافسية:

هي النظم التي تتنافس فيها الأحزاب من أجل الوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات بأشكالها المتعددة، ويندرج تحتها:

01 نظام التعدد الحزبي

02 نظام الحزبين

03 نظام الحزب المهيمن

ثانيا- النظم الحزبية اللاتنافسية (النظم الشمولية):

هي النظم التي يحكم فيها الحزب الواحد دون منافسة ودون وجود للأحزاب الأخرى، وهي لا تؤمن بتداول السلطة. ويتولى الحزب السلطة السياسية ويحكم باعتباره الحزب الأوحد، وفي أكثر الحالات تشاركية الحزب القائد.

السؤال الأول: أين ترى حزبك ضمن هذه التصنيفات؟

تمرين: تقسيم المشاركين إلى مجموعات بحسب تصنيفهم لأحزابهم، على أن تسجّل كل مجموعة ثلاث أفكار رئيسية تتعلق بأهمية الحزب (حسب التصنيف).

السؤال الثاني: ما هي القواسم المشتركة بين هذه الأحزاب المختلفة – إن وجدت؟

بين الحزب والنقابة:

تشوب العلاقة بين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية، والعمالية، ومؤسسات المجتمع المدني بصورة عامة، إشكاليات متعددة وخاصة العلاقة التي تربط الأحزاب بالنقابات، والسؤال هو: هل هذه العلاقة هي تكامل أم تقاطع، وكيف يمكن بناء علاقات تكاملية بينهما تحافظ على خصوصيتهما الذاتية باعتبارهما جزءاً لا يتجزأ من منظومة تشكيل الدولة الديمقراطية؟

وعلى الرغم من أهمية هذه التساؤلات الأيديولوجية، إلا أنه، وفي ضوء هذا الدليل الذي يركّز على الطبيعة العملية للسلوك الحزبي والنقابي، فيمكن أن نقول إن النقابات في الأردن، النقابات المهنية بالتحديد، لعبت دور أساسياً في رفع مجمل الأحمال السياسية المطلوبة من الأحزاب أصلاً، وذلك خلال فترة سريان الأحكام العرفية التي جعلت منها واجهة للعمل الحزبي بصورة أو بأخرى، وهذا وإن كان إيجابيا في مجمله إلا أنه ساهم بضمور الفعل الحزبي على الساحة الاردنية لفترة طويلة من الزمن. ومع ذلك، فإنه وفي ضوء المشروعية القانونية التي تحظى بها الأحزاب السياسية الآن، ومع تنامي ظاهرة العمل النقابي والمدني والجماهيري، فإن أي حزب سياسي يريد أن يكون ذا حضور سياسي لا بد له من حضور على المستوى النقابي والجماهيري بصورة من الصور، وهذا يستدعي تشبيكاً حقيقياً للمشترك الحزبي النقابي الجماهيري ضمن التقاطعات الإيجابية لنشاط وسلوك كل منها، مع الحفاظ على خصوصياتهما. ويمكن العمل على ذلك ضمن مسارات عدة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- قيام فعاليات مشتركة بين الأحزاب السياسية والنقابات، خصوصاً في ما يخص المسائل المشتركة المتعلقة بالمسائل المطلبية والتي يتبناها الحزب وتشكل أساساً للعمل النقابي.

- تطوير بنية النقابات والأحزاب ضمن مفاهيم مشتركة تساهم بالسيطرة البيروقراطية.
- تطوير أدوات الرقابة وتدعيم مبادئ الشفافية، وهي من المسائل المشتركة بينهما.
- إبراز التوجيهات النقابية داخل الأحزاب، وإعداد تصورات وخطط متعلقة بالحزبيين النقابيين تدعم وجودهم النقابي المهني وتعزز انتماءاتهم الحزبية.
- إبراز الدور المهني والمدني للتصورات الحزبية، ودعم مؤسسات المجتمع المدني في بنيتها من خلال النشاطات المشتركة.
- بلورة مفهوم مشترك للعمل الأهلي وللتنمية.
- بناء آليات تكاملية قائمة على المشاركة والتبادل.
- تنمية المهارات الضرورية المشتركة ضمن منهاج يكرّس تعظيم مفاصل التشابه في الأدوار.
- تعزيز الحديث المشترك حول المسائل ذات الطبيعة السياسية العامة.
- الحد من التنافس بين الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني، وتطوير التعاون والعمل الجماعي بينهم.
- إجراء التقييمات المشتركة للبناء عليها فيما بعد.

جدول يبين أبرز سمات الحزب والنقابة، ويوضّح الفرق بينهما من حيث التشكيل والدور الوظيفي والمرجعية القانونية.

الحزب	النقابة
الوصول إلى السلطة	الدفاع عن مصالح أعضائها
يحرص على تنفيذ تطلعات كل الشعب	توفير الجو المناسب للمنتسبين
شروط الانتساب	لا يخضعون لشروط خاصة
الأعضاء ينتمون إلى مهنة واحدة	الأعضاء ينتمون إلى مهنة واحدة
آلية تسجيل الحزب سياسية	آلية تسجيل النقابة قانونية

تمرين: تقسيم المشاركين إلى مجموعتين، تدرس أولهما أوجه الشبه وتدرس الثانية أوجه الاختلاف.

تختار كل مجموعة متحدثا عنها ليمثّلها في 3 - 5 دقائق.

سؤال: هل هناك أوجه اختلاف وتوافق أخرى بين الحزب السياسي والنقابة؟

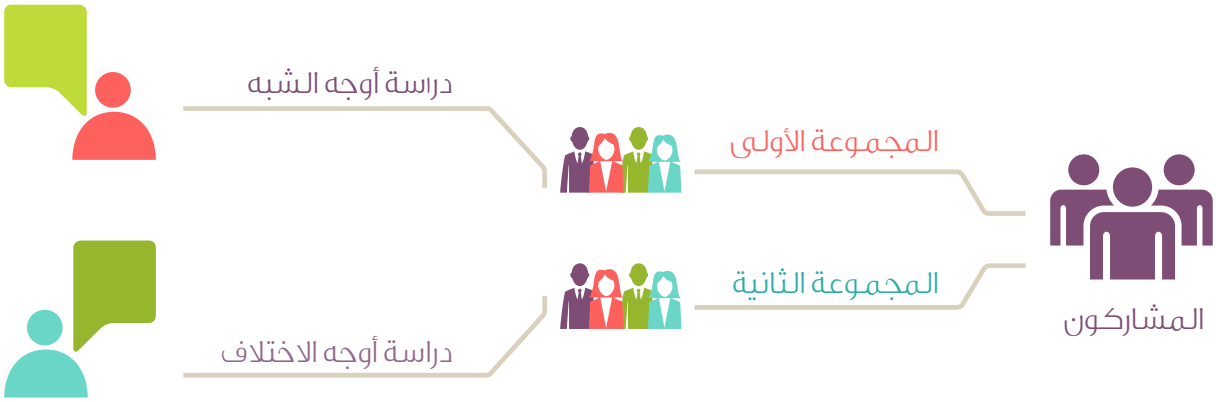

الأحزاب الأردنية:

اتجاهات فكرية وسياسية

الأحزاب الأردنية - اتجاهات فكرية وسياسية:

تتوزع الأحزاب السياسية الأردنية إلى أربعة اتجاهات رئيسية، هي:

- الاتجاه القومي: يركّز على فكرة الوحدة العربية، ويعتبر الدول العربية وحدة سياسية واقتصادية واحدة، ويعلن العداء لإسرائيل. أهم أحزابه: حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب البعث العربي التقدمي، وحزب الحركة القومية.
- الاتجاه الإسلامي: ينادي بتطبيق الشريعة الإسلامية في الحياة العامة، وبجعلها المصدر الرئيسي للتشريع، ويعارض إقامة علاقات مع إسرائيل. أهم أحزابه: جبهة العمل الاسلامي المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين، وحزب الوسط الإسلامي.
- أحزاب اليسار: تقوم هذه الأحزاب على الأفكار الماركسية أساساً، إلا أنها عدلت من أنظمتها الداخلية لتتواءم مع قانون الأحزاب الأردني. تبرز شعارات أهمها حقوق العمال، والدفاع عن الطبقات الفقيرة، والتأكيد على القيم الاشتراكية. أهم أحزابه: الحزب الشيوعي الأردني، حزب الشعب الديمقراطي الأردني، حزب الوحدة الشعبية.
- الاتجاه المحافظ ومنظومة الأحزاب الليبرالية: تتميز هذه الأحزاب بعدم تبنّيها منظومة عقائدية أو فكرية محددة، وتؤمن بمحددات وأهداف عامة مثل الديمقراطية، التعددية السياسية، احترام حقوق الإنسان، التنمية، تطوير التعليم والصحة، التمسك بمبادئ الثورة العربية الكبرى ونظام الحكم. أهم أحزابه: حزب التيار الوطني.

ويمكن إدراج معظم الاحزاب السياسة الأردنيه تحت هذا التصنيف.

تمرين : صنّف حزبك السياسي ضمن أي من هذه الاتجاهات الأربعة:

- يقسّم المشاركون إلى أربع مجموعات، كل مجموعة تمثّل طيفاً من هذه الاتجاهات.
- تبرز كل مجموعة على لوحة مستقلة، أبرِز ملامح الاتجاه الحزبي الذي تنتمي اليه.
- تختار كل مجموعة ممثلها لتقديم عرض حول الاتجاه الحزبي وأبرز ملامحه.
- تسجل الملامح المشتركة كي يتسنى للجميع الاطلاع عليها.

الديمقراطية الداخلية:

تعني الديمقراطية الداخلية مجموع الإجراءات والوسائل المتّبعة داخل الحزب لإشراك أعضائه في المداولات الحزبية الداخلية، والمشاركة في صنع القرار داخل الحزب، ومن دون الديمقراطية الداخلية للأحزاب من المستحيل بناء دولة ديمقراطية. لذا، يصبح سلوك الأحزاب الديمقراطية جزءاً من ضرورات البناء الديمقراطي للمجتمع والدولة، خصوصاً أن أي نظام سياسي ديمقراطي قوي لا يمكن أن ينهض دون بناء حزبي ديمقراطي قوي. ولعل تعدد الآراء والأفكار داخل الحزب الواحد يشكّل الأساس الموضوعي لوجود نهج ديمقراطي، وهو من أهم أسباب تطور العمل الحزبي ويزيد من اللحمة والتماسك الداخلي للحزب ويجنب اللجوء للممارسات الإرهابية الفكرية بكل صورها.

تساهم الديمقراطية الداخلية بخلق فرص جدية لزيادة التأثير في الخيارات المقدمة من الأحزاب للجمهور, كما تفضي إلى انفتاح الأحزاب على الأفكار الجديدة والمفيدة، وتقلل من الخلافات الجذرية الداخلية.

يمكن تعزيز الديمقراطية الداخلية للحزب من خلال جملة من الإجراءات والفعاليات، من أبرزها:

- الانتخابات الحزبية الداخلية التي تؤدي الى وصول قيادات تعبّر عن توجهات المؤيدين، وتساهم في التخلص من النزعات وسطوة الفرد الواحد أو القائد الأوحد.
- مساهمة الأعضاء في اختيار مرشحي الحزب للانتخابات العامة، سواءً الانتخابات البرلمانية، أو البلدية، أو المحلية.
- تداول المواقع القيادية، واختيار قادة الحزب بالانتخاب المباشر.
- وجود آليات تشاركية تساهم بتدعيم دور القاعدة الحزبية الواسعة، وتحديد المواقف السياسية للحزب.
- وجود إطار نظامي، بالمعنى القانوني، يضبط الأسس التي تحكم وصول الحزبيين إلى مواقع القيادة، بالاستناد إلى أسلوب ديمقراطي قابل للتطبيق وللرقابة من قبل هيئات الحزب على كل مستوياته التنظيمية.
- تعزيز دور الفروع الحزبية، وعدم تمركز العمل الحزبي في المركز.
- اعتماد مبادئ المناصرة وكسب التأييد في اتخاذ القرارات الحزبية، مما يعزز من فرص القواعد الحزبية في التعبير الحر ومناصرة ما يعبّر عنها بشكل واسع ودقيق.

ينعكس تعزيز الديمقراطية الداخلية للأحزاب بشكل تلقائي، ليس على آليات عمل الحزب وبرامجه فحسب، بل يتعداه إلى المجتمع بأكمله، من خلال تدعيمه لمصداقية الحزب، وتدعيمه لقدرة أعضائه على التعبير عن أنفسهم بحماسة وكفاءة، من خلال البرامج الحزبية المتبناة على أساس ديمقراطي، وبشكل لا يقارن مع حالة الجمود والتراخي التي تجابه بها البرامج الحزبية المستندة أصلاً إلى الرأي الواحد، والنظرة الواحدة، المفتقدة أصلا لأي مسلك ديمقراطي في إقرارها وتبنيها.[3]

أفكار في تطوير الديمقراطية الداخلية للأحزاب:

- يتم تعزيز الديمقراطية الداخلية للأحزاب من خلال نهجين:
  - المناصرة وكسب التأييد.
  - المنهج القانوني في وضع الضوابط.
- تعدد الآراء والأفكار داخل الحزب عنصر أساسي من عناصر الديمقراطية الداخلية، ويؤدي إلى إيجابيات، أهمها:
  - يساعد في تطور الحزب.
  - يزيد من تمتين الوحدة التنظيمية ويحد من الانقسام.
  - يجنب استعمال أساليب الإرهاب الفكري وسيطرة مجموعة محددة على الحزب.
- الأحزاب الكبرى تتأثر بالثقافة السياسية التقليدية القائمة على الاستبداد الذي يصيب الممارسة الديمقراطية.
- لا يمكن بناء الديمقراطية من خلال أحزاب غير ديمقراطية.
- الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية ضرورة للبناء الديمقراطي للمجتمع والدولة.
- مراعاة ثقافة الاختلاف.

- محطات حزبية لمعالجة أسباب الفشل والتراجع.
- تعزيز الثقة داخل الحزب الواحد.
- النظام السياسي القوي ينهض على أحزاب سياسية ديمقراطية قوية.
- الديمقراطيه الحزبية حاضنة ترعى الكفاءات السياسية للمواطنين، وتتيح للأفراد فرصة التأثير على الخيارات المقدمة من الأحزاب للجمهور.
- انفتاح الأحزاب على الأفكار الجديدة والمفيدة للجمهور.
- يحتاج تطبيق الديمقراطية الداخلية إلى تقنيات وآليات توسّع حجم المشاركة في الإجراءات الحزبية، ابرزها:
- المساهمه في اختيار مرشحي الحزب للانتخابات.
- اختيار قادة الأحزاب.
- تحديد المواقف السياسية.
- التعددية السياسية داخل الحزب تساعد بتطوير الحزب وتقلل من الخلافات الجذرية داخله.
- الانتخابات الديمقراطية الداخلية، ووصول قيادات مؤهلة ومعبرّة عن تطلعات المؤيدين، تساهم في عملية التخلص من النزعات الفردية.
- تداول القيادة وعقد مؤتمرات دورية لتنظيم سياسات وعمل الحزب.
- اختيار القيادة بشكل ديمقراطي عن طريق الانتخاب المباشر، يؤدي إلى تطوير برامج ومبادرات الحزب.[4]

معايير قياس الديمقراطية الداخلية للحزب:

ليس من اليسر وضع قوالب جاهزة لقياس الديمقراطية الداخلية للحزب السياسي، إلا أنه يمكن قياس مدى ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب من خلال المؤشرات الأساسية الآتية:

- دورية الانتخابات.
- تجديد القيادة.
- مشاركة المرأة والشباب.
- الشفافية والافصاح.
- العلاقة التفاعلية بين القيادة و القاعدة.
- درجة الانفتاح على الجمهور والتفاعل معه.

التنظيم الحزبي:

يشكل التنظيم - وهو جملة الأدوات والهياكل والمواقع المكونة لجسد الحزب – العمود الفقري الذي يبنى عليه الحزب السياسي. حيث تبنى وتمر من خلاله، وبواسطته، كل سياسات الحزب ومواقفه الايديولوجية والتنظيرية والسياسية، كما أنه يشكل حلقات الترابط المنضبطة بين مكونات الكيان السياسي الحزبي من القيادة والقواعد الحزبية والجماهير والمؤسسات الأخرى. وحيث يتميز العمل المنظم في أي مستوى اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي، بأنه عمل مدروس محدد المعالم والسمات، وواضح الهدف، ويملك رؤية لخطوات ومراحل العمل، ورؤية نقدية.

للتنظيم في بنية أي كيان سياسي (الحزب) عناصر وأهداف ومهام لا بد أن يقوم بها إذا ما أريد لهذا الحزب الديمومة، والتطور، والتأثير، وهي على النحو الآتي:

عناصر تأثير التنظيم:

01. القاعدة الحزبية، وهي مجموع الأفراد المنتسبين للحزب.
02. القيادة العليا، وهي أعلى سلطة داخل الحزب، وتتعدد تسمياتها، وهي التي تمثل الحزب وتقر سياساته، وترسم برامجه وخططه النهائية، وتشرف على الوضع المالي للحزب وعلى مصروفاته.
03. الجماهير أو المجتمع أو المواطنين أو النخب، وهي القاعدة العريضة التي يستهدفها الحزب ببرامجه وأفكاره سعياً للحصول على تأييدها ومؤازرتها.
04. الحكومات، والأحزاب الأخرى، والنقابات، والمؤسسات المدنية بكافة أشكالها.

أهداف التنظيم:

يهدف التنظيم في الحزب السياسي إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها:

01. تنظيم وتوجيه العلاقات في الهياكل العمودية والأفقية للحزب.
02. التربية السلوكية والمعرفية، حيث يعمد التنظيم إلى تطوير بنية الأعضاء على الصعيد السلوكي، والمعرفي، والتثقيف السياسي، وإثراء الجوانب السياسية لدى كوادره ومنتسبيه.
03. الانتشار الجماهيري، وهو من أهم الأهداف التي يُبنى التنظيم على أساسها، إذ أن الغاية الأهم بالنسبة لأي كيان سياسي تتمثّل بإثبات حضوره على الساحة التي يعمل فيها.
04. تحقيق مكاسب في صندوق الاقتراع، وهو هدف يسعى الحزب السياسي إليه من خلال مشاركته في الانتخابات على المستويات كافة, وهو شكل من أشكال قياس نفوذ الحزب، ودرجة شعبيته، ونفوذه داخل المجتمع, وعادة ما تكرس الأحزاب السياسية طاقتها التنظيمية بكل زخمها حال وجود انتخابات عامة، سواء أكانت برلمانية أم محلية.

مهام التنظيم الحزبي: يضطلع التنظيم الحزبي بجملة من المهام، أبرزها:

01. تحديد النظام الداخلي والتعليمات الحزبية.
02. تنظيم العلاقات بين عناصر التنظيم المختلفة.
03. إحكام العلاقة بين دوائر التنظيم وتنسيقها.
04. ترشيح الأعضاء الحزبيين إلى المناصب الحكومية، وغيرها من المواقع العامة.

05 تنظيم عمل مقرات الحزب.

06 السيطرة على حركة الأموال والتبرعات الواردة للحزب وآلية صرفها.

07 رسم السياسة العامة للحزب.

08 تطوير بنية المنتسبين المهارية، والسياسية، والثقافية، ومتابعة شؤونهم العامة.

09 السيطرة على وحدة التوجهات الفكرية والسلوكية للأعضاء.

10 توفير البيانات الضرورية اللازمة لعمل الحزب، سواءً في مواجهة الحكومة، أو تعاملاً مع مكونات المجتمع الأخرى.

أدوات التنظيم الحزبي:

يعمد أي تنظيم حزبي إلى اجتراح أدوات يعمل على تحقيق أهدافه، وقيامه بمهماته، من خلالها. أبرزها:

يتميز العمل المنظم في أي مستوى اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي، بأنه عمل مدروس ومحدد السمات، والمعطيات، وواضح الهدف، ويملك رؤية معينة للخطوات، وللمراحل، كما يملك الرؤية النقدية التطوعية لمساراته وسيرورته.

تمرين: ناقش هذه المقولة:

لا تغيير بلا تنظيم، ولا تنظيم بلا قيادة، ولا قيادة رائدة بدون منهج ديمقراطي رشيد.

يتم تحديد نتائج النقاش وتدوين الأفكار المشتركة.

السلوك الحزبي:

السلوك الحزبي هو مجموع الممارسات اليومية للحزبي، والتي يمكن أن تجعل منه قدوة حسنة في الوعاء الاجتماعي الحاضن له. فالأحزاب السياسية التي تطمح إلى كسب حقيقي في أوساط المجتمع، لا بد أن تولي السلوكية الحزبية اهتماماً خاصاً، لما لذلك من أهمية في قوة الحزب وثقة الناس به, والارتقاء بسلوك أعضائه ليشكلوا قدوة حسنة تمكّنهم من العمل داخل المجتمع وتعزز من ثقة المجتمع بالحزب من خلال ثقته واحترامه لهم. وتكمن أهمية تطوير السلوك الحزبي في كونه معززاً رئيسياً للصلة بين النظرية والتطبيق في العمل الحزبي، ويشكل انعكاساً مباشراً لدرجة ثقة المجتمع بالحزب.

تولي الأحزاب السياسية السلوكية الحزبية اهتماماً خاصاً، حيث تؤثر في قوة الحزب واحترام المجتمع له، والارتقاء بسلوكية اعضائه ليشكلوا قدوة حسنة تمكّنهم من العمل داخل المجتمع، وتعزز الثقه به من خلال تعزيز الثقه بهم.

السلوك الحزبي القويم هو مجموع الممارسات اليومية للحزب، والتي تجعل منه قدوة حسنه على الصعيد الاجتماعي.

ابرز صور السلوك الحزبي المثالي:

1. الابتعاد عن النزعات الفردية
2. الابتعاد عن المصالح الخاصة
3. تكريس السلوك والجهد للصالح العام

أهميه السلوك الحزبي الإيجابي:

- يعزز الصله بين النظرية الممارسة في مواقع تأثير الحزب.
- انعكاس السلوك الحزبي الحميد في المجتمع وبين الجماهير.
- بناء الصفات الحميدة في الشخصية الحزبية وصقلها.

(التواضع/ نكران الذات/ عدم المهادنة/ التضحية/ بناء المصداقية الشخصية/ مهارات قبول الآخر/ التفاعل مع العمل العام والجدية في التعبير عن احتياجات الناس).

الشفافية الداخلية:

هي جملة المبادئ والأسس المعتمدة من قبل الحزب لتقييم درجة التزامه بالمعايير العامة للسلوك السوي على صعيد المنظمة الحزبية. ومن أهم معايير الشفافية التي يمكن من خلالها معرفة وقياس درجة الشفافية الداخلية للحزب:

- تضمّن النظام الداخلي لنصوص قانونية تكرّس اعتماد معايير الشفافية.
- وجود محددات مقررة ومحددة مسبقاً، كضوابط الإنفاق المالي.
- وضوح مصادر دعم وتمويل الحزب.
- حرية الوصول إلى المعلومة لكافة منتسبي الحزب وجميع مستوياتهم.

- تحديد السقف المالي للحملات الانتخابية.
- التصريح بمكاسب الحزبيين في المواقع العامة.
- تشريعات معلنة وواضحة تحكم العمل الحزبي.
- وجود هيئة رقابة داخل الحزب، وتعزيز المساءلة الداخلية.
- تعزيز الرقابة المجتمعية، وتطوير الالتزام بمدونة سلوك الأحزاب السياسية.
- شفافية التقارير والقوائم المالية للحزب.
- اعتماد مبدأ الفرص المتكافئة داخل الحزب.

يفضي تحقيق الشفافية الداخلية إلى مجموعة نتائج مهمة على صعيد الحزب وأدائه، من أبرزها:

- تمنع الاستئثار بالسلطة الداخلية للحزب، من خلال وجود رقابة فاعلة ومعايير محددة مسبقاً.
- تحمي من الترهل الناتج عن فقدان الثقة الداخلية.
- تمنع التعدي على أموال الحزب وممتلكاته.
- تحسن أداء الحزب على الصعيد الاجتماعي، وتزيد ثقة المجتمع به.

إن تعزيز معايير الشفافية الداخلية للحزب تشكّل عنواناً مهماً لكل مسيرة العمل داخل الحزب، ودالة هامة لقياس مدى تقدم الحزب واحترامه للقيم التي جاء لتعزيزها، والبرامج التي يتبناها، وهي معايير يجب تكريسها وتطويرها داخل كل الأحزاب الأردنية دون استثناء، حيث أنها تساهم في خلق المجتمع الديمقراطي من خلال الحزب الديمقراطي, إذ كلما زادت الشفافية وأدوات الرقابة الداخلية تعززت الديمقراطية داخل الحزب وداخل المجتمع برمته.

السؤال الأول: أي من المعايير متحققة لدى حزبك السياسي؟

السؤال الثاني: هل تعرف حزباً لديه قوائم مالية مكتوبة ومعلنة؟

السؤال الثالث: هل تعرف أوجه الإنفاق في حزبك؟

السؤال الرابع: كم مرة اطلعت على موازنة حزبك؟

اتخاذ القرار الحزبي

اتخاذ القرار الحزبي:[5]

آليات اتخاذ القرار الحزبي هي مجموع الوسائل التي يعتمدها الحزب لاتخاذ قراراته كافةً، سواءً فيما يتعلق بشؤونه الداخلية، أو بتحديد أسماء مرشحيه للانتخابات، أو باختيار أعضائه للحكومة, أو بعلاقاته ومواقفه من الأحداث والقضايا المختلفة.

تكمن أهمية التعرّف إلى آليات اتخاذ القرار بمعرفة درجة مركزية الحزب، أو تشاركيته، من خلال معرفة مدى مساهمة أكبر عدد ممكن من الشرائح الحزبية في اتخاذ القرار. وهو مقياس يدلل على انتهاج الحزب لآليات ووسائل ديمقراطية، أو عدمها، في اتخاذ القرار. وتتعزز ديمقراطية اتخاذ القرار داخل الحزب من خلال اعتماد الحوار أساساً لاتخاذ القرارات، وإعطاء فروع الحزب استقلالية نسبية تساهم في رفع حجم المشاركة في اتخاذ القرار، وزيادة حجم التأثير الفعلي للقواعد الحزبية في صناعة القرارات الحزبية.

وحيث يعد اتخاذ القرار داخل الحزب من أهم محركات عمل الحزب وانطلاق برامجه المختلفة، فإن عددا من المعايير لا بد من اعتمادها من أجل أن يكون هذا القرار صائباً ومدروساً ومعبراً عن تطلعات ورغبات وتوجهات القاعدة الحزبية. من أبرز هذه المعايير:

- درجة التشاركية في اتخاذ القرار.
- المأسسة والابتعاد عن النزعات والرغبات الفردية.
- وجود ضوابط مكتوبة يُسترشد بها عند اتخاذ القرار.
- سهولة الوصول إلى المعلومات، مما يتيح اتخاذ قرار مبني على أسس صحيحة.
- الابتعاد عن الاستبداد والتسلّط في اتخاذ القرار.
- اعتماد الضوابط الموضوعية في اتخاذ القرارات الحزبية.

تمرين:

- يعبئ المشاركون استمارة معايير اتخاذ القرار.
- تفرز النتائج أمام الجميع.
- تُناقش كل المعايير ذات المستوى الضعيف والقوي.

وضع تصور جماعي لأسباب ضعف أو غياب بعض المعايير أو كلها:

المعيار					
درجة التشاركية في اتخاذ القرار					
المأسسة والابتعاد عن النزعات والرغبات الفردية					
وجود ضوابط مكتوبة يُسترشد بها عند اتخاذ القرار.					
سهولة الوصول إلى المعلومات، مما يتيح اتخاذ قرار مبني على أسس صحيحة					
الابتعاد عن الاستبداد والتسلّط في اتخاذ القرار					
اعتماد الضوابط الموضوعية في اتخاذ القرارات الحزبية					

التمويل

(تمويل الحزب)

التمويل (تمويل الحزب)

التمويل هو مجموع الأموال الواردة التي تقدم إلى الحزب، من خلال الدولة أو الحكومة للأحزاب السياسية والمرشحين، والتي تختلف عن تمويل الشركات، كالتبرع، لأن الأخيرة هي حصاد ما يقدمه الأفراد والمؤسسات من غير الحكومة. أما الاشتراكات فهي ما يستحق على كل منتسب للحزب من مدفوعات شهرية، أو سنوية، تكون مقرة عادةً في النظام المالي للحزب.

مصادر تمويل الحزب:

- التمويل الحكومي.
- التبرعات أو الهبات.
- الاشتراكات.

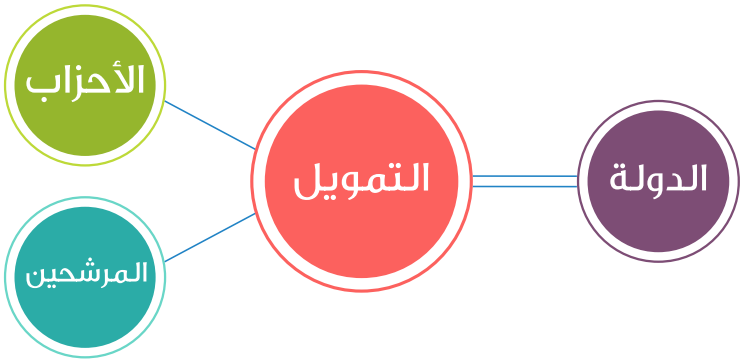

ما يثار ضد التمويل الحكومي للحزب السياسي:

- يزيد من الاختراق بين قيادة الحزب والمنتسبين (تصبح أقل حاجة لإشراكهم في جمع التبرعات، والانخراط في تأمين الدعم اللازم، مما يعني إبعادهم عن المشاركه في اتخاذ القرار بشكل تلقائي)
- ينبغي على دافعي الضرائب ألا يقدموا أموالاً عامة لأحزاب سياسية قد لا يشاركونها الرأي السياسي.
- دعم الأحزاب السياسية يعني إبعاد هذا الدعم عمّن هو أحق، كالخدمات الصحية، والتعليمية، وتوحيد هذا الدعم بإعطائه الى ساسة أغنياء.
- يتخذ قرار التمويل من السلطة التشريعية، وبذلك فهم أنفسهم من يأخذ الأموال.
- تجازف الأحزاب السياسية باعتمادها على الدعم الحكومي، إذ من الممكن أن تصبح جهازاً من أجهزة السلطة.

ما يثار لصالح الدعم الحكومي للأحزاب السياسية:

- التمويل الحكومي تكلفة طبيعية وضرورية لبناء الديمقراطية.
- يحد التمويل الحكومي من اعتماد الأحزاب على مصادر أخرى للتمويل، مما يقلل من إمكانية الفساد.
- يمكن أن تساهم الدولة، من خلال التمويل، في اشتراط إشراك المرأه أو الشباب ضمن نسق معين، مما يعزز قدرات المرأه والشباب داخل الأحزاب السياسية.
- يحافظ التمويل الحكومي على تقليل حجم التفاوت بين الأحزاب، وتصنيفها إلى أحزاب عنيفة وأحزاب خطيرة.
- حاجة الأحزاب السياسية للدعم في مواجهة المتطلبات المتزايدة.
- في المجتمعات الفقيرة لا يتوقع من المواطنين المساهمة المالية للأحزاب السياسية، مما يعني أن استبعاد فكرة تمويلها من قبل الحكومة سيؤدي إلى حلّها.

مصادر التمويل المحظورة

- الأموال الواردة من مصادر خارجية أو أجنبية (عدم السماح لمن لا يملكون حق الاقتراع بالتأثير بالعملية الانتخابية).
- الهبات المقدمة من النقابات المهنية (الفصل بين العمل النقابي والعمل السياسي).
- مصادر التمويل غير القانونية (المافيا، الجريمة المنظمة، وغسل الأموال).
- التبرعات الواردة من المؤسسات الدينية (فصل الدين عن السياسة).

تمرين: يقسم المشاركون إلى مجموعتين: مجموعة تؤيد الدعم الحكومي ومجموعة تعارضه.

- حلقة نقاش حول ما يطرح.
- تسجيل الأفكار المشتركة.

قاعدة الإفصاح عن مالية الحزب:

تأتي الحاجة إلى الإفصاح عن مالية الحزب لتجنّب غياب الشفافية في السلوك المالي للحزب، وذلك لأن عملية الإفصاح هي دلالة على احترام عدة أهداف، أبرزها:

- $ مساعدة السلطات الانتخابية للتحقق من عدم وجود أي تمويل من مصادر غير قانونية.
- $ تمكين الناخبين من تحديد خياراتهم السياسية.
- $ تسهّل عملية الاقتراع بين المرشحين للانتخابات.

أهم الضوابط المتعلقة بالإفصاح:

- هل المعلومات المالية للحزب السياسي مناسبة للجمهور أم غير مناسبة؟
- إلى أي مدى تشعر بوجود توازن بين عملية الإفصاح المالية ورغبة المدعويين أو الحزب السياسي للحفاظ على خصوصيته؟
- يعرف الناخبون مصادر تمويل الحزب.

إن معرفة الجمهور واطلاعه على القوائم المالية للأحزاب، يتيح تسهيل عملية فضح الفساد، كما أنه يسهل عملية تطبيق القوانين المتعلقة بالسقوف القانونية لمصادر التمويل.

تمرين: حالات عملية تقترن بالقوائم المالية والفساد.

مبادئ ومعايير الإفصاح عن مالية الحزب

- الدقة: قدرة الجهات المختصة على التدقيق بشكل قانوني.

- أن تقدّم في الوقت المناسب – ذلك أن تقديمها في غير الوقت المناسب (بعد الانتخابات مثلاً) قد لا تؤثر في خيارات الناخبين، ولا يمكنها توفير أرضية ملائمة لفرض العقوبات.
- أن تحتوي على كل التفاصيل المطلوبة.
- أن تتاح لكل الجمهور.

السؤال الأول: هل أنت مع احتواء التقارير المالية على كل التفاصيل؟

السؤال الثاني: ما هي وسائل النشر التي تعتقد أن على الأحزاب اعتمادها ضمن عملية نشر التفاصيل المالية؟

تمكين المرأةِ سياسيا

تمكين المرأة سياسياً:

تمكين المرأة سياسياً، يعني إدماجها بالعمل السياسي بصورة تواكب وتوازي حجم وجودها الإنساني في المجتمع، ودورها في المشاركة السياسية.

رغم أن المرأة تشكّل أكثر من 49 ٪ من المجتمع الأردني، إلا أن انخراط قطاع المرأة في العمل الحزبي محدود جداً، بالنظر إلى حجم الوجود الاجتماعي والسكاني لهذا القطاع..

وتشير آخر الإحصائيات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، إلى أن نسبة النساء المشاركات في الأحزاب السياسية تبلغ حوالي 7.5 ٪ من توزيع الأعضاء في الأحزاب السياسية للعام 2013، في حين أن نسبة النساء العضوات في النقابات المهنية تبلغ حوالي 23.3 ٪.

أما نسبة مشاركة المرأة في النقابات العمالية فتصل إلى 20 ٪، بينما تصل نسبتهن في المؤسسات التطوعية الى 26.2 ٪.

وعن مشاركة النساء في مجلس النواب، فإنهن لم يحصلن على أي مقعد في العام 1989، بيد أن إمراة واحدة فازت في عضوية مجلس النواب في العام 1993، ليعود الرقم إلى الصفر في مجلس النواب الثالث عشر عام 1997.

وأقرت تشريعات الانتخاب لاحقاً تخصيص عدد من المقاعد للنساء، بدأت بستة مقاعد في انتخابات عام 2003 وارتفعت الى 12 مقعداً في انتخابات عام 2010، لتصل هذه الكوتا النسائية الى 15 مقعداً في انتخابات عام 2013، وفاز الى جانبها سيدتان تنافسياً وسيدة على القوائم الوطنية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن إحصاءات وزارة الداخلية تشير إلى ضعف عام في مستوى مشاركة المرأة في الحياة الحزبية (الجدول المرفق).[6]

الرقم	اسم الحزب	عدد الاناث	عدد الذكور	المجموع
1	حزب دعاء	320	215	535
2	حزب البعث التقدمي	173	406	579
3	الحزب الشيوعي	161	364	525
4	حزب البعث الاشتراكي	93	433	526
5	حزب جبهة العمل الإسلامي	64	757	821
6	الحزب الوطني الأردني	405	309	714
7	حزب الحياة	185	382	567
8	حزب الرسالة	57	452	509
9	حزب الوسط الإسلامي	97	411	508
10	حزب الجبهة الأردنية الموحدة	33	508	541
11	حزب الشعب الديمقراطي	286	292	578
12	حزب الحركة القومية الديمقراطية المباشرة	211	326	537
13	الحزب الوطني الدستوري	32	638	670
14	حزب الوحدة الشعبية الديمقرطي	139	373	512
15	حزب الرفاه الأردني	222	286	508
	المجموع	2478	6152	8630

ولولا تشريع نظام الكوتا في البرلمان والبلديات لكانت المشاركة أقل حتماً.

تثير مشاركة المرأة في العمل السياسي جملة من الإشكالات، أبرزها:

01 إشكالية العقليات المجتمعية التي تكرّس التمايّز بين أدوار وعلاقات النوع الاجتماعي (ذكر/ أنثى)، وما تتضمنه من صور نمطية سلبية ما زالت وسائل الإعلام والمناهج التربوية تروّج لها. ويمكن تلافي ذلك عبر تكريس مبدأ المساواة بين المرأة والرجل، من خلال تدريب المرأة على الإيمان بحقها في الحياة المتساوية مع الرجل على صعيد المشاركة السياسية.

02 إشكالية ضعف الثقافة المدنية والسياسية، وذلك نتيجة للمناخ السياسي والاجتماعي والثقافي السائد الذي يتطلب مزيداً من تفعيل مبادئ الديمقراطية التعددية.

03 إشكالية الفجوة بين القوانين ومجال تطبيقها الفعلي، بما يضمن حقوق النساء، ويحفظ كرامتهن الإنسانية، ويفعّل مشاركتهن في مختلف المجالات.

04 إشكالية التمكين الناجمة عن تدني الوعي وعدم تبني مختلف الأحزاب السياسية وفعاليات المجتمع المدني إستراتيجيات مرحلية تتيح للنساء مشاركة أكثر فعالية.

05 إشكاليات اقتصادية أفرزتها ظواهر مجتمعية جديدة، لعل أبرزها البطالة وتأنيث الفقر.

06 إشكالية الاستقطاب وقلة نشاط الأحزاب، مما يعيق المرأة من الإنطلاق.

07 تنامي التيارات الرجعية المعادية لحقوق المرأة، وتهديدها للمكتسبات الاجتماعية والسياسية للنساء بشكل عام، ومساهمتها بتعميق النظرة التي تحيل النساء إلى كائن دوني في الوقت الذي نشهد فيه تراجع الحركات الثقافية الحديثة والبديلة التي تتطلب مزيداً من إقرار الحريات السياسية والثقافية والأكاديمية.

08 إشكالية ضعف وعي النساء بحقوقهن، وضرورة نشر مبادئ حقوق الإنسان في عمق المجتمعات العربية.

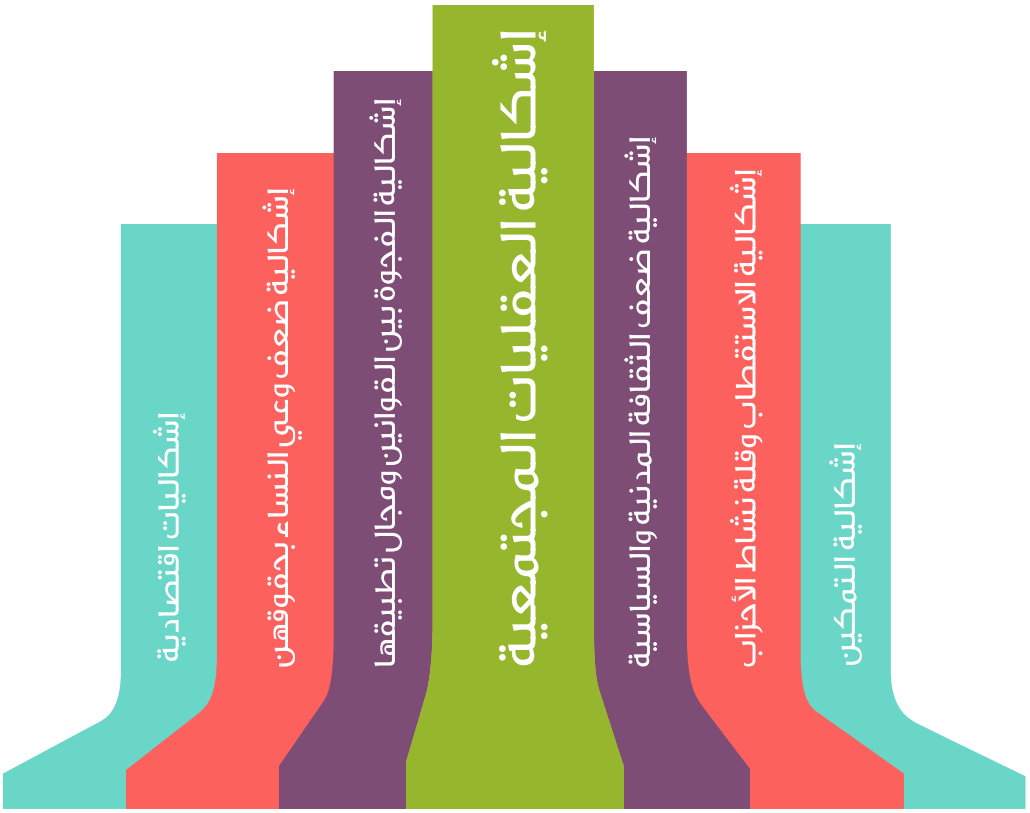

سؤال:

تحول الكثير من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دون انخراط المرأة في العمل الحزبي كما ينبغي، لكن جملة من الإجراءات يمكن أن تساهم في تعزيز فرص المرأة في الإنخراط والعمل داخل الأحزاب بفاعلية، وقدرة، وحضور أكثر، من حيث العدد، والدور السياسي أيضا. أهم هذه الأسباب:

1. **قيام الأحزاب السياسية بإنشاء منظمات خاصة بالمرأة داخلها.**
2. **مراعاة خصوصية المرأة في العمل الحزبي، وإعطاء ممارساتها الحزبية مرونة أكبر، وعدم إخضاعها لمنهجية صارمة ترتبط بالسلوك التنظيمي الحاد فقط.**
3. **تخصيص جزء من ميزانية الأحزاب لنشاطات المرأة.**
4. **إقامة ورش تدريبية على مستوى الأحزاب للمرأة الحزبية، من أجل تنمية المهارات السياسية، ومهارات التواصل لديها.**
5. **انخراط الأحزاب السياسية بهموم ومشاكل المرأة على صعيد العمل، والحياة، ومتطلبات العيش المتعددة، وتثبيت القضايا المطلبيه الخاصة بها.**
6. **تمكين النساء الحزبيات من الوصول إلى المواقع الحزبية القيادية.**

عناوين هامة في التمكين السياسي للمرأة:

- الوعي بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة كتشريع دولي.
- التعرف إلى حقوق المرأة الأساسية في المواثيق والمعاهدات الدولية.
- تعميق الإيمان وتعزيز الثقة بالذات.
- الانخراط بالعمل السياسي.
- أهمية المشاركة السياسية وانعكاساتها المجتمعية.
- تأهيل الكوادر النسائية لقيادة العمل العام.
- إجراءات بناء الثقة وعدم الخوف من المجتمع.
- تصحيح مفاهيم المرأة حول ذاتها، وحول المجتمع.

السؤال الأول: يُقال إن المرأة لا تصوِّت للمرأة، فهل تؤيد/ي هذه المقولة أم لا؟ ولماذا؟

السؤال الثاني: هل قمت بالتصويت لمرشحة في أية انتخابات؟ وكم مرة؟

تمكين الشباب

تمكين الشباب:

نتيجة لما يمر به الشباب جرّاء التغييرات الإيجابية المستمرة، فقد تم الملاحظة مؤخراً أن ساعة التغيير قد دّقت، وأن الشباب متشوقون لمستقبل أفضل في ظل حرية الرأي والرأي الآخر، والعدالة، وإعطاء الفرص للدماء الجديدة، كما أن التحضير الجيد والمناسب بالتزامن مع الفرص المناسبة يخلق فرص عمل ويشعر الشباب أنهم محظوظون.

إن الشباب بحاجة ماسة إلى التوجيه، وإلى التمتع بالمهارات المناسبة التي تساعدهم على النجاح في كل مجالات الحياة مثل الإدارة عامة، والقيادة الإدارية، والإبداع الفائق، وهي مهارات لا يكتسبها الشباب ما لم يستطيعوا أن ينهلوا من خبرات الآخرين في مرحلة مبكرة من حياتهم، حتى نستطيع أن نرى في الأجيال القادمة المدير الشاب، والعالم الشاب، والوزير الشاب وحتى الرئيس الشاب. كما أنه من الواجب المساهمة في بناء الأمة ونهضتها، من أجل مستقبل أفضل لهؤلاء الشباب الذين يشكلون عمادها.

ومن المعروف أن نسبة الشباب في مجتمعاتنا مرتفعة، وأنهم يتمتعون بمهارات ومميزات وقدرات لا تتوفر عند غيرهم، كالديناميكية، والفاعلية، والاستجابة، والانسجام، والموازنة بين مطالبهم ومطالب المجتمع، وسرعة التدافع، والمجايلة، والمرونة، والطاقة الجبارة والفياضة، لذلك يقال إن «الشباب نصف الحاضر وكل المستقبل»، أي أنهم أمل الأمم والشعوب وغدها المشرق، وهو ما أثبتته الحضارات الإنسانية في مسيرة التطور التاريخي للبشرية. ومن خلال إدراك الشعوب والمجتمعات الإنسانية لدور الشباب، نبع الاهتمام والرعاية بهذه الشريحة، نظراً لما تلعبه من دور كبير ومتعاظم في خدمة المجتمع وتطويره، من خلال إعداد القيادات، وبلورة الرؤى، والأفكار، والمواقف، والقدرة على التخطيط والتنفيذ، وقد صنفت الأمم المتحدة الشباب مؤخراً بوصفهم «الفاعل الأول» في الحراك المجتمعي الهادف إلى التغيير والتحول، فتم ربطهم بقضايا السلام والتنمية والديمقراطية والبيئة.

من هذا المنطلق نرى أن تنمية وتطوير قدرات الشباب هي الطريق للنهوض بالبلدان، ودفع عجلة الحكم الراشد، وبناء السلام، والأهداف الألفية للتنمية. فجاز لنا أن نقول إن الشباب، وبلا منازع، أكبر الفئات التي تعبّر عن التاريخ الإنساني، والتي يعوّل عليها في عمليات التحديث، والتغيير، والدمقرطة، والتحول المجتمعي، والقيمي، والارتقاء بحياة الإنسان، وتأمين حاجاته الضرورية في عالم تتلاطم أمواجه وتواجهه تحديات شتى. لذا، ظلت المجتمعات المستنيرة تراهن على سواعد الشباب وتنادي بتفعيل دورهم في المشاركة السياسية.

إن تنمية وإعادة بناء المجتمعات وتطويرها، وترسيخ مفاهيم الحكم الراشد، والديمقراطية، تقتضي بالضرور المشاركة الحقيقية للشباب في وضع السياسات العامة للدولة، والمشاركة في تنفيذها، بحيث يصبح أي تجاوز للشباب، في أي مشروع، هو كحرث البحر. كما أن المشاكل والقضايا الشبابية، بوصفها أكبر المعوقات أمام مشاركتهم، لا تحل إلا بإشراك الشباب أنفسهم بالحل، وتقرير مصيرهم بأنفسهم، وإعلاء مشاركتهم كقيمة في الشأن العام، ونبذ الوصاية التي تنتقص من قدراتهم. إن النجاح النسبي لمنظمات المجتمع المدني، مقارنة ببقية مكونات الدولة، خصوصاً الحكومة والسوق، يرجع بالأساس إلى مشاركة الشباب بصورة أكبر في تلك المنظمات.

المشاركة هي من الحقوق الأصيلة التي نصت عليها المواثيق الدولية، والتي تتم من خلال الآتي:

- التعبئة الكافية للمشاركة، سواء في القطاع العام أو الخاص، أو منظمات المجتمع المدني، وقد خصص هذا القسم مجالاً للبحث بمشاركة الشباب الإيجابية في منظمات المجتمع المدني.
- اعتماد مرادفات مبدأ المشاركة، خصوصاً تلك التي ارتبطت بالشباب وبمنظمات المجتمع المدني.

- تمكين الشباب، أي توسيع إمكانياتهم وقدراتهم من أجل المشاركة، والمفاضلة، والتأثير، والتحكم، والقدرة على مساءلة المؤسسات التي تؤثر بحياتهم، والتي عرّفها الإعلان العربي لتمكين الشباب كما يلي: عملية تكوين وتنمية وتوظيف قدرات الشباب لإنتاج وتوزيع فرص الحياة انطلاقاً من الالتزام بتحريرهم، وتكافؤ الفرص بين جميع الشرائح ذكوراً وإناثاً من أجل تحرير إرادتهم، وتوسيع خياراتهم، ومبادراتهم، ومن أجل مشاركتهم في المجالات المختلفة.

- إدراج قضاياهم واحتياجاتهم ضمن خطط وسياسات الحكومة (السياسية والاقتصادية والثقافية) وتوفير الفرص المتكافئة للإدلاء بآرائهم، وإشراكهم بالتخطيط، وبمتابعة التنفيذ، وفتح قنوات الاتصال، وإتاحة الوسائط الإعلامية أمامهم، وتزويدهم بالمعلومات والمهارات الضرورية لأخذ المبادرة والقيادة.

الشراكة تعني، ببساطة، تعاون إرادي بين أطراف تجمع بينهم أهداف مشتركة تحفظ لكل طرف مصالحه وحقوقه وواجباته، وتقوم على قيم التكامل والتكافل والندية والشفافية والتشاور، وترتبط بالمسئولية الوطنية لخدمة المجتمع، وتفعيل مشاركة الشباب بالتنمية، واتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من منطلق المسئولية المشتركة لكل أفراد المجتمع والتي تتطلب مشاركتهم في صنع حياة أفضل.

دور الشباب في منظمات المجتمع المدني:

- إنشاء قوة شبابية قوية ومؤثرة للضغط على الحكومة بهدف الاستجابة لتطلعات الشعب فيما خص إنجاز المشاريع التنموية، بالإضافة إلى الضغط على الأحزاب السياسية للقيام بالدور المناط بها، والضغط على الإعلام، وعقد التحالفات، والتشبيك لدفع المسيرة الديمقراطية، والضغط على صناع القرار عبر مؤسساتهم الحزبية من أجل فتح باب المشاركة الشبابية في صنع القرار وكسر حلقة التهميش الفئوي.

- نشر وترسيخ مفاهيم «الثقافة والحوار والمشاركة»، وتوسيع دائرة النقاش حول القضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية العالقة، حتى تنال أكبر قدر من الإجماع قبل عرضها على الأجهزة المختصة، وذلك من خلال الوسائط الإعلامية المختلفة.

- ارتبط دور منظمات المجتمع المدني بالتنمية البشرية التي تهدف إلى تقوية وتمكين الإنسان، وتوسيع خياراته، وزيادة رفاهيته، وحفظ مصالح الأجيال القادمة، مما يحتّم مشاركة الشباب.

- دخول الشباب في هذه المنظمات يدعم العمل على تجاوز المرارات والكراهية والتباغض، وبناء الثقة، والاحترام المتبادل، ونبذ الإقصاء والعنف، وقبول الآخر، ومحاربة الفساد الإداري والاقتصادي والسياسي، وتعزيز الشفافية.[7]

إن المنظمات التطوعية تعمل وباستمرار من أجل التغيير، والتحول الاجتماعي، والسياسي، والثقافي، وتوجيه حملات التعبئة الضخمة في المجتمع والتي تهدف إلى نشر الوعي، والمشاركة، والتشاركية من أجل تعزيز جميع القوى، والإشادة بالجهود المتواصلة، مما يعزز دور الشباب في عمليات التغيير نظراً لأعمارهم الصغيرة.

إن أهم المرتكزات الراهنة التي تترجم تطلعات وطموح الشباب، هي:

- الإسهام في إشراك الشباب بكافة الوسائل المجتمعية، والإسهام بالقيادة والتدريب والتطوع والمشاركة بالمبادرات الشبابية.
- التنسيق بين المشاريع التنموية والجهات الخاصة القادرة على دعم الشباب من أجل استيعاب طاقاتهم الإبداعية الكامنة.

- التركيز على تنمية الشباب من خلال إدراجهم ومنحهم فرص المشاركة في نشاطات تخص مجتمعاتهم.
- المساهمة في رفع مستوى وعي المجتمع بقضايا الشباب عموماً، والتعرف على قدراتهم ومطالبهم واحتياجاتهم الخاصة.
- تطوير وسائل الاتصال والتواصل والمشاركة الخاصة بالشباب، وإعداد وتدريب الشباب على المهارات القيادية.
- تمكين الشباب من المشاركة السياسية، والاجتماعية، والثقافية، وكافة جوانب حياتهم، وتحسين أدائهم ومساعدتهم في الحصول على عمل.
- جمع ما أمكن من الشباب المتميزين ودمجهم بالمجتمع ليصبحوا أعضاءً فاعلين، متحركين، ومشاركين، ومساهمين، ومسؤولين في عملية تنمية أنفسِهم من خلال كسبهم مهارات ثقافية وفكرية جديدة.
- الكفاح من أجل تشجيع روح التطوع بين الشباب، وحث المشاركين على أخذ أدوار فاعلة في تخطيط وتنفيذ التعليم، وتطوير البرامج الاجتماعية والثقافية.

قوانين عمل عام ومواثيق دولية

قوانين ناظمة للعمل الحزبي

تعني منظومة قوانين العمل العام: «مجموع القوانين المتعلقة بممارسة الأحزاب والأفراد لحقوقهم السياسية»، وترد في إطار بناء إمكانات التدريب والتطوير وليس بغرض دراستها لذاتها، وتتضمن قانون الأحزاب السياسية، قانون الانتخابات، قانون الاجتماعات العامة، قوانين الإعلام، المواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية، مبدأ سيادة القانون، مفهوم الفصل بين السلطات، ومفاهيم الإصلاح السياسي. وسيتم استعراضها جميعاً بصورة سريعة ضمن ما يخدم طبيعة هذا الدليل، والمتعلقة بإمكانيات التطوير، وخصوصاً تدريب الأحزاب ومناصريها على هذه القوانين كرافعة وأساس لتطوير البناء السياسي للمجتمع وبناء الخلفية القانونية للحزبيين، ومؤيدي الأحزاب السياسية.

قانون الأحزاب السياسية

عُرف العمل الحزبي في الأردن، منذ بواكير قيام إمارة شرق الأردن، واستمر إلى أواسط الخمسينيات من القرن الماضي حيث عطلت الأحكام العرفية العمل الحزبي المرخص مع بقاء الأحزاب على عملها بصورة غير علنية حتى الانفراج السياسي في عام 1989، ثم صدور قانون الأحزاب السياسية لسنة 1992، والذي رُخصت عشرات الأحزاب السياسية بموجبه. وجرى لاحقاً إصدار قوانين جديدة للأحزاب؛ الأول في عام 2007 والثاني هو قانون الأحزاب السياسية رقم 16 لسنة 2012 وهو ساري المفعول حتى الآن. وهناك مشروع قانون جديد للأحزاب لسنة 2014.

إن الغالبية العظمى من الحزبيين لا تولي هذا القانون الاهتمام الكافي، مع أنه يشكل أساس الحقوق والواجبات التي يقوم عليها الحزب، وغالبا ما يترك للهيئة التأسيسية أو لشخص مفوض عن الحزب دون أن يكون هنالك أي اهتمام بالإطلاع عليه، ومعرفة الحيثيات التي يحتويها، مما يرتب آثاراً سلبية على أداء الحزبي لمهامه الحزبية، والتي تمارس دون وعي لحقيقة ما يملكه من حقوق بموجب القانون، وحدود عمله السياسي القانوني.

إلى ذلك، هناك جملة من المفاهيم الرئيسية المرتبطة بهذا القانون، والتي تعد أساساً في بناء المعرفة الحزبية القانونية والسياسية عند الحزبيين، والتي لا مناص من تطوير مستوى الوعي بها، وإدراكها، في خضم قيام الحزب بدوره السياسي والاجتماعي كما ينبغي، وهي:

1. آلية صدور القانون.
2. لجنة شؤون الأحزاب وماهيتها، وكيف تتشكل، وماذا يمكن أن يرد عليها من تحفظات من الأحزاب ومن الحزبيين.
3. صلاحيات قيادة الحزب بموجب القانون.
4. آلية تشكيل الأحزاب السياسية.
5. السقوف المالية القانونية للحزب، وموارده ومصروفاته.
6. الدلالات القانونية لتمتع الحزب بالشخصية الاعتبارية.
7. إجراءات التقاضي داخل الحزب، وبين الحزب وسواه.
8. المحظورات التي فرضها القانون أثناء ممارسة النشاط الحزبي.
9. المسؤولية المدنية والجزائية المترتبة على سلوك الحزب والحزبيين.

قانون الانتخاب:

يُعتبر قانون الانتخاب من أهم القوانين المتعلقة بالعمل العام، بل يكاد يكون أهمها جميعاً، باعتباره التشريع الذي يفضي

إلى اختيار السلطة التشريعية بما تمتلكه من سلطات هامة في التشريع والرقابة، وما يرتبط بذلك من نفوذ وقدرة سياسية كبيرة تؤثر على الشكل السياسي العام للدولة برمتها.

وفي الأردن، يعتبر قانون الانتخاب من أكثر القوانين جدلاً نظراً لكثرة قوانين الانتخاب الصادرة، وكثرة التعديلات التي طالتها، وارتباطها برفض الكثير من القوى السياسية والاجتماعية، خصوصاً قانون الانتخاب الذي يعرف بقانون «الصوت الواحد» الذي تعرض للكثير من الانتقادات من أوساط متنوعة وواسعة من المجتمع الأردني، نظراً لضبابيته، وعدم تمثيله للشرائح الاجتماعية بإنصاف، ولتغليبه للطابع العائلي والعشائري في النتائج التي يفضي إليها. ثم طرأ تحسين طفيف عليه عبر إضافة سبعة وعشرين مقعداً يتم انتخابها عبر «نظام القائمة النسبية المغلقة». وبالرغم من هذا، لا يزال القانون محل نقاش وخلاف بين مكونات المجتمع الأردني السياسية والاجتماعية بكل مشاربها.

مفاهيم أساسية في قانون الانتخاب:

نصوص قانون الانتخاب وآليه إصداره:

يصدر قانون الانتخاب بإرادة ملكية بعد إقراره من قبل مجلس الأمة، وبعد أن يكون قد أحيل إلى البرلمان كمشروع قانون مرسل من الحكومة. أما القانون الساري، والذي طبق في انتخابات عام 2013، فهو قانون الانتخاب لسنة 2012.

- شروط الترشح
- آليات التسجيل للانتخابات
- شروط الناخب
- الدائرة الانتخابية
- آلية التصويت
- حقوق المرشح وواجباته
- حقوق الناخب وواجباته
- نزاهة الانتخابات وشفافيتها
- الهيئة المستقلة للانتخاب
- صلاحيات الهيئة وتشكيلها
- السلطات التي تمارسها الهيئة المستقلة
- سير العملية الانتخابية
- أطراف العملية الانتخابية وصلاحياتهم بموجب القانون
- التشابه والاختلاف بين الانتخابات النيابية والبلدية
- كيف يكون القانون ديمقراطياً، وإلى أي مدى يمكن قياس ذلك
- آليات تعديل القانون

أبرز ملامح القانون الانتخابي:

تُقسم المملكة إلى 45 دائرة انتخابية تشتمل على 108 مقاعد. وقد راعى التقسيم نظام الكوتا، حيث حفظ حق ثلاث دوائر للبدو، ومقاعد مخصصة للمسيحيين، وللشركس والشيشان، بالإضافة إلى حفظه 15 مقعداً للنساء تجري فيها المنافسة على مستوى المحافظة (12 محافظة + 3 لدوائر البدو)، و27 مقعداً مخصصاً للقائمة النسبية المغلقة على مستوى المملكة، وبذلك يكون عدد النواب 150 نائباً.

ويعطي القانون للناخب صوتين: صوت واحد للدائرة المحلية وصوت واحد للدائرة العامة على مستوى المملكة، ويُعتبر هذا قانون «الصوت الواحد» كون الصوت الثاني لا يستطيع الإتيان إلا بسبعة وعشرين نائباً من بين 150، أي ما نسبته 18 ٪.

ومن ناحية ثانية، يعتبر البعض أن «نظام الكوتا» يؤدي إلى تقسيم المجتمع، وأن قانون «الصوت الواحد» يفتت المجتمع، ويسبب المشاكل بين أبناء العشيرة الواحدة، وينتج مجلساً ضعيفاً.

سؤال: هل توافق هذا الرأي؟

تمرين: يقسَّم المشاركون إلى مجموعة مؤيدة ومجموعة مخالفة.

- تسجِّل كل مجموعة الأسباب التي تدعوها للتأييد والأخرى التي تدعوها للمخالفة.
- تختار كل مجموعة ممثل يشرح وجهة نظرها.
- يتم اختيار أحد المشاركين لكتابة الأفكار المطروحة.
- تُناقَش كل الأفكار بصورة جماعية.
- تُسجَّل القواسم المشتركة بين الأفكار المطروحة.

تدريب: يعبِّر النص التالي عن أحد الآراء المتعلقة بقانون الانتخاب الذي يعتبره المجتمع مقبولاً.

- يقرأ المشاركون النص.
- يوزَّع المشاركون إلى مجموعات عمل.
- تقدِّم كل مجموعة ملاحظاتها السلبية والإيجابية على المقترح، وترفقه بالتعديلات المقترحة.
- تسجَّل آراء كل المجموعات.
- تُناقَش العوامل المشتركة، وتُصاغ كأسس لقانون انتخابي مقبول.

(قانون يعتمد «النسبية» بشكل كامل، حيث تلجأ كل قائمة إلى طرح مرشحين من جميع المناطق، ومن جميع مكونات المجتمع الأردني، مما ينتج مجلساً يمثل جميع أطياف الشعب، ويكون قوياً، وندّاً للحكومة، مما يؤدي إلى خلق حياة برلمانية سليمة، ويدفع الجميع لتشكيل كُتل برلمانية وتشكيل أحزاب كبيرة وقوية).

- القانون الذي أُجري على أساسه انتخابات ١٩٨٩ «نظام القائمة المفتوحة» على مستوى الدائرة، (يصوت الناخب بعدد من الأصوات يساوي عدد مقاعد الدائرة الانتخابية التي يتبع لها).
- اعتماد القائمة «النسبية على مستوى الوطن» على مستوى نصف المقاعد، واعتماد القائمة «المفتوحة على مستوى الدائرة» على النصف الآخر.
- تقسيم المملكة إلى دوائر مساوية لعدد مقاعد البرلمان، على أن يتم تطبيق «نظام الصوت الواحد» أي لكل دائرة مقعد واحد، ولكل ناخب صوت واحد. يتم اعتماد هذا النظام عالمياً لأنه ينتج مجلساً قوياً، وهو يختلف عن نظام «الصوت الواحد» المطبق حالياً في الأردن والذي يعطي الناخب صوتاً واحداً في دائرة تتضمّن عدة مقاعد.

مصطلحات انتخابية:

القائمة النسبية: التصويت على البرامج والأحزاب، وليس الأشخاص. وفي هذا النظام تكون الدوائر الانتخابية أقل عدداً وأكبر مساحة، بحيث يتم فرز القوائم على عدد من المقاعد يساوي نسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها من مجموع الأصوات الكلي.

القائمة النسبية المفتوحة: نظام ينص على قيام كل حزب بتشكيل قائمة تحتوى على مرشحيه للانتخابات، ثم يقوم بطرحها على الناخبين للتصويت عليها واختيار مرشح، أو عدد من المرشحين، من بين القائمة الحزبية. من خلالها، يتم تحديد نسب تمثيل الأحزاب في البرلمان بناء على نسب الأصوات التي حصل عليها كل حزب من بين المجموع الكلى للأصوات. بينما يتم اختيار ممثلي الحزب بحسب ترتيب الأصوات التي حصلوا عليها. وبذلك، فإن صوت الناخب يذهب فى اتجاهين: أحدهما لصالح الحزب ككل، والثانى لأحد الأسماء المطروحة فى القائمة.

يتميز هذا النظام بأنه يعطي فرصة أكبر للمرأة، والأقليات، وفئات المجتمع المختلفة، ويسمح لها بالتواجد على الساحة النيابية، حيث يحاول كل حزب أن يقدّم قائمة تحتوى على مجموعة متنوعة من المرشحين ليضمن أكبر تمثيل. كذلك فإنه يسمح للناخب أن يبني تأييده لحزب معين ليس بناءً على برنامج هذا الحزب فقط، بل أيضاً بناءً على اختيار الحزب لقائمة متوازنة تمثل جميع أطياف الشعب.

القائمة الانتخابية المغلقة: يُعد كل حزب قوائم بأعضاء حزبه المرشحين لكل دائرة انتخابية، بحيث تحتوي كل قائمة على عددٍ من المرشحين يساوي عدد المقاعد المخصصة للدائرة في البرلمان، ثم يقوم المستقلون بإعداد قائمة بأسمائهم وكأنهم حزب. أما كلمة «مغلقة» فتعني ترتيب أسماء المرشحين بشكل مسبق، وبمعرفة الحزب صاحب القائمة. يسمح هذا النظام للناخب باختيار قائمة كاملة فقط وليس عدد من المرشحين.

النظام الفردي: نظام انتخابي يركّز على الأشخاص أكثر من الأحزاب والبرامج. وبموجبه يتم تقسيم البلاد إلى دوائر كثيرة، بحيث تنتخب كل دائرة نائباً أو نائبين لتمثيلها في المجلس. مزايا هذا النظام هي زيادة ارتباط النائب بدائرته الصغيرة، وإعطاء قضايا الدائرة فرصة أكبر لتمثيلها مباشرة في البرلمان. أما عيوبه فهي أنه يفتح المجال أمام توظيف المال السياسي، وعمليات شراء الأصوات للتأثير على نتائج الانتخابات. كما أنه يتيح للعصبيات والقبليات اختيار النواب في بعض الدوائر استناداً إلى صلاتهم العائلية، بصرف النظر عن مؤهلاتهم وبرامجهم. يأخذ كثيرون على هذا النظام أنه ينتج برلماناً لا يعكس الحجم الحقيقي لأصوات الناخبين، فمن الممكن أن يصل مرشح إلى المجلس بـ ١٠ آلاف صوت في دائرة صغيرة، فيما يفشل مرشح آخر في دائرة كبيرة بالرغم من حصوله على ضعف عدد الأصوات.

القائمة المفتوحة: يصوّت الناخب بعدد من الأصوات يساوي عدد مقاعد الدائرة الانتخابية التي يتبع لها.

القائمة المشروطة: تشترط أمراً معيناً للفوزاً كأن يحصل المرشح على ٥٪ من الأصوات للفوز بمقعد في البرلمان.

يُعتبر قانون الانتخابات البلدية الذي تم اعتماده عام 2013 قانوناً انتخابياً أساسياً، وإليكم جدول يتضمّن المواد القانونية في القانونين السابق واللاحق للتعرّف إلى كيفية قراءة القوانين واستخلاص الفوارق بينها، واقامة التعديلات الجوهرية فيها.

جدول يبين أرقام المواد في القانون النافذ ومثيلاتها في مشروع قانون البلديات، ويبين التعديلات التي طرأت عليها حيثما وجدت:

التعديلات القانونية	المادة المقابلة في مشروع القانون	رقم المادة في القانون الحالي
تعريف القانون	1	1
إضافة تعريفات الهيئة المستقلة، والمجلس المحلي، ومجلس المحافظة، والمجلس التنفيذي	2	2
تشكيل وصلاحيات مجلس المحافظة، تشكيل وصلاحيات المجلس التنفيذي	3 4	ليس لها ما يقابلها في مشروع القانون
إضافة انتخاب المجلس المحلي، وتغيير في عدد أعضاء المجلس البلدي	5	3
تصنيف البلديات (لم يطرأ عليه أي تعديل)	6	4
استحداث بلديات جديدة (زيادة الشروط اللازمة)	7	5
اعتبار أمانة عمان بلدية (النص نفسه)	8	6
اختصاص أمانة عمان (النص نفسه)	9	7
مدة ولاية المجلس البلدي (النص نفسه)	10	8
تقسيم دوائر البلدية والكوتا النسائية (لم يطرأ تعديل موضوعي باستثناء تخصيص مادة لآلية تمثيل المرأة في المجلس)	11	9
إجراءات الترشح والانتخاب (إمكانية إشراف الهيئة المستقلة على الانتخابات البلدية، وتعديل سن الناخب من 21 إلى 18 سنة)	27 - 12	25 - 10
صلاحية وزير البلديات في تعيين عضوين في المجلس البلدي (النص نفسه)	28	26
جرائم الانتخاب (لم يطرأ أي تعديل باستثناء رفع قيمة الغرامة من 200 إلى 300 دينار)	29	27
نتائج الإدانة بجرم إنتخابي (النصوص نفسها)	31 - 30	29 -28
الطعن بالانتخابات (النص نفسه)	32	30
مباشرة الرئيس والأعضاء لعملهم (النص نفسه)	33	31
إجراءات ما قبل بطلان الرئاسة والعضوية (النص نفسه)	34	32
نهاية ولاية المجلس (النص نفسه)	35	33
تنظيم المجلس وإنتخاب نائب الرئيس (تعديل يطال اعتبار رئيس المجلس المحلي عضواً في المجلس البلدي، وإحالة مكافآت الرئيس والأعضاء إلى نظام خاص يصدره مجلس الوزراء)	36	34

إستقالة الرئيس و/أو الأعضاء (إلغاء وجوب إبلاغ المحافظ)	37	35
فقدان العضوية (النص نفسه)	38	36
وفاة رئيس البلدية (النص نفسه)	39	37
شغور مقعد الرئيس أو أحد الأعضاء (النص نفسه)	40	38
تنظيم جلسات المجلس البلدي (إضافة فقرة تتضمن سريان النص على المجلس المحلي أيضاً)	41	39
اختصاصات المجلس البلدي (لا تعديلات موضوعية)	42	40
صلاحيات المجلس المحلي	43	لا يوجد نص يتطرق للمجلس المحلي
صلاحيات الرئيس (إضافة مؤهلات وشروط مدير البلدية وصلاحياته)	44	41
تعيين موظفي البلدية (إستهلال المادة ب – "يضع مجلس الوزراء" بدلاً من "لمجلس الوزراء أن يضع")	45	42
إمكانية إقامة تحالف بين بلديتين أو أكثر	46	لا يوجد نص
تشكيل وصلاحيات اللجنة العليا للبلديات	47	لا يوجد نص
إمكانية إنشاء وحدة شرطة للبلدية	48	لا يوجد نص
تسجيل أموال البلدية (النص نفسه)	49	43
واردات البلدية (تعديل في الصياغة اللغوية للمادة)	50	44
آلية الاقتراض في البلديات (النص نفسه)	51	45
خضوع أبنية مدينة القدس للرسوم (النص نفسه)	52	46
استيفاء رسوم المزايدة (تعديل النسبة من 5 % إلى 3 %)	53	47
حصة البلديات من عائدات المحروقات (النص نفسه)	54	48
مخصصات البلديات من الرسوم بمقتضى قانون السير (تعديل النسبة من 50 % إلى 40 %)	55	49
عائدات غرامات المخالفات الصحية والبلدية (النص نفسه)	56	50
صلاحيات وزير البلديات على إيرادات البلديات (تعديل في الصياغة اللغوية)	57	51
وسائل تحصيل أموال البلدية (النص نفسه)	58	52
شطب ديون البلدية (النص نفسه)	59	53
الموارد المالية للبلدية (إضافة المجلس المحلي بعد المجلس البلدي)	60	54
إعداد الحسابات الختامية للبلدية (إعادة الصياغة اللغوية)	64 - 61	58 - 55
صلاحيات موظفي وزارة البلديات على البلديات (النص نفسه)	65	59
اختصاص ديوان المحاسبة بتدقيق حسابات البلدية (النص نفسه)	66	60
واجبات الرئيس في وضع التقرير السنوي عن أعمال البلدية (تعديل وجوب تسليم التقرير إلى وزير البلديات فقط دون المحافظ، كما ينص في القانون النافذ)	67	61
مواد تنظيمية ختامية (إعادة الصياغة اللغوية)	72 - 68	66 - 62

نشاط:

سؤال: هل يجد المشاركون أن هذه الطريقة أسهل لقراءة القانون؟

- سجّل أبرز التعديلات اللافتة في القانون.
- سجّل أي من التعديلات أعلاه تعتقد أن وجودها في القانون مهم.

قوانين الإعلام:

يُعد الإعلام الأداة التفاعلية الأبرز في نشر الوعي الحزبي والسياسي وإيصال البرامج السياسية ونقدها والإضافة عليها، وهو العامل الأكثر تأثيراً في وصول هذه البرامج إلى الشرائح الاجتماعية كافة. كما يلعب الإعلام دوراً هاماً في صياغة العلاقات الحزبية والسياسية على نحو حي، وعلى إيصال الأفكار والطروحات الحزبية، وإثرائها، وإجراء النقاشات العامة حولها.

إن وظائف الحزب السياسي الأساسية كالتنظيم، والحشد، والتنشئة والمشاركة السياسية، لا يمكن أن تتم بصورة مؤثرة في المجتمع دون إسناد إعلامي لها. ولذلك، يغدو الإعلام مادة أساسية من مواد التدريب الحزبي الأساسي، إذ لا بد من امتلاك الحزبيين لأساسيات التعامل والمعرفة الإعلامية ليتسنى لهم استخدام هذه الوسائل الإعلامية الهامة بما يخدم سياسة أحزابهم، وبرامجها، على نحو علمي ومعرفي متين.

ومن أهم القوانين الإعلامية:

01. قانون المطبوعات والنشر، حيث يتيح التعرّف عليه معرفة مدى الحرية في التعبير، وإمكانات الحزب في الحراك ضمنها، بل ونقدها، ووضع البدائل وإقتراح التعديلات عليها.
02. قانون الإعلام المرئي والمسموع.
03. قانون نقابة الصحفيين الأردنيين.
04. قانون الحق بالحصول على المعلومات.

تشكّل القوانين الإعلامية الأساسية مادة جوهرية في المعرفة الحزبية، والتي تشكّل بدورها، وحتى الآن، عاملاً من عوامل ضعف الأداء الذي تعاني منه الأحزاب السياسية الأردنية ومنتسبيها.

قانون الاجتماعات العامة:

يُعتبر قانون الاجتماعات العامة من أكثر القوانين مساساً وتماساً مع عمل الأحزاب السياسية، خصوصاً وأنه القانون الذي ينظّم قيام المظاهرات، والمسيرات، والاحتجاجات العامة، ومظاهر الاحتجاج، والتجمهر، والتي تُعتبر أدوات الحزب الرئيسية للتعبير عن مواقفه وآرائه من كافة القضايا المطروحة في المجتمع.

يتضمن هذا القانون الكثير من المسائل التي لا بد من معرفتها والتعامل معها، مثل:

01. صلاحيات الحاكم الإداري المتعلقة بالاحتجاجات والمسيرات.
02. آليات تنظيم المسيرات والاحتجاجات المختلفة.

03 مدى الحرية التي يملكها المجتمعون بموجب هذا القانون.

04 درجة تواؤم هذا القانون مع المفاهيم الديمقراطية، وضمانات الحريات العامة في التعبير وإبداء الرأي.

05 الدولة المدنية وسيادة القانون (دولة القانون والمؤسسات)

يمثّل هذا المفهوم «القانوني السياسي» أحد أبرز المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطيات الحديثة، وأحد أهم أركان قيام الدولة الديمقراطية، بالرغم من أنه ليس قانوناً بالمعنى التقني.

أما دولة القانون، فتعني الكيان السياسي الكلي المستند إلى سلطة الدولة المستمدة من القانون، والقانون فقط، والتي يتمتع المواطنون فيها بالحريات المدنية قانونياً، إذ لا يمكن تصور حرية أو ديمقراطية في دولة لا يحكمها القانون.

يرتبط بهذا المبدأ الكثير من المبادئ والمفاهيم الأساسية في العمل السياسي، والتي تشكّل معرفة سياسية وقانونية يجب أن يعرفها أي ناشط في العمل العام، خصوصاً منتسبي الأحزاب السياسية الذين تسعى أحزابهم في حراكها المجتمعي من أجل تحقيق أهم مبدأ في الدولة وهو مدنيتها، وخضوعها للقانون كضمان أساسي لممارسة الناس والمؤسسات حقوقهم السياسية، والمدنية، والاقتصادية وغيرها، وذلك بضمانات قانونية تحمي كل سلوكياتهم الإنسانية كمواطنين في الدولة وكجزء أساسي من مكوناتها.

يمكن الإنتباه إلى جملة من المعطيات عند الحديث عن دولة القانون والمؤسسات، لعل أبرزها:

01 الدستور ودلالة النصوص السيادية المتعلقة بممارسة الحريات والحقوق المختلفة التي يتضمنها.

02 درجة الوضوح والتحديد والتسلسل في القوانين.

03 مبدأ التناسب في أفعال الدولة، والى أي مدى تحمي هذه الأفعال ممارسة الحقوق للمواطنين.

04 وضوح مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، ومدى قدرتها على ضبط التوازن في سلوكها وأدائها لصالح خدمة المجتمع المدني.

05 إلى أي درجة يكون المجتمع المدني شريكاً مساوياً للسلطة التنفيذية، وهو الأمر الذي يزيد من الحريات وهوامشها لدى مجتمع تلك الدولة، ويعزز بناءها الديمقراطي والمدني.

06 تفعيل الشفافية في سلوك السلطات على أساس قانوني محدد سلفاً.

تسعى كل عمليات الإصلاح، وبرامج الأحزاب السياسية، إلى تحقيق قيام دولة القانون والمؤسسات كمطلب نهائي يُحقق فيه الإصلاح على كل الصعد، بحيث يحد بتبنيه وقيامه من تسلط السلطة، بأي شكل من الإشكال، على مقدرات وسلوك المجتمع، ودون أسباب معقولة يكفلها القانون أيضاً.

المواثيق والاتفاقات الدولية:

يشكّل نمو مفهوم العالم كقرية صغيرة بفعل الثورة الهائلة في وسائل الاتصال الحديثة، وتنامي أهمية حقوق الإنسان، وسلطة القانون الدولي، أبرز معالم العصر الحديث. وقد ترتّب على ذلك أن معظم القوانين الوطنية، ومنها القانون الأردني، أصبحت تنص على أولوية تطبيق ما ورد في المعاهدات الدولية في نصوصها الوطنية.

إن الأحزاب السياسية باعتبارها الحامل الرئيسي للفعل السياسي، هي الأكثر التصاقاً بهذه المفاهيم الحقوقية لما تشكّله من حيز في تكوينها، وفي برامجها، وإن جملة من القوانين الدولية والمواثيق والإعلانات العالمية لا بد منها في التكوين الأولي للحزبيين باعتبارها أساساً يزيد من فاعلية وقدرة المؤيدين، بالإضافة إلى أنها توائم البرامج الحزبية مع معطيات ومتطلبات العمل الديمقراطي الصحيح، والذي تعد هذه الإعلانات والمبادئ جزءاً لا يتجزأ منه. ومن أهم ما يمكن أن يطّلع عليه الحزبيون بصورة مفصلة ومنهجية:

01 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

02 العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية، وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

03 المعاهدات الدولية الخاصة بالشباب.

04 المعاهدات والإعلانات الدولية الخاصة بالمرأة، خصوصاً اتفاقية «سيداو».

05 المعاهدات الدولية المتعلقة بمعتقلي الرأي وبالسجون.

06 المعاهدات الدولية المتعلقة بضمانات التقاضي العادل.

ومن الجدير ذكره هنا أن الوعي الحقوقي، والخلفية القانونية للحزبيين، عامل هام وبارز في خلق حياة حزبية وسياسية مبنية على معرفة ضرورية وأساسية، مما يساهم، وبشكل فاعل، في خلق بنية وعي سياسي عام وممارسة حزبية ذات أثر في المجتمع الديمقراطي.

الأحزاب السياسية والبرلمان

الأحزاب السياسية والبرلمان:

يشكّل البرلمان جزءاً هاماً من طموح الأحزاب السياسية المشروع، نظراً لأن وصول مرشحي الحزب إلى البرلمان يمثّل البوابة التي يقوم الحزب عبرها بتنفيذ برامجه وتصوراته على مستوى الدولة، وخصوصاً أن الأمر يرتبط بالسلطة التشريعية ذات المهام التشريعية والرقابية الهامة، بالإضافة إلى كون البرلمان الطريق الأوضح للوصول إلى الحكومة البرلمانية في الدولة الديمقراطية والتي تتشكّل عادةً من الأحزاب السياسية التي فازت بمقاعد البرلمان أو أغلبيته.

تشارك الأحزاب السياسية بمرشحيها بهدف الفوز بأحد مقاعد البرلمان أو أكثر. وبعد انتهاء العملية الانتخابية، تنخرط الأحزاب السياسية بعدد من العمليات داخل البرلمان نفسه، بدءاً من وضع ضوابط العلاقة بين الحزب وممثليه في البرلمان، والقواعد الخاصة بتشكيل الكتل البرلمانية، والأغلبية، والأقلية، وآلية تشكيل الائتلافات البرلمانية، ثم المعارضة وآليات عملها في حال لم ينل الحزب أغلبية المقاعد أو لا يريد المشاركة في تشكيل الحكومة. وإذا أراد الحزب الانخراط في تشكيل الحكومة، وهنا سيكون ملزماً بمعرفة أساليب وأسس تشكيل الحكومة، بالإضافة إلى معرفة ما إذا كانت حكومة أغلبية أم حكومة ائتلافية. أما داخل البرلمان، فلا بد للحزب من معرفة السلوك البرلماني المطلوب في الجلسات وفي النظام الداخلي للبرلمان، بالإضافة إلى معرفة آلية النقاش، وطرح الثقة، والمناقشات العامة، والحضور، والغياب، والكثير من التفاصيل الفنية والإدارية المتعلقة بأداء النائب الحزبي لمهامه داخل البرلمان. ومن ناحيته، سيكون مناطاً بالنائب الحزبي التعرف إلى وسائل وضرورات تشكيل الفريق البرلماني، والكتلة البرلمانية، واللجان البرلمانية، ومعرفة وسائل ومهارات إدارة الحوار والنقاش داخل البرلمان، ولجانه، وتحديد المصالح البرلمانية ليكون جاهزاً لصياغة مواقف الحزب من مقترحات القوانين والسياسات العامة من خلال اللجان الحزبية المتخصصة وقبل اقرارها من البرلمان.

بالرغم من فعالية الأداء داخل البرلمان الأردني، فإن البرلمان لم يصل إلى القدرة على تشكيل حكومة برلمانية ذات أغلبية، أو حتى حكومة ائتلافية، نظراً لقلة عدد النواب الحزبيين داخله. من هنا تكمن أهمية تطوير علاقة الأحزاب بالبرلمان على أسس تكفل، مع مرور الوقت، وتعدد التجارب وتراكمها، وصول الأحزاب السياسية إلى البرلمان لتشكيل الحكومات أو تشكيل المعارضة البرلمانية على أسس صحيحة.

ويلقي ذلك كله على عاتق الأحزاب ضرورة القيام ببعض الإجراءات الأساسية في أطرها الداخلية للتعامل، وفهم الأهمية الفعلية لوصول الحزب السياسي إلى البرلمان، وهذا سيتطلب:

- قيام الأحزاب السياسية بالحشد الدائم للضغط من أجل تشريع قانون انتخاب يكفل تمثيل الأحزاب السياسية في البرلمان.
- قيام الأحزاب بحملة نشاطات فكرية تبيّن أهمية دور البرلمان، وتثقيف الحزبيين بالسلوك البرلماني، بما في ذلك تدريبات عملية يمكن أن ينشأ عنها تجربة برلمانية بديلة، أو ما يعرف بالبرلمان الحزبي، الذي يمكن أن يتشارك فيه أكثر من حزب سياسي.
- تطوير بيئة الحزب السياسي ليكون قادراً على تقديم مرشحين جديين ومؤهلين للبرلمان، من خلال إعداد المرشحين وتدريبهم على الفعاليات البرلمانية قبل الوصول إلى البرلمان.

الحزب وصناعة السياسات العامة

الحزب وصناعة السياسات العامة:

أدركت الحكومات على تباين أنظمتها السياسية، واتجاهاتها الفكرية، أنها بحاجة إلى دعم ومساندة شعوبها لما تتخذه من قرارات، وما تقوم به من أعمال متنوعة في جميع الظروف والأوقات. وحتى يتحقق ذلك، فقد سعت جاهدةً إلى حل مشاكلهم، والاستجابة لمطالبهم المتنوعة، من خلال مجموعة من الخطط والبرامج (يطلق عليها اسم السياسات العامة) الهادفة إلى تحقيق جملة من المنافع، وتخفيف المعاناة عن غالبيتهم.

إن ما يميز السياسات العامة هو أن نتائجها تشمل شرائح واسعة من المجتمع، إن لم يكن المجتمع كله، مما يحتّم الاهتمام بصياغتها أو رسمها بشكل يؤدي الى زيادة فرص نجاحها وتحقيق المنافع المتوقعة عند تنفيذها، وتقليل احتمالات فشلها الى أقل نسبة ممكنة. فالسياسات العامة التي تصاغ بشكل دقيق، جرّاء الاعتماد على معلومات ومعطيات صادقة وصحيحة، تجنّب المجتمع الكثير من التضحيات والآلام والإحباط الذي يصاحب تنفيذ السياسات العامة الفاشلة أو المرسومة بشكل غير صحيح. ولكي يتم الوصول الى هذا الهدف لابد من الإجابة عن التساؤت التالية:

- كيف تتم صياغة السياسات العامة؟
- من يتولى مهمة صياغة السياسات العامة؟
- ما هي المشاكل التي ترافق صياغة السياسات العامة؟
- ما هي مستويات السياسات العامة؟

وعليه، فإن هدف هذا البحث هو الإجابة عن التساؤلات أعلاه من خلال عدة فقرات، تضمنت أولها مناقشة مستفيضة لمشاكل السياسات العامة، بينما تضمنت الثانية تحديد وبحث الجهات التي تتشارك في صنع السياسات العامة، أما الفقرة الثالثة فقد كُرِّست للحديث عن عمليات رسم السياسات العامة، في حين اختصت الفقرة الرابعة بالبحث ودراسة مستويات السياسات العامة، وصولاً إلى تحقيق أهداف البحث المذكورة.

أولاً: مشاكل السياسات العامة

يمكن تعريف مشكلة أغراض صنع السياسات العامة بأنها: «موقف أو حالة تحرّك الحاجات والشعور بعدم الرضا لدى أفراد المجتمع، مما يدفعهم إلى طلب العون أو تدخل الحكومة للمساعدة في إزالة ما يعانون منه» (Smith: 1964: 604). فعلى سبيل المثال، يمكن اعتبار تفشي الجريمة، أو البطالة، أو ارتفاع الأسعار (التضخم)، أو تفشي الأوبئة والأمراض، أو انتشار الآفات الزراعية، أو تلوث البيئة ونقص الغذاء، أو صعوبة المواصلات وازدحام الطرق، أو تدني مستوى الخدمات العامة، أو تفشي الرشوة والمحسوبية وغيرها، مشاكل تدعو صانعي السياسة العامة لدراستها وتحليلها من أجل وضع المعالجات الضرورية، لأن مشاكل كهذه تثير إهتمام وقلق شريحة – أو أكثر – من شرائح المجتمع، أو الفئات الاجتماعية، أو السياسية، وقد يمتد تأثيرها ليشمل المجتمع بكامل فئاته.

كما تم تعريف المشكلة بأنها: «حاجات غير مشبعة، وقيم غير مدركة، أو مفهومة، يمكن إشباعها أو تحقيقها بالنشاط أو الفعل الحكومي» (Dunny:1979) وإن المعلومات الضرورية لمعرفة طبيعة المشكلة، والحلول اللازمة لها، يمكن الحصول عليها باستخدام أساليب التحليل المتنوعة. ومما تجدر ملاحظته أن المعنيين بحل المشاكل العامة، غالباً ما يفشلون في اختيار الحلول المناسبة لمواجهة مشاكل السياسات العامة بسبب فشلهم في اكتشاف أو معرفة الأسباب الحقيقية للمشكلة العامة. إذ أن الصياغة الدقيقة للمشكلة ينتج عنها – في الغالب – حلول صحيحة. وقد قيل قديماً: إذا عُرِفَ الداء سهل وصف الدواء. لذلك، فإن بعض المختصين بصياغة وتحليل مشاكل السياسات العامة ينظر إلى نتائج المشكلة على أنها المشكلة ذاتها، لأن النتيجة التي تؤدي إليها المشكلة هي الجانب المنظور منها. فعلى سبيل المثال: «كثرة الغيابات أو دوران العمل، الذي تعاني منه بعض المؤسسات الحكومية والخاصة»، والتي تجعل بعض المعنيين يعتقد أنها أساس المشكلة من غير أن يبحث في الأسباب التي أدت إليها، ونتج عنها تغيب العاملين أو تركهم لوظائفهم في هذه المؤسسة العامة أو تلك.

إن مشاكل السياسات العامة كثيرة ومتنوعة، ويصعب اتفاق المعنيين على تحديد مكوناتها وأسبابها، وأساليب التعامل معها، مثل: التضخم، الانكماش، البطالة، الجريمة، الفقر، التلوث، وغيرها. فغالباً ما تتباين وجهات النظر حول هذه المشاكل، ومثيلاتها، بين المهتمين والمعنيين والمختصين أنفسهم من جهة، وبين المواطنين من جهة أخرى. ففي حين ينظر إليها بعض المعنيين على أنها مشاكل حقيقية يعاني

منها المجتمع، ولا بد من وضع الحلول الناجعة لها، يرى بعضهم الآخر أنها مجرد حالات تتشابك مع تحقيق بعض القيم والحاجات الشخصية لعدد من الأفراد، وأنها لا تستحق أن تأخذ صفة المشاكل العامة. يمكن عدّ مشكلة التلوث من الأمثلة على الحالة الأخيرة، فقد يعدّها بعض المعنيين حالة طبيعية في المجتمعات المعاصرة نتيجة للتقدم التقني والحضاري الذي تشهده هذه المجتمعات، وبالتالي لا داعي للاهتمام بها، وتخصيص المبالغ، وحشد الموارد للحد منها أو لمعالجتها، في حين يراها غيرهم مشكلة تمس أفراد المجتمع جميعهم وأنه من اللازم عدّها من المشاكل العامة المهمة والتي تحتاج إلى وضع الحلول اللازمة لها، وهذا يعتمد على مجموعة من العوامل منها:

- طبيعية مشكلة التلوث: من حيث كونها مشكلة اقتصادية أم إدارية أم اجتماعية أم صحية.
- أسبابها المتمثلة بعوادم السيارات، أو الغازات المتصاعدة من مداخن المصانع المتنوعة، أو رمي النفايات والمياه الثقيلة في الأنهار والجداول وغيرها.
- مدى خطورة المشكلة واتساع نطاقها.

ومن المفيد أن ننوه إلى أن المشاكل، وعلى كثرتها وتنوعها، لا تثير جميعها اهتمام صانعي السياسات العامة إلا عندما تكون واضحة. إذ أن هذا النوع من المشاكل يسبب قلق أفراد المجتمع، ويدفعهم للقيام بأفعال قد تكون خارجة عن الأعراف أو القوانين المتّبعة.

هذا يعني أن بعض المشاكل تأخذ طريقها إلى راسمي السياسات العامة، وأن بعضها الآخر يهمل ويؤجل الى وقت لاحق، وذلك بحسب أهميتها، وتأثيرها على جماعة أو أكثر من الجماعات المؤثرة في المجتمع. فقد تعيش فئة من المواطنين في بيئة غير ملائمة، ولكنهم لا يبدون تذمراً، ولا يطالبون بتحسين بيئتهم أو تغييرها، فكأنهم قانعون بوضعهم هذا أو أن قناعتهم هذه قائمة على عدم امتلاكهم وسائل التأثير في المجتمع. حالة كهذه لا تعد مشكلة بحسب تعريفنا السابق، إذ لم يقم أحد بطرحها أو إيصالها إلى الجهات الحكومية بصيغة مطلب جماعي أو مشكلة تحتاج إلى حل. فالمشاكل إذاً، لا بد أن تكون واضحة ليسهل إيصالها إلى الجهات المعنية في الجهاز الحكومي.

ثمة سؤال آخر يجب التوقف عنده ومحاولة الإجابة عنه، وهو: هل أن المشكلة التي تنال الاهتمام هي تلك التي يعرضها المعنيون بها أو المتضررون منها وغيرهم؟ وهل هناك أسلوب آخر لإظهارها؟ الجواب هو: نعم، فهناك مطالب أو قضايا يعرضها أفراد أو جهات من غير المتضررون منها، فتصبح مشاكل ملحة تستحوذ على جزء كبير من اهتمام صانعي السياسات العامة، مثل: قيام محرري الصحف، أو جماعات المصالح، أو السياسيين، بإثارة الضجيج والقيام بمروحة واسعة من الاتصالات التي تتعلق بارتفاع منسوب المياه الجوفية في منطقة ما، أو ارتفاع معدلات حوادث المرور... الخ، مما يجعلها مشكلة ملحة تحتاج إلى حل أو مطلباً لا بد من العناية به أكثر بكثير مما يفعله الذين يقطنون تلك المنطقة، أو المتضررون من حوادث المرور. وحتى نفهم ونميّز مشاكل السياسات العامة عن سواها من المشاكل، أو القضايا، فإنها تتميز بخصائص أو بأمور، منها:

01. التبادلية: تؤثر مشاكل السياسات العامة وتتأثر ببعضها البعض، فهي متشابكة وذات أجزاء مترابطة من نظام متكامل وليست منفصلة عن بعضها تماماً.
02. الذاتية: إن تصنيف الظروف الخارجية إو الداخلية التي تنشأ عنها مشاكل السياسات العامة، وتفسير تلك الظروف وتقييمها، يتم وفق الخبرات الذاتية أو الشخصية للقائمين بصياغة السياسات العامة، أي أن لشخصية راسم السياسات العامة ومحللها واتجاهاته تأثيراً واضحاً في تفسير مشاكل السياسة العامة وتحليلها وتحديد أسلوب معالجتها.
03. الوضعية: تكون مشاكل السياسات العامة، في غالبها، من صنع الأفراد أو الجماعات، فهي توجد أينما وجدت التجمعات البشرية.
04. الديناميكية: إن لمشاكل السياسات العامة حلولاً بقدر التعاريف المحتملة لها، بمعنى أنه لا يمكن الجزم بوجود حدود بينة أو علاج محدد لأية مشكلة من مشاكل السياسات العامة.

أولويات السياسات العامة:

لا يمكن لأية دولة، أو حكومة، مهما كانت إمكاناتها المادية والبشرية، ومواردها الاقتصادية، من تلبية المطالب التي يتقدم بها مواطنوها، أو معالجة جميع مشاكلهم مرةً واحدة، بل يتطلب الأمر العمل بنظام الصفوف أو الطوابير، أي تقديم المشاكل والقضايا الأهم على الأخرى المهمة، وفقاً لجدول

الأسبقيات السياسية الذي يُعد لأجل تلبية هذه المطالب، وحل المشكلات الواحدة تلو الأخرى بحسب أهميتها أو درجة إلحاحها، أو قوة الفئة أو المجموعة التي تتأثر بها أو بنتائجها. وعلى العموم، فإن هناك مئات المشاكل أو المطالب التي تركن على الرف (تهمل)، ولا تدخل جداول الأسبقيات، مقارنة بالقليل منها التي يجري العمل على تبنيها والمفاضلة بينها، وتحديد أولوية أو أسبقية كل منها على غيرها في جداول الأولويات السياسية، وعليه، فإن جدول الأسبقيات هو: جدول أعمال يضم القضايا والمشاكل، أو المطالب العامة، التي تحتاج إلى تصرف أو فعل حكومي، وهو ليس جدولاً مثالياً أو نموذجياً يوضع بصيغٍ أو قوالب جامدة، إنما يختلف من موقف لآخر، ومن جهة لآخرى. فجدول أعمال السلطة التشريعية (البرلمان)، قد لا يماثل جداول أعمال السلطتين التنفيذية والقضائية التي قد لا تتشابه مع جداول أعمال المجالس المحلية للمحافظات أو الأقاليم. فكل منها يمتاز عن الآخر، بمحتوياته، وأسبقياته، وكيفية إجراء النقاش لتحديد أولوياته، وهو غالباً ما يُعرف من خلال الجلسات العلنية للمجالس النيابية، أو ما تنقله وسائل الإعلام المتنوعة، من خطب وتصريحات لبعض أعضاء السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، والمجالس المحلية، والمعنيين من موظفي الجهاز الإداري الحكومي وغيرهم. وعلى العموم، فإن أهم العوامل التي تساعد على إيصال القضايا والمطالب إلى جداول الأسبقيات هي كالآتي:

01. فقدان بعض الجماعات، أو النخب، مصالحها أو جزء منها لمصلحة جماعات أو نخب أخرى، مما يؤدي إلى تحركها من أجل إعادة التوازن الذي يصب في صالحها.
02. قادة الأحزاب السياسية، وهم غالباً ما يحاولون تبنّي المطالب العامة، والعمل على إيصالها إلى مسامع صانعي القرار، أو السياسات، لاستمالة جمهور المواطنين بهدف الحصول على تأييد الرأي العام.
03. أهمية وخطورة المشاكل أو المطالب.
04. المطالب أو القضايا التي تثيرها المعارضة السياسية، أو الإضرابات التي تنظمها بعض الفئات المهنية.
05. وسائل الإعلام المتنوعة المقروءة والمسموعة والمرئية، والتي تلعب دوراً مهماً في إيصال بعض القضايا والمطالب إلى مسامع راسمي السياسات العامة من أجل إدراجها على جداول الأولويات.

ولا بد من الإشارة إلى أن المشاكل والمطالب، لا تصل كلها إلى راسمي السياسات العامة، ولا تأخذ طريقها إلى جداول أسبقياتهم لأسباب عديدة، منها:

01. تعارض بعض المطالب أو القضايا مع الاعتبارات أو القيم والمبادئ التي يؤمن بها المعنيون من راسمي السياسات العامة ومنفذيها.
02. سيطرة جماعة معينة أو فئة ما على المؤسسات الحكومية، ووسائل الاتصال الجماهيري، والأحزاب السياسية.
03. الجهل, وعدم الوعي، وعدم النضج السياسي، والاجتماعي، لغالبية أفراد المجتمع, مما يجعلهم عاجزين عن فهم مشاكلهم والتعبير عن قضاياهم واستخدام السبل الناجحة لإيصالها إلى المعنيين. فسكان القرى والأرياف، في معظم الدول النامية، لا يستطيعون التعبير عن مشاكلهم وإيصالها إلى المعنيين مثل سكان المدن.

ثانياً: صانعو السياسات العامة

هم الأفراد أو الجماعات والجهات الرسمية وغير الرسمية الذين يشاركون في رسم السياسات العامة بصورة مباشرة. وعليه، يمكن تقسيم الأطراف التي تشارك في صنع السياسات العامة إلى نوعين رئيسيين، هما:

أ - الأطراف الرسمية الحكومية.

ب- الأطراف غير الرسمية.

أ) الجهات الرسمية الحكومية:

وهم الأفراد الذين يخولون الصلاحيات التي تسمح لهم بالمشاركة في صنع السياسات العامة، مثل أعضاء السلطة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، والإداريين الآخرين من العاملين في الأجهزة الحكومية الذين يساهمون في اتخاذ القرارات، وتنفيذ السياسات العامة بطرائق ودرجات متفاوتة. وعليه، يمكن تقسيم الأطراف الرسمية إلى الآتي:

1- السلطة التشريعية:

تُعدّ السلطة التشريعية من أهم المنظمات الرسمية الحكومية التي تضطلع أساساً بتشريع القوانين، ووضع القواعد العامة التي تنظم مختلف أوجه الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، وغيرها في الدولة.

2- السلطة التنفيذية:

تضم الأفراد العاملين في البيروقراطية الحكومية المتمثلة بالمؤسسات والهيئات واللجان والأجهزة الإدارية الحكومية المتنوعة والتي غالباً ما تضطلع بتنفيذ السياسات العامة، غير أن دورها في رسم السياسات العامة لا يمكن إخفاءه بأي حال من الاحوال، إذ أن الشعوب تعيش عصر هيمنة السلطة التنفيذية بسبب الاعتماد بشكل كبير على القيادة التنفيذية في رسم السياسات العامة وتنفيذها.

3- السلطة القضائية:

أي المحاكم. إن رقابة القضاء الفعالة على التصرفات التي تقوم بها الأجهزة الحكومية في رسم السياسات العامة وتنفيذها، يعد صمام الأمان والضمانة الحقيقية إزاء التعسف الإداري، وذلك عبر إلغاء القرارات الإدارية المجحفة التي تتخذها الجهات المعنية بحق المواطنين، أو التعويض عن الأضرار التي نجمت عنها.

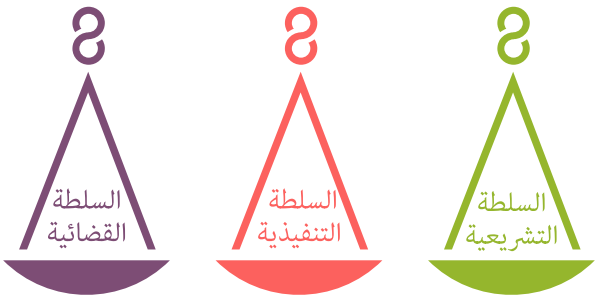

ب) الجهات غير الرسمية (غير الحكومية):

لا تنحصر عملية رسم السياسات العامة في مشاركة الجهات والقوى الرسمية فقط، بل هناك جهات أخرى تصنَّف على أنها حكومية (غير رسمية) تشارك هي الأخرى بحظ وافر في التأثير على صانعي السياسات العامة ومنفذيها. ومن هذه الجهات: الجماعات المصلحية (الضاغطة)، الأحزاب السياسية، والمواطنون (الراي العام).

1- الجماعات الضاغطة (المصلحية):

الجماعات الضاغطة هي مجموعة من الأفراد يلتقون حول أهداف وصفات أو خصائص معينة، ويسعون لإحداث التأثيرات المطلوبة في السلوك الذي يتخذه صنّاع القرار تجاه قضاياهم ومطالبهم، وتوجيهه لتحقيق مصالحهم المشتركة.

إن وجود قنوات مشتركة للاتصال الرسمي، وغير الرسمي، بين هذه الجماعات وبين راسمي السياسات العامة، يُعد مسألة أساسية لايصال مطالبهم وقضاياهم بالسرعة والكيفية المطلوبتين وإقناعهم بضرورتها، وأهميتها من أجل إدراجها ضمن مشاريع ولوائح السياسات العامة. وعليه، فإن راسمي السياسات العامة يضطرون إلى المواءمة، أو الموازنة، بين مطالب هذه الجماعات، خصوصاً إذا كانت متعارضة، وقد يستخدمون المساومة للخروج بحلول توفيقية مقبولة من الجميع. ورغم ذلك، فإن الجماعات الأحسن تنظيماً، والأوسع حجماً، والأكثر مواردا، والأفضل قيادةً، تبقى أكثر تأثيراً في عملية توجيه كثير من السياسات العامة لصالحها وذلك على حساب الجماعات الأخرى الأقل تنظيماً، وسعة، وإمكانيات. ليس هذا فحسب، بل إن للمكانة الاجتماعية لهذه الجماعة أو تلك، وتماسك أعضائها، ودرجة المنافسة بينها، وموقف الأجهزة الحكومية من مطالبها، ونمط اتخاذ القرارات في النظام السياسي، وغيرها، أثرها الواضح في اتخاذ القرارات لصالحها، وزيادة إسهام الجماعات المصلحية في بلورة المطالب وتجميعها وإيصالها وطرح البدائل للسياسات العامة المتعلقة بها. كما يمكنهم تزويد المنفذين بالمعلومات الواقعية عن موضوعاتهم، خصوصاً حين تكون الموضوعات ذات طبيعة فنية، وبهذه الطريقة فإنهم يسهمون في ترشيد السياسات العامة.

أما أساليب الضغط التي تمارسها هذه الجماعات للتأثير على راسمي السياسات العامة، فإنها تتباين بين نظام سياسي وآخر، وبين دولة وأخرى، منها:

- وجود من يمثلها عند مناقشة الجهات الرسمية للوائح ومشاريع السياسات العامة.
- التأثير على الرأي العام، واستمالته، أو تحييده، من أجل الضغط على السلطتين التشريعية والتنفيذية لتمرير مشاريعها بدون معارضة تذكر.

2- الاحزاب السياسية:

يعرّف الحزب بأنه «تنظيم سياسي له صفة العمومية والدوام، وله برنامج يسعى بمقتضاه للوصول إلى السلطة. وعلى هذا، فالحزب السياسي منظمة غير رسمية تنشأ في الوسط الاجتماعي، باتفاق مجموعة من الأفراد في ظرف، وزمن معينين، لتحقيق مجموعة من الأهداف، من بينها استلام، أو المشاركة في القيادة السياسية في المجتمع». وغالباً ما توجد، في معظم الأنظمة السياسية السائدة في البلدان، ومهما كانت الأيديولوجية الفكرية التي تؤمن بها، مجموعتان من الأحزاب (حزبان أو أكثر). المجموعة الأولى: تقود السلطة السياسية في البلاد (الموالاة). والمجموعة الثانية: خارج السلطة السياسية (المعارضة) تتعقب خطوات المجموعة الأولى وتحصي أخطاءها بهدف تأليب الرأي العام ضدها، تمهيداً لكسب التأييد الجماهيري وحشده لمساندتها، ومؤازرة أفكارها وبرامجها التي غالباً ما تعرضها في وسائل الإعلام العامة أو الخاصة بها، وأثناء الحملات الانتخابية المتنوعة. هذا ما يخص الأنظمة ذات التعددية الحزبية مثل: فرنسا، لبنان، الهند، الباكستان، وغيرها...

أما الدول التي لا تؤمن بتعدد الأحزاب السياسية، وهي الدول ذات الحزب الواحد، كالصين، والاتحاد السوفيتي (السابق)، وبعض الدول النامية الأخرى التي حذت حذوها، فإنها تمتاز بسيطرة ذلك الحزب على كافة السلطات الثلاث (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية). وبالتالي، فهو الذي يوجه هذه السلطات ويصنع السياسات العامة وينفذها. ولكن هذا لا يعني أن هذه الدول تخلو من التجمعات أو الأحزاب الأخرى التي تعمل بصورة سرية للتأثير على الرأي العام بالاتجاه الذي يخدم مصالحها، ويشكل عامل ضغط على الحكومة لتلبية بعض المطالب والقضايا التي تنادي بها هذه الأحزاب المعبّرة عن المصلحة العامة في معظم الأحيان.

تؤدي الاحزاب السياسية مجموعة من الوظائف في النظام السياسي منها، التعبير عن الرأي العام، وتوفير قدر من المشاركة في رسم السياسات العامة، إذ أنها تقوم بتجميع وبلورة المصالح، وهي أداة من أدوات التنشئة السياسية، والمساهمة في إضفاء الشرعية على أنظمة الحكم المتنوعة.

إن تأثير الأحزاب السياسية على رسم السياسات العامة، يمكن أن يتم خارج نطاق البناء السلطوي، أو داخله. إذ أن الأحزاب السياسية تقوم بمجموعة من الوظائف، منها: بلورة المطالب والقضايا العامة التي تُناقَش عند رسم السياسات العامة، وإثارة الرأي العام حولها، ومحاولة إقناع المواطنين بتبني المواقف التي تتخذها هذه الأحزاب من أجل الضغط على الحكومة، كما أنها تعد وسيلة من وسائل الرقابة السياسية على النشاط الحكومي. أما الشكل الآخر للتأثير على صنع السياسات العامة، فيتبلور عندما تستلم هذه الأحزاب زمام السلطة، أو مقاليد الحكم، وعندما تقوم بتشكيل السلطة أو تجديد بنيتها أو تغيرها، وتحديد مساراتها، وتوجيه عملية رسم السياسات العامة طبقاً للفلسفة التي تتبناها، والتوجهات الفكرية التي تؤمن بها. وبشكل عام، فإن الأحزاب السياسية، سواء أكانت خارج السلطة أم داخلها، تقوم بدور المراقب بعضها على البعض الآخر، فأحزاب المعارضة تترصد حركة الحكومة وكيفية صنعها للسياسات العامة، وتنفيذها، بينما تقوم الأحزاب الحاكمة بشرح سياسات الحكومة ومواقفها، والدفاع عنها، والعمل على إقناع الرأي العام بصحتها وبقدرتها على تحقيق المصلحة العامة.

وعلى أية حال، تتميز الأحزاب السياسية عن الجماعات المصلحية (الضاغطة) بتبنيها ومناصرتها للمواقف والسياسات التي تتسم بالنفع العام أو الشامل. بينما تهتم الجماعات المصلحية بالقضايا الصغيرة المتعلقة بمصالح أعضائها الخاصة.

تمتلك الأحزاب السياسية القدرة على التأثير في رسم السياسات العامة، سواء أكانت خارج السلطة أم داخلها. فعندما تكون خارجها، تقوم بدور المدافع عن مصالح الجماهير الواسعة، ومحاولة إيصال صوتها إلى مسامع صانعي السياسات العامة من خلال الضغط الجماهيري، من أجل أن تأخذ طريقها إلى أولويات هؤلاء. أما عندما تكون داخل السلطة، سواء أكانت قائدة للعملية السياسية المؤتلفة، كما يحصل في معظم البلدان الديمقراطية التي تأخذ بالتعددية الحزبية، فإن هذه الأحزاب تمارس التأثير على صنع السياسات العامة من خلال قيادتها للسلطات الثلاث – كما أسلفنا سابقاً – وينطبق هذا على الدول ذات الحزب الواحد كالصين، والاتحاد السوفيتي (سابقاً).

3- الرأي العام (المواطنون):

تمرين: يتبنى كل مشارك أنموذجاً (نظاماً سياسياً) ويحدد كيف تقوم الأحزاب في عملية صنع السياسة العامة أو المشاركة فيها.

ج) عمليات رسم السياسات العامة

لا تتميز عملية رسم السياسات العامة بالبساطة ووضوح المعالم، وإنما هي عملية غامضة، غاية في التعقيد والتشابك، تشارك في صياغتها أطراف وجهات متعددة، داخلية وخارجية، ولكل منها قيم ومبادئ ومصالح لا تنسجم مع الآخر جزئياً أو كلياً. كما أن طرائق صناعة السياسات العامة هي الأخرى متعددة ومتباينة بحسب تباين الاعتبارات والجهات المشاركة في صنعها، فضلاً عن أنها قد تتضمن اختياراً واعياً ومدروساً لأهداف جماعية، وتتخذ - تبعاً لذلك - قرارات سلطوية ملزمة للجميع بعد اتخاذها صفة السياسة العامة، مع ما في ذلك من صعوبة التوفيق بين أهداف ومصالح الجماعات أو الفئات المتباينة المؤثرة والمتأثرة بالسياسات العامة. والنموذج التالي يوضح عمليات رسم السياسات العامة.

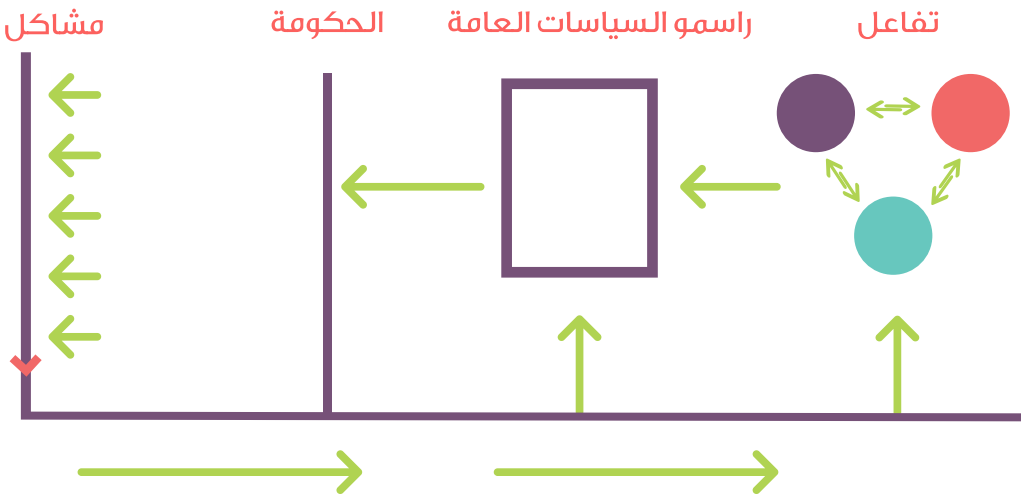

أساسيات صنع السياسة العامة:

- معرفة وتحديد القضايا والمشاكل العامة الناجمة عن مطالب ورغبات المواطنين غير المجابة والمشبعة. وقد سبق الكلام عن هذه الخطوة بالتفصيل في الفقرات السابقة.
- تحديد بدائل السياسات العامة بعد جمع المعلومات والحقائق واستشارة الجهات المعنية أو ذات المصلحة الحقيقية بالمشكلة قيد الدراسة.
- اختيار السياسة المناسبة: في هذه المرحلة تجري عملية ومناقشة كل بديل من بدائل السياسات العامة المقترحة التي قد تكون على شكل برامج، أو مشاريع للخدمات العامة، أو مسودات ولوائح للأنظمة والقوانين التي يراد إصدارها لمعالجة موضوع معين، أو استثمار فرصة ما، أو تجنب تهديد معين، وغير ذلك. تخضع بدائل السياسات العامة المقترحة للنقاش داخل المؤسسة الحكومية وفق دساتير الدول، والمبادئ أو القواعد المتعارف عليها، فضلاً عن المناقشة التي تجرى حولها في المؤتمرات العامة، أو الخاصة بالأحزاب والجماعات المصلحية، والحملات الانتخابية، ووسائل الإعلام المتنوعة. يؤدي هذا التفاعل إلى اختيار أحد البدائل المطروحة، بوصفه معبراً عن السياسة العامة الأكثر قبولاً من قبل الأطراف المستفيدة والمعنية برسم السياسات العامة.

يمكن أن يأخذ النقاش، أو التفاعل، الذي يجري بين المستفيدين والمعنيين برسم السياسات العامة أحد الصيغ أو الانماط الآتية:

1. المساومة:

هي «عملية تفاوض بين شخصين أو أكثر، ممن يتمتعون بالسلطة أو الصلاحية للاتفاق على حل مقبول، ولو جزئياً، لمصلحة أهدافهما، وليس بالضرورة أن يكون حلاً مثالياً. والمساومة هي محاولة الوصول إلى تبادل منافع مشتركة بين المتساومين وفقاً لقاعدة (خذ وأعط). ومن الشروط الواجب توافرها لإتمام المساومة: توافر الرغبة لدى المتساومين، ووجود شيء ما عند كل مساوم يرغب به المساوم الآخر.

الاتفاقات التي تحصل بين الكتل السياسية في البرلمانات، عندما تقوم مجموعة من الأعضاء بدعم موقف مجموعة أخرى أثناء المناقشات أو التصويت، على أمل الحصول على تأييدهم لمواقفهم في المستقبل شكل من المساومة. (ناقش ذلك)

2. المنافسة:

المنافسة هي نشاط يمارسه طرفان أو أكثر بهدف الوصول إلى الغاية نفسها، وتتعلق برغبتهما أو إشباع حاجتهما بالحصول على شيء ما يمتاز بالندرة النسبية، وأن حصول أي منهما عليه يمنع الآخر من الحصول عليه كلياً أو جزئياً، كالمنافسة بين الأحزاب السياسية على أصوات الناخبين، أو لمنافسة بين المؤسسات الحكومية للحصول على أكبر قدر من الموارد النادرة، وتتنافس الدول مع بعضها للحصول على الموارد الاقتصادية (الأسواق) أو المكانة وغيرها. ومن الشروط الواجب توافرها في المنافسة، وجود طرفين أو أكثر (حزبين، دولتين، جماعتين مصلحيتين)، ووجود هدف معين (موارد اقتصادية، أصوات ناخبين، مقعد في البرلمان... الخ) يمتاز بالندرة النسبية، أي عدم كفاية ما يتاح منه لتلبية حاجات المتنافسين جميعاً، وأخيراً، يكون لكل طرف من الأطراف المتنافسة الرغبة بالاستحواذ عليه وحده، ومنع الآخرين من الحصول عليه.

3. الصراع:

الصراع هو حالة من حالات التفاعل التي تحصل بين طرفين يفوز أحدهما بما يطمح إليه ولا يوافق الطرف الآخر على ذلك، ولا يتحمل كلفة فوز خصمه. وقد ينشأ الصراع عن موقف تنافسي، أي أن المنافسة قد تتطور لتصل إلى حالة من حالات الصراع عندما يحاول أحد الأطراف تنحية الآخر، أو إبعاده عن الموقف، أو تحميله تكاليف لا يطيق تحملها.

كما أن الصراع يمكن أن يكون سلمياً عندما لا يتحول إلى جلب الأذى للطرف الآخر، وينتهي عند حد التهديد والوعيد, وربما يتخذ الصراع طابع المساومة وتحقيق بعض المنافع للطرفين. وقد يكون الصراع عنيفاً ويؤدي إلى إيقاع الأضرار بأحد الطرفين المتصارعين، أو بكليهما، وينتهي بفوز أحدهما مقابل خسارة الآخر، أو تدمير سمعته، أو مركزه الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو تجريده من القدرة على المنافسة.

قد تؤدي نتائج الصراع إلى الحقد والتعصب والاستياء لدى الطرف الخاسر، فيتحين الفرص أو المواقف المؤاتية للانتصار لنفسه في المستقبل. لذلك، فإن الصراع، وعلى الرغم من فوائده، يظل حالة مؤذية غير مرغوبة. والصراع يمكن أن يكون علنياً عندما تكون أطرافه معروفة، كالصراع بين الدول، أو الصراع بين أحزاب المعارضة وأحزاب حاكمة

وغيرها، وقد يكون ضمنياً ليس من السهولة ملاحظته من قبل الآخرين خارج حلبة الصراع، كصراع بعض الكتل أو المجموعات السياسية داخل الحزب الواحد، أو داخل البرلمان، أو غير ذلك.

4. الأمر أو الفرض:

يعرف الأمر بأنه «إصدار الأوامر والتعليمات من الأعلى إلى الأدنى في المنظمة الواحدة، ويتم عبر سلسلة الاتصال والإمرة من الرؤساء إلى المرؤوسين، وعبر استخدام منظومة التحفيز (الثواب والعقاب) للمؤيدين والمعارضين، من أجل توجيههم وحثهم على تأييد مواقفهم وتبني برامجهم». ويعد هذا الأسلوب في عملية صنع القرار السياسي أكثر شيوعاً واستخداماً في الأنظمة الاســتبدادية أو الفردية، وفي المنظومات العسكرية.

5. الإقناع والتعاون:

الإقناع هو أن يستميل أحد الأطراف الطرف الآخر، ويحصل على تأييده على مواقفه، أو عرضه حول قضية أو مطلب ما، بعد اقتناعه بسلامة الرأي أو القضية المعروضة عليه. أي أن أحد الأطراف يجعل الطرف الآخر يقتنع بوجهة نظره أو موقفه بناءً على حقائق معينة كانت غائبة, أو معلومات كانت غير متوافرة، أو مصالح يمكن أن تتحقق ولم تكن واضحة للطرف الآخر، مما يؤدي الى إيجاد نوع من التعاون بينهما. وعليه، يأتي التعاون كنتيجة لاقتناع الأطراف بعضها بقضايا البعض الآخر، واتفاقهم على تحقيق أهداف مشتركة، وبدون أن يحاول أي منهم تحقيق مصالحه وأهدافه الشخصية على حساب الطرف الآخر. إن أي مجتمع لا يستطيع إنكار وجود التعاون بين الجماعات، أو الأحزاب السياسية، لتحقيق طموحات وأهداف يسعون جميعاً لتحقيقها، والتعاون يؤدي عموماً إلى تحقيق نتائج إيجابية وغير مكلفة.

د) مستويات السياسات العامة

1 - المستوى العام:

وهي المطالب والقضايا، أو المشاكل، التي تهم الرأي العام، أو شرائح وفئات متعددة منه، كالأحزاب السياسية, أصحاب الدخل المحدود من الموظفين والعمال، مشاكل انخفاض مستوى الأجور وارتفاع أسعار السلع والخدمات وغيرها. وقد تبدأ القضية على نطاق محدود، وتطال فئة اجتماعية او سياسية واحدة، أو مجموعة من المواطنين، ثم تتطور إلى قضية عامة بسبب تعاطف فئات واسعة من المواطنين معها.

تحظى القضايا الكلية والعامة باهتمام ومشاركة الأحزاب السياسية، وقادة الجماعات المصلحية والضاغطة، ووسائل الإعلام، وسرعان ما تتسع دائرة الاهتمام لتشمل المعنيين برسم وتنفيذ السياسات العامة، فيقومون بتحليلها وإخضاعها للنقاش بسبب وضوحها وسهولتها، وسرعة التوصل إلى وضع الحلول المناسبة لها. ومن المفيد أن نذكر أن ما يميّز السياسات العامة الكلية عن غيرها من السياسات، هو تدخل رؤساء الدول فيها (قيادة السلطة التنفيذية)، لأنها تعبّر عن المصلحة العامة، وأن القضايا التي يطرحها رئيس الدولة غالباً ما تحظى بأسبقية خاصة على غيرها من القضايا الأخرى التي تطرح للنقاش باعتباره موجهاً للسياسات العامة.

2 - المستوى الجزئي:

السياسات الجزئية هي تلك التي تُصنع كاستجابة لقضية أو مطلب فرد واحد.

3 - المستوى المحلي (الاقليمي):

السياسات التي تتناول القضايا والمشاكل التي تخص المحافظات أو الأقاليم المحلية

إن أهم التحديات التي تواجه صانعو السياسات العامة، هي تلك التي تتمثل بإدراك مشاكل المواطنين، والاستجابة لها بالكيفية التي تحقق أعلى درجات الرضا، وتقديم أفضل الخدمات الممكنة لهم، مع أخذ الأولويات بعين الاعتبار، أو تقديم الأهم على المهم عند التعامل مع حل المشاكل أو تلبية طلبات المواطنين، خصوصاً عند عدم كفاية الموارد المادية والبشرية والمالية وغيرها.

إن عملية صنع السياسات العامة ليست بالأمر اليسير، وهناك العديد من الجهات التي تشارك في هذه العملية كالأحزاب السياسية، والجماعات المتنفذة، والنخب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والشخصيات الدينية، والقانونية، والسياسية، وعامة المواطنين، إضافة إلى القيادات الإدارية بمستوياتها المتنوعة المتواجدة في جميع أجهزة الدولة ذات الصلة بصنع السياسات العامة، كالجهاز التشريعي، والتنفيذي، والقضائي. حيث إن عملية صنع السياسات العامة تمر بالعديد من المراحل، منها: معرفة مطالب ورغبات المواطنين الكامنة أو غير المشبعة، ومن ثم تحديد البدائل أو الأولويات أو وضع جدولة زمنية لهذه المطالب، بحسب المتاح من الموارد المتنوعة والإمكانات المتوفرة لأجهزة الدولة ذات الصلة بهذه المطالب والرغبات، وصولاً إلى الخطوة الأخيرة التي تتمثل في اختيار السياسة أو السياسات العامة التي ينجم عنها حل المشكلة أو إجابة واحد أو أكثر من مطالب المواطنين.

تشكّل عملية مشاركة الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة عاملاً مهماً في تنفيذ هذه السياسات.

تمرين: يقسّم المشاركون إلى أربع مجموعات، تمثّل كل واحدة نمطاً من أنماط المشاركة في وضع سياسة محددة.

- تحدد مشكلة عامة يتشاركون في وضع الحلول لها.
- يجري التفاوض بين الأطراف.
- تسجّل النتائج.
- يجري نقاش حول إيجابيات وسلبيات كل مهارة من مهارات التفاوض.

بناء التحالفات

بناء التحالفات:

تشكِّل التحالفات بالنسبة للأحزاب السياسية، سبيلاً مهمًا وناجحًا لأجل زيادة نفوذها، ودعم مواردها. ودائمًا ما تسعى الأحزاب السياسية إلى إقامة هذه التحالفات مع الأحزاب الأخرى لتحقيق أهدافٍ مشتركة، أو للوصول إلى البرلمان خلال مرحلة الانتخابات، أو للوصول إلى غايات بعينها.

التحالف يعني «اتحادًا مؤقتًا بين حزبين، أو أكثر، من أجل الحصول على نفوذ أكبر وأعظم من نفوذ الجماعات أو الأحزاب المنفردة، مع إمكانية إقامة ائتلاف، في بعض الحالات، بين حزب سياسي ومنظمة مدنية».

إن المؤشر على أهم المهارات والمعارف التي يجب الاطلاع عليها قبل صوغ التحالفات يمكن إجمالها بالأسئلة الآتية:[8]

- ما هو التحالف؟
- لماذا يُبنى التحالف؟
- أشكال التحالفات.
- آثار التحالفات الإيجابية والسلبية.
- التحديات التي تواجه التحالفات.
- ديمومة التحالفات.
- جوهر أو موضوع التحالف (أسباب التحالف).
- آليات وأساليب الاستفادة من التحالف وتوزيع الأدوار بين المتحالفين.
- طبيعة التحالف، وهنا نتحدث عن التحالف بين الأحزاب السياسية، وعن التحالف بين الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية.
- التحديات التي تواجه التحالفات السياسية.

إن جميع هذه الأسئلة، بما تستوجبه من إجابات وشروحات وتفاصيل فنية دقيقة، تشكِّل الحكم على التحالفات السياسية ومدى نجاحها. خصوصًا أن التحالفات القوية والمتماسكة يمكن أن تؤدي إلى تحقيق نتائج مميزة على الصعيد السياسي، لا سيما إذا كانت واضحة المعالم، وقائمة على وعي مشترك، وإيمان عميق من الأطراف التي عقدتها. ولعل عقد التحالفات يحمل في معظمه مهارات فنية ومعرفية وسلوكية لا يمكن بناء تحالفات جادة من دون وعيها، ومعرفتها بشكل دقيق ومميز، وصولاً إلى تلك التي تُبنى على أسس ثابتة وواعية، وتستند إلى وقائع موضوعية صحيحة.

ما هو التحالف؟

التحالف يعني «اتحادًا مؤقتًا بين حزبين، أو أكثر، من أجل الحصول على نفوذ أكبر وأعظم من نفوذ الجماعات أو الأحزاب المنفردة عندما تريد تحقيق أهدافها». وبالتركيز على الغايات والأهداف المشتركة، يستطيع جميع الأعضاء بناء قوّتهم، والحصول على الفائدة من القضايا ذات الاهتمام المشترك. وفي وجود أهداف معينة، مثل الفوز بالانتخابات، أو تمرير قانون ما، أو تشكيل تحالف حكومي، فإن عمر هذا التحالف ينتهي مع تحقيق تلك الغايات. كما أن على جميع أعضاء التحالف أن يشعروا بأنهم يربحون، أو يحصلون على شيء ما من خلال تحالفهم هذا، والذي يعني فوز الجميع.

لماذا تبنى التحالفات؟

إن السبب الأساس الكامن خلف عقد التحالفات، أو الانضمام إليها، هو حصول الحزب أو المنظمة على تأثير أو نفوذ أكبر من حالة بقائه منفرداً، والذي يمكن أن يتحقق من خلال دمج الأصوات في هيئة منتخبة أو من خلال توحيد، أو مشاركة، موارد الحملات الانتخابية سواء أكانت سياسية أو غيرها.

من ناحية ثانية، على الأحزاب والمنظمات المنضمة إلى التحالفات، أن تمتلك غايات واضحة. ما يعني أن التحالف الذي يتشكّل خلال الحملة الانتخابية، والهادف إلى الفوز بالانتخابات، له غايات تختلف عن تلك التي تتشكّل بعد الانتخابات أو في لحظة تشكيل الحكومة. وعلى الرغم من هذا، يبقى أن هناك تحالفات تبقى كما هي، وإن تبدّلت أهدافها.

يوجد الكثير من المسائل التي ينبغي التفكير بها عند الانضمام إلى تحالف، أو عند دراسة تشكيل أحد التحالفات، والتي يمكن أن تتضمن البحث عن صيغة التحالف الأفضل، وتبادل المعلومات، وتعبئة المؤيدين، وإعلام الجمهور، والدفاع عن القضية، وجمع الأموال، والانتظام من أجل مواجهة القوى الأكبر، والحصول على النفوذ. إلا أن التحالف لا يستوجب تحقيق كل الخطوات السابقة، بل جلّ ما في الأمر أن التحالف الناجح لا يكون من دون أخذ الخطوات السابقة في الاعتبار، وتحديد أهم النقاط المطلوب تحقيقها.

سؤال: سجّل الحافز الذي يجعل التحالف مهمًا برأيك؟

إن المصادر الأساسية التي يجب التنبّه إليها عند عقد التحالفات هي: الوقت، والمال، والناس. لذلك، فإن تقرير كم من هذه المصادر يمكن لأعضاء التحالف توفيرها، والسيطرة عليها بالطريقة المثلى، هو من الأمور الجوهرية، لأنه يوضّح التأثير والفائدة القصوى لجميع أطراف التحالف. بالإضافة إلى أنه من الضروري تطوير السبل للتأكد ما إذا كان الشركاء جادين في استغلال هذه المصادر بهدف فائدة الجميع.

سؤال: أعطِ تقديرًا من خمس درجات يبيّن أهمية المصادر السابقة خلال عقد التحالفات؟

أنواع التحالفات:

يوجد الكثير من أنواع التحالفات التي يمكن عقدها، وهي كالآتي:

• • • تحالف بين حزبين سياسيين أو أكثر:

يمكن للأحزاب أن توافق على العمل سويةً بهدف توسيع الكسب، والتفوق في الانتخابات أو بهدف تعزيز تواجدها.

• • • تحالف بين الأعضاء المنتخبين:

يمكن للمنتخبين العمل سويةً، أو على الأقل تجنّب العمل ضد بعضهم، من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة. وقد تكون هذه التحالفات بين كتلة من الأحزاب داخل مجلس النواب، أو قد تكون من سياسيين قرروا العمل على الهدف نفسه في منطقة محددة.

• • • تحالف بين حزب سياسي ومنظمة مدنية:

يمكن أن يُعقد التحالف بين حزب سياسي وإحدى المنظمات المدنية، بغرض مساعدة الحزب وتنمية برنامجه.

تحالف بين منظمات المجتمع المدني:

يمكن عقد التحالفات بين منظمات المجتمع المدني بهدف توحيد قواها في الميدان السياسي، وبهدف التأثير بعملية التصويت التشريعية بصورة محددة.

تمرين: تقسيم المشاركين إلى أربع مجموعات، تتبنى كل واحدة منها شكلاً من أشكال التحالف.

تسجيل أثر التحالف على تقوية كل فريق.

مستويات المساهمة بالتحالفات السياسية:

يتعين على الأحزاب السياسية، والمجموعات المدنية، أن تحدد حجم التعاون الذي سيتفقون عليه خلال تشكيل التحالفات. تعكس النقاط أدناه مستويات إنجاز المساهمة بالتحالفات السياسية، وهي مرتبة بدايةً من الحالة الأسهل وصولاً إلى الحالة الأصعب:

- **الاتفاق على عدم التنافس:** قد يقرر المرشحون والأحزاب السياسية عدم التنافس على المقاعد نفسها، أو في المجالات ذاتها، وقد يقررون أن لا يصوتوا ضد تشريعات بعضهم البعض. وقد يكون هذا النمط من التعاون عامًا ومعروفًا من قبل الجميع، أو هادئًا وبعيدًا عن نظر العامة.
- **ضمّ القوى بالاسم:** قد تعلن الأحزاب والمنظمات السياسية أنها تدعم برامج بعضها البعض، وهو ما لا يستلزم العمل سويةً أو المشاركة بالموارد لدرجة تتجاوز الحدود المرئية للدعم.
- **العمل سويةً كمرشحين:** يشترك المرشحون بالمعلومات والجهود لدعم بعضهم البعض.
- **المشاركة بالموارد:** يوحّد المرشحون والأحزاب السياسية مواردهم من أجل هزيمة مرشح، أو حزب، أو تحالف.

تمرين:

سجّل تحالفًا عقد بين حزبك وأحزاب أو منظمات أخرى: حدد القضية، زمن التحالف، والنتائج.

سجّل الفوائد المتوخاة من بناء التحالف أو الانضمام إليه.

- ثمة فوائد محتملة مختلفة تحققها الأحزاب، والمنظمات السياسية جرّاء الانضمام إلى التحالفات.
- جمع القوى سيتيح التحالف بين المنظمات أو الأحزاب الحصول على شيء لم يكن بمقدورها الحصول عليه بمفردها.
- اكتساب النفوذ أو التأثير سيؤدي بالتحالفات إلى نتائج ملموسة لم يكن للمجاميع أو المنظمات أو الأحزاب تحقيقها بمفردها.
- يمكن للتحالفات أن تزوّد الأحزاب، أو المنظمات، أو مجاميع الأعضاء، بالأساليب اللازمة لبناء منظماتها، وتوسيع أساس دعمها.
- يمكن للمنظمات الأعضاء بالتحالف أن تركّز على نقاط قوتها، وأن تعوّل على نقاط قوة شركائها بالتحالف في الميادين الأخرى، ويمكنها أيضاً أن تشارك منجزاتها مع الأعضاء الاخرين.

- في إمكان الشركاء بالتحالف أن يتعلموا من المنظمات الأخرى، وأن يكتسبوا مهارات جديدة. ومن خلال تنسيق الجهود، والتشارك بالخبرات، يمكن لأعضاء التحالف توسيع دائرة إطلاعهم وإمكاناتهم.
- عادةً ما تعني الموارد المشتركة أن التحالف يمكنه التغلب على حالات القصور. فالتوحد أعظم بكثير من التجزؤ.
- يمكن للأعداد المتزايدة من الناس التغلّب على حالات العجز الناجمة عن ضيق الوقت وقلة المال. فبوجود أناس كثيرين، وبجهود المتطوعين، قد يتم تحقيق هدف من الممكن أن يستغرق وقتًا أقصر، وربما تكاليف أقل.
- التحالف بين الأحزاب أو الشركاء المختلفين يعطي تنوعًا للمنظمة. فالأحزاب ذات الخلفية العرقية الواحدة الكبيرة قد توسع آفاق أيديولوجيتها من خلال ضمّ أحزاب أو منظمات أخرى، من مجموعات عرقية أخرى، أو أن حزبًا ما قد يعزز موقفه من خلال العمل مع منظمة معنية بقضية أو مسألة معينة.

مساوىء بناء التحالف أو الانضمام إليه:

ثمة مساوىء محتملة قد تنجم عن الانضمام إلى تحالف، وينبغي أخذها في الاعتبار:

- قد يتعين على المجموعة، أو على الحزب، وبغية إيجاد أرضية مشتركة مع الأعضاء الآخرين في التحالف، التوصل الى حل وسط وفقًا للمبادئ والأولويات، على أن تكون فوائد هذا الحل أكثر من خسائره.
- تخسر المجموعة أو الحزب بعض السيطرة على القرارات التكتيكية من خلال الانضمام إلى تحالف. ومن المحتمل أن تخسر المجموعة هويتها الشخصية أو أعضاءها في فترة الانتخابات، بالإضافة إلى احتمال أن تفضي إلى اختلاف أو شجار بين أعضاء التحالف وضمن المنظمة العضو.
- قد تقترن المجموعة، أو الحزب، بالنواحي السلبية لأعضائها خلال الارتباط مع الأعضاء الآخرين في التحالف.

سؤال: حدد معالم ما يمكن أن يتنازل عنه حزبك لإقامة تحالف في البرلمان؟

التحديات التي تواجه التحالفات:

يوجد عدد من التحديات التي يجب أخذها في الاعتبار، ويجب تخطيها، عند الانضمام إلى ائتلاف أو عند إنشائه، ويمكن التعبير عنها بالآتي:

• • • النقطة الرئيسية والأهداف والغايات:

غالباً ما يفشل أعضاء التحالف بالاتفاق على الأهداف المشتركة، أو بإلغائها (عدم مناقشتهم هذا الأمر أبداً)، أو بالتوافق حولها (أن يفكّر العضو الأول بشيء، وأن يفكّر العضو الآخر بشيء مختلف). إن الفشل في إيجاد نقطة تقاطع رئيسية واضحة، والفشل في تحديد أهداف واقعية ممكنة يتم تبنيها والعمل عليها، يمكن أن يسبب خلافاً ويؤدي إلى انشقاق داخل التحالف.

• • • الاندفاع:

يمكن أن يخلق الأعضاء الذين يملكون أسباباً مختلفة دفعتهم إلى الانخراط بالتحالف، أو الذين لديهم مستويات اندفاع مختلفة، حالة عدم رضا داخل التحالف، إذ من الممكن أن يعمل هؤلاء على أهداف مختلفة، أو من الممكن أن يكون أحد الأطراف المتحالفة متراخياً، بينما يقوم الطرف الآخر بأغلب الأعمال الشاقة.

سلطة صنع القرار:

يجب أن يتم فهم آلية صنع القرار الذي سيُتخذ داخل التحالف بوضوح، بالإضافة إلى ضرورة الاتفاق على إدارة الموارد.

آليات حلّ النزاع:

يجب أن تكون لدى الشركاء طريقة مقبولة لحلّ النزاعات التي قد تنشأ داخل التحالف، ويجب أن تكون هذه الآلية أو الطريقة جاهزة مسبقاً لمواجهة أي خلاف ممكن ظهوره.

إدامة الثقة:

يجب أن يؤمن الشركاء في التحالف بأن كل الأعضاء صريحين ومنفتحين للتعامل مع التحالف. الشك بالتزام أحد الشركاء، وإن كان غير صحيح، يؤدي إلى هدم التحالف. كي يتجاوز التحالف تسلل مثل هذا الشك إلى داخله، من المهم أن يتم وضع إجراءات شفافة وواضحة.

التشارك في أعباء العمل:

يجب أن يكون لدى الشركاء في التحالف إحساس بأن كل شركائهم يتقاسمون أعباء العمل بإنصاف، وأن ما يقدمونه هو على مستوى الطموح، ويحقق هدف التحالف.

الروابط الضعيفة:

لأن التحالفات تقوم على جهود مشتركة، فمن الطبيعي أن توجد نقاط ضعف داخل أي تحالف، وتتأتى أساساً عن عضو واحد. من المهم أن تُوضّح نقاط الضعف هذه منذ البداية، بحيث يصبح تجاوزها أو العمل على تلافيها ممكناً.

الاتصال:

الشركاء أو الأعضاء في التحالف الواحد بحاجة إلى إنشاء خطوط اتصال بين الشركاء في التحالف الواحد، وبينهم وبين الناس.

السمعة والظهور:

يجب أن يشعر الشركاء في التحالف الواحد بأنهم يحصلون على الشهرة والسمعة التي يستحقونها. وفي بعض الأحيان، يفضّل بعض الشركاء البقاء مجهولين أو العمل من خلف الكواليس. لكن، في أغلب الحالات، يسعى الشركاء داخل التحالف إلى الإعلان عن المساهمة التي يقدمونها.

تفادي الخلاف حول الأولويات:

يمكن أن تكون للأعضاء المختلفين في التحالف الواحد تصورات مختلفة حول الأولويات. ففي بعض الأحيان، يمكن أن يصل الاختلاف حول هذه الأولويات إلى حدّ التضارب أو التناقض. لذلك، من المهم أن يتشارك كلّ الحلفاء في تقسيم الأولويات ككل، وأن يتفقوا على العمل من أجل تحقيق الهدف المشترك.

الأجندات الخفية:

على الشركاء أن يكونوا واضحين في ما يرجون تحقيقه من هذا التحالف، وأن لا تكون أولوياتهم غير معروفة لباقي الشركاء.

سؤال: سجّل سقف التحالفات المسموحة لحزبك.

التحالفات الناجحة

هناك عدد من النقاط التي يجب أخذها في الاعتبار، والتي تمكّن التحالف من البقاء متماسكاً وقادراً على تحقيق أهدافه:

01 تحديد هدف واضح للائتلاف، وتحديد الأرضية المشتركة. من المهم أن تركّز على النقاط التي يمكن أن يتفق عليها كل أعضاء التحالف، وأن تتجنب النقاط التي سيكون الاختلاف عليها مضيعةً للوقت. إذ ليس من المهم أن يتفق الأعضاء على كل القضايا، بل عليهم أن يجدوا قضيةً، أو قضيتين مهمتين للجميع، وأن يركّزوا جهودهم عليها.

02 تأكد من حصول كل أعضاء التحالف على فائدة متساوية. من المهم أن يشعر كل الأعضاء بأنهم يكتسبون نفوذاً وتأثيراً في التحالف، فإذا كانت المنظمة العضو تشعر بأنها لا تحصل على جزء منصف من الفوائد التي يحققها التحالف، فستعتقد أن انسحابها قد يعود عليها بنفع أكبر.

03 الاتفاق على الاختلاف: لن يتفق أعضاء التحالف على كل المواضيع (إذا كانوا متفقين فمن الأفضل أن يكونوا حزباً واحداً أو مجموعةً واحدةً). قد يكون هناك مواضيع مستبعدة عن النقاش من أجل تفادي الخلاف، أو قد يكون هناك مواضيع قرر أعضاء التحالف الاختلاف عليها مع اتفاقهم على أن الاختلاف لن يؤثر على العمل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.

04 الرغبة في التسوية: على المجموعة أو الحزب أن يحافظ على مرونته، وأن يتطرق إلى بعض المواضيع، وذلك بهدف إيجاد أرضيةً مشتركة تربط الأعضاء.

05 المرونة، والأخذ والرد، وقابلية التفاوض حول ما يريد الأعضاء الآخرون في التحالف، بالإضافة إلى النقاش حول الأولويات.

06 تفاوض صُنّاع القرار في كل مجموعة: يجب أن يكون ممثلو المنظمات أو الأحزاب الأعضاء في التحالف، في موقع يؤهلهم صنع القرار وتنفيذ الاتفاقيات.

07 بناء الثقة وروحية التعاون بين الأعضاء: يجب أن تؤمن المنظمات الأعضاء أن الآخرين في التحالف صادقون ويعملون بنزاهة مع شركائهم.

08 احترام رغبات الشركاء الآخرين. احترم مواقع نقاط القوة ومشاكلها ونقاط الضعف عند المنظمات الأخرى الأعضاء في التحالف. فمن المهم أن تؤمِّن التفاهم المتبادل بين أعضاء التحالف كي تصل إلى الفائدة المشتركة.

09 التحديد الواضح لماهية دور المنظمات الأعضاء ومسؤولياتها في التحالف. فعندما يتم الاتفاق على الأرضية المشتركة، من المهم أن يعرف كلّ عضو ما المتوقّع أن ينجزه بوصفه عضواً في التحالف. هذا قد يتطلب من الأعضاء التخطيط الواضح، وتقسيم المهام المختلفة، والعمل على تركيز الموارد.

10 تحقيق نتائج ملموسة: يجب أن يحقق التحالف نتائج واضحة بالنسبة إلى الأعضاء والجمهور. وعلى أعضاء التحالف عدم الاكتفاء بتحقيق النتائج فقط، بل عليهم أيضاً مهمة إظهار ما تم تحقيقه. ففي بعض الحالات يمكن أن يكون الفوز بقضيةٍ معينة دلالة على النجاح، أما في حالات أخرى فمن الممكن أن يكون النجاح محصوراً ومتمحوراً حول منع الآخرين من الفوز.

أسئلة يجب أخذها في الاعتبار

؟ حول التوثيق الرسمي: هل سيكون التحالف كياناً قانونياً مستقلاً يحتاج إلى وثائق قانونية؟ هل سيرغب الأعضاء بإعداد نوع من الاتفاق الرسمي، أو وثيقة تفاهم تحدد غايات وأهداف هذا التحالف؟

- حول القيم والأولويات والأهداف المكتوبة (الوثيقة): هل سيكون هناك وثيقة تحدد قيم ومبادئ وأولويات الائتلاف، وهل هناك ورقة تأسيسية يتفق عليه ويوقّعها كل الأعضاء كي ينضموا إلى التحالف؟
- حول الدعاية: هل سيلجأ التحالف إلى الدعاية، وكيف يرغب الأعضاء بتقديم أنفسهم إلى الجمهور؟ هل هناك خطة إعلامية؟ ومن سيكون مسؤولاً عن تنفيذها؟
- حول الكادر: هل سيحتاج التحالف كادراً دائماً وهيكلاً تنظيمياً؟

تشكيل التحالف والمحافظة عليه

حالما يتوافق الشركاء على تشكيل التحالف، وبعد أن يتفقوا على كافة النقاط، سينتقلون إلى الجزء الأصعب والمتعلق بكيفية المحافظة على التحالف، وتقويته من أجل أن يحقق الأهداف التي أُنشئ من أجلها، وأن يكون نصراً لجميع الأطراف المشاركة فيه.

بناء الثقة

تبنى الثقة من خلال المحافظة على أيديولوجية المنظمة بطريقة تراعي أيديولوجيات المتحالفين.

قد تحتاج المنظمات إلى تطوير مقاييس بناء الثقة، أو اختبار الثقة بين الشركاء، من أجل التأكد من تمتع الجميع بالنشاط والرغبة نفسيهما لرؤية منافع ذلك التحالف.

اجتماع صناع القرار

على صنّاع القرار داخل التحالف الاتفاق على إجراء الاجتماعات الهادفة إلى تعزيز الاتصال، ومحاولة حل الخلافات الموجودة.

الاتصال الداخلي

على الشركاء العمل على تعزيز الاتصال فيما بينهم أولاً، وداخل أحزابهم ثانياً.

الاتصال الخارجي

على الشركاء إقامة الاتصالات الخارجية التي من شأنها تعزيز فرص التحالف في تحقيق الأهداف المتوخاة.

تمرين: بناء وثيقة تحالف

لا توجد مجموعة واحدة من القواعد العالمية التي يمكن اعتمادها من أجل بناء تحالف فعّال، إلا أن هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أخذها في الاعتبار، وهي:

- عدم الإقصاء الفوري للحلفاء غير المرجَّحين. قد تختلف المنظمات على مسألة بعينها، إلا أنها قد تكون قادرة على إيجاد أرضية مشتركة بشأن موضوع ما أو بشأن قضية أخرى.
- ضرورة المرونة والانفتاح، فالمنظمات الأخرى قد ترغب في القيام بأشياء مختلفة. إلا أن ذلك يجب أن لا يأتي على حساب قضية مؤسستك المركزية، ولا على حساب الطرق والتكتيكات التي يمكن قبولها.
- ضرورة تحديد عدد من الأهداف التي سيعمل عليها التحالف على مدى زمني معين.

- ضرورة التفكير المركّز الذي سيتطلبه الهيكل الإداري للتحالف. فبعض الائتلافات تنشئ مجلساً تنفيذياً يتكون من ممثل عن كل منظمة من المنظمات الأعضاء، وذلك بهدف منع الهيمنة.
- الحرص على التواصل، وتبادل المعلومات بانتظام.
- المشاركة في أيّ قسط من الدعاية التي تقوم بها مجموعات من التحالف، وذلك بهدف الحد من التنافس بين المنظمات الأعضاء.
- ضرورة المحافظة على التوازن في عملية تقسيم العمل بين أعضاء التحالف.
- عدم الانتقاد العلني لأعمال عضو آخر في التحالف.
- على المجموعات الأعضاء استبدال عملية التنافس في ما بينها بالاكتفاء بالتركيز على القضية الأساسية باعتبارها عامل توحيد.
- في حال قررت المجموعة أو المنظمة عدم تشكيل الائتلاف، فعليها العمل على الاستفادة من تأييد مجموعات أخرى للحملة، والتحالف معها.

استمرارية العمل المشترك:

ستختلف المنظمات في التزامها التحالف، وكيف يمكن للمنظمات أن تتعاون من خلال مجموعة من الأنشطة المختلفة بدءًا بالأنشطة المستقلة تمامًا، وصولاً إلى الانشطة التي تم تنفيذها وتنظيمها بدقة داخل الائتلاف. ويمكن تحديد مراحل الاستمرارية فيما يلي:

الاستقلال: أن تعمل المنظمات، بمعزل عن بعضها، على القضايا نفسها.

التعاون: أن تعمل المنظمات على مساعدة بعضها البعض وفق تخصصاتها.

التنسيق: أن تأخذ المنظمات المتعاونة، خلال قيامها بترتيب أنشطتها، ما الذي ستقوم به المنظمات الأخرى في الاعتبار.

التكامل: أن تعمل المنظمات على أجزاء مختلفة من مشروع معين بهدف تحقيق هدف مشترك.

التحالف: أن تضع المنظمات إستراتيجية مشتركة شاملة في ظل هيكلية دائمة، وإن كانت فضفاضة.

الالتزام: أن تكون المنظمات المختلفة المنضوية إلى الائتلاف، وفي مراحل مختلفة، قادرة على الاستمرارية، والتواصل تبعاً لمدى المشاركة، وتبعاً لمستوى الثقة بينها وبين الأعضاء الآخرين، وتبعاً للموارد والأموال... الخ التي يمكن أن يسهموا بها.

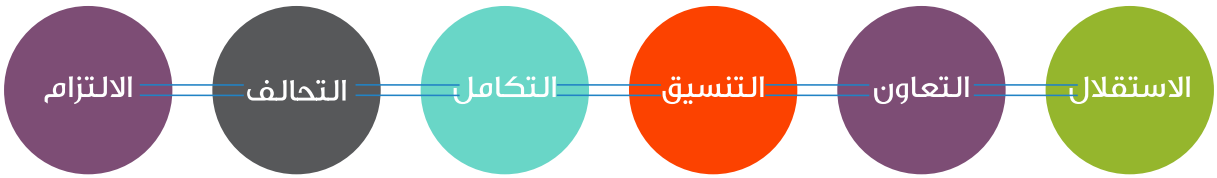

أسئلة يجب أخذها في الاعتبار:

قبل الدخول بأي تحالف يجب طرح التساؤلات الآتية:

- هل تتوافق أهداف وسلطات التحالف مع أهداف وتخصص مؤسستك؟

- هل أهداف التحالف واقعية؟
- هل هناك اتفاق متبادل بشأن القضية، وبشأن النهج المتبع في الحملات المقرر البدء بها؟
- هل يتأتى عن العمل المشترك مع المنظمات الأخرى أية فائدة؟
- هل هناك ما يكفي من الثقة المتبادلة بين المنظمات والأفراد المعنيين لكي يعملوا معاً؟
- هل سيكون هذا التحالف «لمرة واحدة»، ومن أجل تحقيق فوز سريع؟ أم سيكون حملة طويلة الأجل؟
- هل ستضطر منظمتكم للتخلي عن درجة غير مقبولة من الرقابة على العمل المشترك؟
- هل أن تقسيم العمل بين الشركاء في التحالف منصف؟

ومن أجل تقييم نشاط التحالف يجب طرح هذه التساؤلات:

- هل أثبت التعاون نجاحه؟
- هل تم استخدام الموارد بشكل فعّال؟
- هل تم تحقيق الأهداف المرجوة؟

وللإجابة عن السؤال الأخير يجب الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- هل هناك أية آثار سلبية حتى الآن؟
- هل هناك حاجة ملحة لإعادة توجيه الجهود؟
- هل عاد التحالف بالفائدة على جميع الشركاء؟
- هل تم تشارك الإنجازات وحجم الدعاية والاعتراف والسلطة التي تم تحقيقها من خلال التحالف بطريقة عادلة بين الشركاء

ما هي الدروس التي تم تعلمها للحملات المستقبلية؟

إذا ما تمكنتم من العمل سويةً، ومن الإجابة عن الأسئلة السابقة بهدف عمل كل ما بوسعكم لتكوين فكرة أفضل حول المنافع والعقبات الكامنة في التحالفات، ومن أخذ الوقت اللازم للتفكير بالعملية بطريقة منظمة، فحزبكم أو منظمتكم ستكون مهيئة لبناء تحالف قوي وأفضل يخدم جميع الشركاء في المستقبل. ومن خلال استغلال الوقت منذ الآن، وبهدف تشكيل مؤسسة قوية، فإن التحالف الذي تنضوون فيه سيكون الوسيلة الأفضل لإنجاز وتحقيق الأهداف، ولمواجهة تحديات المستقبل.

التحالف القوي سوف يستمر ليحوز النصر.

الاتصال الجماهيري ومهارات إدارة الإعلام:

لعل التطور التقني في العالم الحديث، والتقدم المذهل الذي شهدته وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، أضاف أعباءً إضافية على الأحزاب السياسية خلال أدائها لدورها في كسب ثقة الجمهور والتعامل معه. حيث بات لزاماً على أي حزب سياسي يريد أن يسوّق ما لديه من أفكار وبرامج، أن يستطيع، من خلال كوادره، التعامل مع الآلة الإعلامية الضخمة التي تملك تأثيراً سحرياً على شرائح المجتمع ومكوناته

الاتصال

إن مهارات إدارة الإعلام، لا سيما الحِرَفية منها كامتلاك مقومات التصوير والتعديل والتنزيل على أجهزة الحاسوب والمواقع الالكترونية، بالإضافة إلى المهارات التعبوية خصوصاً تلك المتعلقة بشكل وآليات وأساليب اختيار ما يوجه للجمهور، يكاد يشكّل علماً قائماً بذاته يتطلب العمل الجدي من الأحزاب السياسية بهدف امتلاك معرفة خاصة بمسائله الأساسية، وبهدف إكساب الكوادر والمنتسبين المهارات الضرورية. لذلك، أصبح من البديهي جداً أن يرفع ويضاعف امتلاك مهارات الاتصال الفعّال، من قدرة الحزب السياسي على إيصال برامجه ومرشحيه ورؤاه إلى العامة.

إن مهارات الاتصال الجماهيري، وأسس إقامة العلاقات الجيدة، وتطبيق القيم الأساسية للتعامل مع الآخر، وعوامل كسب الجمهور، ومهارات الاتصال الجيد، والقدرة على الحشد والإقناع، والقدرة على اختيار الوقت الملائم، كلها تشكّل بعضاً من المهارات الأساسية المرتبطة بأداء الحزب الأساسي لدوره في المجتمع بكفاءة عالية، خصوصاً إذا كان المنتسبون إليه قادرون على تطوير مهاراتهم بهذه الاتجاهات.

وفي ظل الثورة التكنولوجية، لا يمكن تصوّر حزب سياسي جاد لا يتمتّع بالقدرة والحيوية اللازمة للتعامل مع الوسائل التقنية الحديثة، ومع التطور على الصعيد الإعلامي. وهذا ما يجد انعكاسه داخل الطبقات الاجتماعية المتنوعة، التي تحتاج بدورها، إلى وسائل خطاب تتناسب مع معطيات وخصائص كل منها بشكل دقيق.

الانخراط في البرامج الواقعية

لعل أبرز ما تواجهه الأحزاب السياسية هو العزوف عن انتساب الناس الكثيف إليها، والناتج عن مشكلة التواصل مع المجتمع بسبب البرامج ذات المضمون الأيديولوجي العقائدي الصرف، والذي يستند إلى ثوابت لا تقبل الحوار والنقاش.

ينسحب تأثير هذه الأيديولوجيات غالباً على جمود في النظرة إلى الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتربوي، بحيث تكون الأحكام المسبقة المستندة إلى المبادئ الثابتة قد صدرت، وهو الأمر الذي لا يتماشى مع الرؤية الواقعية والموضوعية لما هو عليه واقع المجتمع فعلياً، فتغدو هذه الطروحات الأيديولوجية متطرفة أو حالمة، وفي الحالتين تكون سبباً لعزوف المجتمع وأطيافه عن التواصل مع العمل الحزبي بإيجابية.

إن بعض العناوين قد تساعد الأحزاب في التخفيف من الخطاب الأيديولوجي لصالح الواقعي، من دون إهمال أي من المبادئ الرئيسية. فمن خلال بعض الطروحات الواقعية، تسهل عملية تواصل الحزبيين مع مجمل الشرائح الاجتماعية. ولعل أهم هذه العناوين:

- يفضي تعزيز مفهوم قبول الآخر إلى التصدي لفكرة امتلاك الحقيقة الكلية التي تسيطر على سلوك الأحزاب الأيديولوجية.
- تطوير مهارات الحوار وتبادلية الطرح السياسي.
- تلمّس الحقائق الموضوعية الواقعية من قبل الأحزاب.
- طرح برامج ذات أبعاد تنموية واقتصادية لها علاقة مباشرة بالمشكلات التي تواجه المجتمع.
- تطوير قدرة الكوادر الحزبية على الانخراط في الوسط الاجتماعي، وتلمّس احتياجاته الحياتية.

إن طبيعة الواقع السياسي الذي تعيشه البلدان العربية عموماً، والأردن خصوصاً، لا تتناسب مع الطروحات ذات الطابع الأيديولوجي والعقائدي الصارم. فضرورات الانتقال الديمقراطي تتطلب إطاراً واسعاً ومرناً على مستوى الطرح السياسي الذي تتبناه الأحزاب السياسية، وهو ما يجب أن ينعكس تدريباً وتثقيفاً للكوادر والمنتسبين باعتباره من الوسائل الفعّالة لخلق فرص بناء أحزاب قوية، وذات حضور يساعد على تطوير الأداء الديمقراطي وبناء الدولة المدنية الحديثة.

الاتصال الفعّال:

- التعريف بالاتصال ووظيفته
- تحديد عناصر عملية الاتصال
- تحديد معوقات الاتصال
- تحديد شبكات الاتصال
- تفصيل العوامل التنظيمية التي تؤثر في عملية الاتصال
- مهارات الاتصال

تعريف الاتصال:

الاتصال هو العملية التي يتم من خلالها نقل المعلومات والمعاني والأفكار من شخص إلى آخر، أو إلى عدة أشخاص آخرين، بصورة تحقق الأهداف المنشودة في المؤسسة أو لأي جماعة ذات نشاط اجتماعي. إذاً، فالاتصال بمثابة خطوط تربط أوصال البناء أو الهيكل التنظيمي لأية مؤسسة ربطاً ديناميكياً، إذ ليس من الممكن أن نتصور جماعة ناشطة من دون أن نتصور آلية الاتصال التي تحدث بين أقسامها، وبين أفرادها، وتجعل منهما وحدة عضوية لها درجة من التكامل تسمح بإتمام نشاطهما.

يحدث الاتصال في أية مؤسسة، أو منظمة، بشكلين: رسمي وغير رسمي، وقد يحسّ المسؤولون في المؤسسة به، أو ببعضه، أو لا يحسون به. إلا أن الاتصال غير الرسمي، وعلى أية حال، له أثر قد يفوق في شدته، الاتصال الرسمي.

مكونات عملية الاتصال:

عملية الاتصال هي، في أبسط صورها، نقل أفكار أو معلومات أو معان (رسالة) من مرسِل إلى مستقبِل عن طريق معين (قناة اتصال) تختلف باختلاف المواقف. تنتقل الرسالة عبر قناة الاتصال على شكل رموز مفهومة ومتفق عليها بين المرسِل والمستقبِل، أو على شكل رموز شائعة في المجتمع أو الحضارة.

من ناحية ثانية، قد تصل الرسالة سليمة ويفهمها المستقبِل فهمًا صحيحًا، ويتقبلها، ويتصرف حيالها حسب ما يتوقعه المرسِل، فيتم اعتبار عملية الاتصال ناجحة. وقد تصل الرسالة إلى المستقبِل، لكنه لا يفهمها، أو لا يتقبلها، ومن ثم لا يتصرف حيالها كما يرجو المرسِل، في هذه الحالة تعتبر عملية الاتصال غير ناجحة. في حالات أخرى، قد تحول بعض الأسباب لعدم وصول الرسالة على الإطلاق، أو قد تصل ناقصة أو مشوشة، وهي احتمالات قائمة وموجودة. إلا أنه، وللحكم على عملية الاتصال، فإن كثيراً من الأسباب والعناصر تلعب دوراً حاسماً. وفي جميع الحالات، يمكن للمرسل أن يتحقق من نتيجة رسالته عن طريق (إرجاع الأثر) أو ما يسمى أحياناً (التغذية الراجعة)، أي أن يحاط المرسِل علماً بما يترتب على رسالته من آثار عند المستقبِل، أو ما يترتب إذا ما ضلّت الرسالة سبيلها لسبب ما ولم تصل إلى المستقبِل، أو إذا وصلته ناقصة أو مشوشة. ويكون مسار إرجاع الأثر عكس مسار عملية الاتصال الأصلية، أي من المستقبِل إلى المرسِل، ووظيفتها تصحيح المفاهيم عند المستقبِل أو إقناعه بها.

عناصر عملية الاتصال:

تتكون عملية الاتصال من العناصر الآتية:

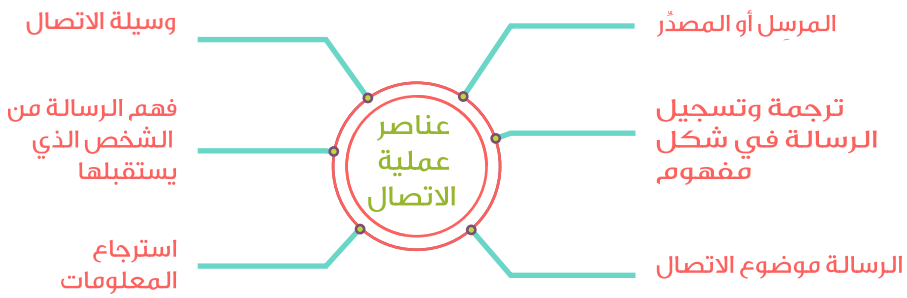

المرسِل أو المصدِّر:

إن مصدر الاتصال، أو مرسِل المعلومات في الهيكل التنظيمي، هو عضو من الأعضاء العاملين في التنظيم. وسوف يكون لدى العضو، في هذه الحالة، بعض الأفكار والنوايا والمعلومات، فضلاً عن أهداف محددة من خلف قيامه بعملية الاتصال.

ترجمة وتسجيل الرسالة في شكل مفهوم:

يهدف مُرسِل أي رسالة إلى تحقيق نوع من الاشتراك والعمومية بينه وبين مستقبِل الرسالة من أجل تحقيق هدف محدد. وبالتالي، فهناك ضرورة لترجمة أفكار ونوايا ومعلومات العضو المرسِل بشكل منظّم، مما يعني ضرورة التعبير عما يقصده المرسِل في شكل رموز أو لغة مفهومة. ويشير ذلك إلى ترجمة ما يقصده المرسِل برسالة يمكن للشخص الذي يستقبلها أن يتفهم الغرض منها.

الرسالة موضوع الاتصال:

الرسالة هي الناتج الحقيقي لما أمكن ترجمته من أفكار ومعلومات خاصة بمصدر معين بشكل لغة يمكن تفهمها. والرسالة، في هذه الحالة، هي الهدف الحقيقي لمرسِلها والذي يتبلور أساساً في تحقيق الاتصال الفعّال بجهات أو أفراد محددين في الهيكل التنظيمي.

وسيلة الاتصال:

ترتبط الرسالة موضوع الاتصال بالوسيلة المستخدمة لنقلها. لذلك، فإن القرار الخاص بتحديد محتويات الرسالة الاتصالية لا يمكن فصله عن القرار الخاص باختيار الوسيلة، أو المنفذ، الذي سيحمل هذه الرسالة من المرسِل إلى المستقبِل.

هناك أشكال مختلفة لوسيلة الاتصال في البيئة التنظيمية، منها:

- الاتصال المباشر بين المرسِل والمرسَل إليه (وجهاً لوجه).
- الاتصال بواسطة الهاتف.
- الاتصالات غير الرسمية (خارج نطاق الأداء التنظيمي)
- الاتصال من خلال الاجتماعات.
- الاتصال عن طريق الوسائل المكتوبة.
- تبادل الكلمات والعبارات بين المرسَل والمرسِل إليه عن طريق بعض الأشخاص.

فهم الرسالة من الشخص الذي يستقبلها:

- يتوقف كمال عملية الاتصال، وتحقيق الغاية منها، على مدى ارتباط محتويات الرسالة باهتمامات المرسَلة إليه. ويؤثر ذلك في الطريقة التي يمكن لمستقبِل الرسالة أن ينظر بها إلى مدلولاتها ومحتوياتها، وبالتالي طريقة تفهمه لها بخبرته السابقة في التنظيم فضلاً عن انطباعه الحالي عن مرسلها.[9]

- وكلما كان تفهم المرسَل إليه لمحتويات الرسالة موافقاً لنوايا المرسِل وأهدافه، كلما انعكس ذلك على نجاح عملية الاتصال وإتمامها بدرجة مناسبة من الفاعلية.

استرجاع المعلومات:

تؤدي عملية استرجاع الأثر الدور الأساسي في معرفة مرسِل الرسالة الأثر الذي نتج عنها لدى مستقبلها، ومدى استجابته لها، ومدى اتفاق ذلك مع الهدف الأساس الذي حدده المرسل.

+ مهارات التحدث: هي الاهتمام بمحتوى الحديث، ومضمونه، ومراعاة الفروق بين الأفراد، واختيار الوقت المناسب للحديث، ومعرفة أثره على الآخرين.

+ مهارات الكتابة: هي التدريب على الكتابة الموضوعية الدقيقة، وتجنب الأخطاء الهجائية والإملائية، وهذا يتطلب تطوير التفكير، وزيادة حصيلة معلومات العاملين اللغوية، وترقية أسلوبهم في الكتابة.

+ مهارة القراءة: هي زيادة سرعة الفرد في القراءة وفهمه لما يقرأ.

+ مهارة الإنصات: هي اختيار الفرد لما يهمه من معلومات وبيانات في الكلام الذي يسمعه.

+ مهارة التفكير: هي سابقة أو ملازمة أو لاحقة لعملية الاتصال.

زيادة مهارة العاملين في استخدام وسائل الاتصال:

- تطوير نظم حفظ المعلومات: يجب أن يتوافر في أي نظام لحفظ المعلومات والبيانات، السهولة، والبساطة، والوفرة في المال والجهد، والاقتصاد في المساحة المطلوبة لعملية الحفظ، وتحقيق أمن وأمان المستندات والأوراق والأشرطة المتضمنة لهذه المعلومات والبيانات.

- الاتجاه نحو ديمقراطية القيادة: تعني الشورى والمشاركة من جانب الأعضاء بهدف معرفة أفكارهم وآرائهم. وتعني أيضاً تعزيز الاتصالات وتنشيطها بشكل يبعدها عن الإشاعات.

- تدعيم الثقة بين أعضاء التنظيم: يؤدي إلى تيسير الاتصالات المباشرة واقتصاد الوقت. وفي ظل انعدام الثقة بين العاملين، وبين العاملين والجمهور، من الأفضل اعتماد الاتصال المكتوب من أجل إثبات الاتصال أولاً، ومن أجل إثبات موضوعه ثانياً.

- تدعيم شبكة الاتصالات غير الرسمية بأكبر قدر من الحقائق والمعلومات، وذلك لتقليل الشائعات التي تزدهر في ظل نقص المعلومات.

ضع علامة (✓) في الخانة التي تعتقد أنها تصف سلوكك الحالي في كلّ بعد من الأبعاد المذكورة، مع إضافة عبارات أخرى تصف سلوكك. [10]

	أبعاد السلوك في المجموعات	نادراً	أحياناً	غالباً	دائماً	ملاحظات
1	أنصت إلى الآخرين بإمعان					
2	أعبّر عن مشاعري للآخرين بحرية					
3	أعبّر عن اختلافي مع الآخرين بحرية					
4	آخذ المبادرة في الجماعة					
5	أفهم مشاعر الآخرين					
6	أتردد بالاختلاف مع الأعضاء البارزين					
7	أتقبل الملاحظات الناقدة لسلوكي					
8	أعمل على إيجاد صلة بالآخرين في الجماعة					
9	أتجنب مواجهة الصراعات					
10	شديد الحساسية لمركزي في الجماعة					
11	أتحكم بانفعالاتي					
12	أسهم في نشاط الجماعة					
13	يتأثر الغير بآرائي وتفكيري					
14	أعرض أفكاري بدقة					
15	أنتظر كثيراً قبل اتخاذ أي قرار					

الاتصالات الشخصية بين الناس

ضع علامة (✓) في إحدى الخانات التي تعبّر عن إجابتك: [11]

	العبارة	نعم (دائماً)	لا (نادراً)	أحياناً
1	هل تخرج كلماتك في محادثتك على نحو ما تود؟			
2	عندما يوجه إليك سؤال غير واضح، هل تطلب من صاحب السؤال شرح ما يعنيه؟			
3	عندما تحاول شرح شيء ما، هل يتجه مستمعوك إلى تلقينك بكلمات تقولها؟			
4	هل تفترض فيمن تحدثه أن يعرف ما تحاول أن تقوله دون أن تشرح له ما تعنيه؟			
5	هل تسأل غيرك عن شعوره إزاء النقطة التي ربما تكون أنت مصدر إبرازها؟			
6	هل تجد صعوبة في التحدث إلى الآخرين؟			
7	في محادثتك مع شخص أمور تهم كليكما؟			

8	هل تجد من الصعب أن تعبر عن آرائك إذا كانت تختلف عن آراء من حولك؟			
9	هل تحاول في سياق المحادثة أن تضع نفسك موضع من تحادثه؟			
10	هل تحاول في سياق المحادثة أن تتكلم أكثر من الشخص الآخر؟			
11	هل تدرك أثر نغمة صوتك على الآخرين؟			
12	هل تتحاشى قول شيء تعرف أن نتيجته إيذاء الآخرين أو زيادة الطين بله؟			
13	هل تجد صعوبة في تقبل النقد البناء من الغير؟			
14	عندما يؤذي أحدهم شعورك هل تناقش معه الأمر؟			
15	هل تعتذر في ما بعد لمن عسى أن تكون قد آذيت شعوره؟			
16	هل يزعجك كثيراً أن يختلف أحد معك؟			
17	هل تجد من الصعب أن تفكر بوضوح عندما تكون غاضباً من أحد؟			
18	هل تتحاشى الخلاف مع الآخرين خشية غضبهم؟			
19	عندما تنشأ مشكلة بينك وبين شخص آخر، هل تستطيع مناقشتها دون أن تغضب؟			
20	هل أنت راض من طريقتك في تسوية خلافك مع الآخرين؟			
21	هل تظل عابساً متجهماً فترة طويلة إذا أثارك أحد؟			
22	هل تشعر بالحرج الشديد عندما يمدحك أحد؟			
23	هل بوسعك عموماً أن تثق بالآخرين؟			
24	هل تجد صعوبة في مجاملة ومدح الآخرين؟			
25	هل تحاول عامداً متعمداً إخفاء الأخطاء عن الآخرين؟			
26	هل تساعد الآخرين على فهمك من خلال توضيح ما تفكر وتشعر وتعتقد؟			
27	هل من الصعب أن تأتمن الآخرين؟			
28	هل تحاول تغيير الموضوع عندما تتناول المناقشة مشاعرك؟			
29	في سياق المحادثة، هل تدع محدثك ينهي كلامه قبل أن ترد على ما يقول؟			
30	هل تلاحظ أنك لا تكون منتبهاً أثناء محادثة الآخرين؟			
31	هل تحاول الاستماع للوصول إلى المعنى المقصود في كلام شخص ما؟			
32	هل يبدو على الآخرين أنهم يصغون إليك عندما تتكلم؟			
33	في سياق المناقشة، هل يصعب عليك أن ترى الأمور من وجهة نظر الآخر؟			
34	هل تدّعي أنك تستمع إلى الآخرين بينما أنت منصرف عنهم في واقع الأمر؟			
35	خلال المحادثة، هل تستطيع إدراك الفرق بين ما يقوله محدثك وما يشعر به فعلاً؟			
36	هل تستطيع وأنت تتكلم أن تدرك رد فعل الآخرين إزاء ما تقوله؟			
37	هل تشعر أن الآخرين يتمنون لو كنت من طراز آخر من الناس؟			
38	هل يفهم الآخرون مشاعرك؟			
39	هل يلمح الآخرون أنك تبدو واثقاً من صواب رأيك؟			
40	هل تعترف بخطئك عندما تعلم أنك مخطئ في أمر ما؟			

فن الإنصات

ضع علامة (✓) أمام الإجابة الأكثر إتفاقاً مع سلوكك: [12]

	العبارات	دائماً (5)	عادةً (4)	أحياناً (3)	نادراً (2)	لا تنطبق (1)
1	أحاول استعراض وتقييم كافة الحقائق قبل اتخاذ أي قرار					
2	أهتم تماماً بمشاعر وأحاديث المتحدث					
3	أنجز المهام المكلف بها بأساليب ابتكارية جديدة					
4	أركز اهتمامي على ما يقوله المتحدث					
5	أنتقي وأستخدم الكلمات الواضحة الملائمة للتعبير عن أفكاري					
6	أشجع الآخرين على التعبير عن أفكارهم بحرية وصراحة					
7	لدي القدرة على الربط بين الأفكار والمعلومات المطروحة					
8	استمع إلى كل ما يقولـه الطرف الآخر، بغض النظر عما إذا كنت متفقاً معه أو لا					
9	أحاول أن أشعر المتحدث دائماً بأني مدرك ما يقوله					
10	لدي القدرة على تذكر الأحداث بسرعة حتى في المواقف الصعبة					
11	أركّز على النقاط الرئيسية عندما أستمع إلى المعلومات شفهياً					
12	أزوّد العاملين بالقدر الكافي من إرجاع الأثر بالنسبة لأعمالهم					
13	أحاول باستمرار إرجاع الأثر للمرؤوسين عن مدى تقدمهم في العمل					
14	آخذ في اعتباري حالة المتحدث المزاجية، وتأثيرها على درجة استيعابه للرسالة المقدمة					
15	أركّز انتباهي واهتمامي على كل ما يقولـه الطرف الآخر					
16	عندما أتحدث مع طرف آخر أراعي العوامل المؤثرة في الموقف والمؤثرة في الاتصالات بيني وبينه					
17	لدي القدرة على تذكّر المعلومات حتى بعد فترة من الزمن					
18	لدي القدرة على الاستجابة للمعلومات والاستفسارات بأسلوب ملائم وفي الوقت المناسب					
19	عندما أتحدث مع طرف آخر، أستطيع أن أستمع لما يدور بيننا من أحاديث					
20	أحول مراقبة التعبيرات والتصرفات غير اللفظية التي تبدو من الطرف الآخر					
21	لا أبدأ حديثي إلا بعد انتهاء الطرف الآخر من حديثه تماماً					

22	أؤمن تماماً بأن الزمن كفيل بتغيير الأفراد للظروف المحيطة					
23	أتغلّب على كافة الأمور التي تتسبب في المقاطعة والتشويش في حديثي مع الطرف الآخر					
24	لدي القدرة على استيعاب وفهم كل ما يقال					
25	أبحث عن المعلومات وأحاول تجميعها حتى أتفهم الموقف بصورة أفضل					
26	أتعامل مع الآخرين بأسلوب واضح ومباشر					
27	أهتم بالنقاط الرئيسية وأتجنب الغرق في التفاصيل					
28	أتجاوب بسرعة مع وجهات النظر التي لا أتفق معها					
29	أستطيع أن أحدد بدقة الوقت المناسب للحديث والموضوع الذي سأتحدث فيه					
30	لدي القدرة على تذكر كل ما دار من أسابيع مضت					

دور الإعلام في الاتصال السياسي

01 مفهوم الاتصال السياسي: هو النشاط السياسي الذي يقوم به الساسة والإعلاميون وأفراد المجتمع، والذي يعكس أهدافاً سياسية محددة تتعلق بقضايا البيئة السياسية، وتؤثر بالرأي العام، والحياة الخاصة للأفراد والشعوب، من خلال وسائل الاتصال المتنوعة، وهو ما يعكس نشاط الساسة داخل الحكومة وخارجها الذين يتخذون من وسائل الإعلام منبراً لإيصال أصواتهم للشعب، أو يعكس نشاط الإعلاميين الذين يشاركون السلطة في صناعة القرار وفي العملية السياسية. وقد يشارك أفراد المجتمع في العملية السياسية من خلال مشاركتهم بوسائل الإعلام والاتصال المختلفة، من خلال اعتماد الإعلام كوسيلة اتصال بين الحكومة والجماهير لعرض همومهم ومشاكلهم التي تشغلهم بسبب أهميتها القصوى.

والاتصال السياسي يرفع حالة الوعي السياسي عند الأفراد في الدول الديمقراطية والمتطورة، بينما يهدف إلى الهيمنة والتحكم في سلوك الأفراد والجماعات في المجتمعات النامية والتي تحكمها الدكتاتوريات.

02 البيئة السياسية: البيئة السياسية هي إحدى وسائل الاتصال السياسي، وتتشكّل من خلال التأثير المعرفي على الاتصال الشخصي وانعكاسه على السلوك السياسي للفرد. ومن خلال الأحداث والأزمات السياسية، تنشأ بيئة سياسية فاعلة ومؤثرة على سلوك الأفراد، تساعدهم على المشاركة السياسية نتيجة متابعتهم للأخبار والأحداث والتحليلات عبر وسائل الإعلام المتنوعة. أما الناخبون، فيكتسبون معلوماتهم السياسية من بيئتهم المحيطة بهم في الحملات الانتخابية عبر الاتصال السياسي، وعن طريق اختيار الرسائل الإعلامية التي تلبي رغباتهم الذاتية، ذلك لأن جمهور الاتصال السياسي هو جمهور مسؤول عن اختيار ما يناسبه من وسائل الإعلام المتنافسة على مصادر الإشباع المعلوماتية التي تحقق أكبر قدر ممكن من الإشباع الذاتي.[13]

03 دور الإعلام: الإعلام هو الوسيط في الاتصال السياسي، ويساهم في صياغة وتشكيل الحقيقة السياسية في المجتمعات الديمقراطية التي تمنحه حرية التعبير عن القضايا التي تشغل الجماهير. وتُعتبر وسائل الإعلام مرآة المجتمع العاكسة لأهم القضايا التي تثير الساسة وصنّاع القرار. ولوسائل الإعلام قدرة على ترتيب أولويات الجماهير التي يستهدفها، والتي تنقسم إلى نوعين: «جمهور نخبوي» يتأثر الإعلام به وبطبيعة القضايا المهمة التي تشغله، و«جمهور عام» يسهل التأثير عليه، وأغلبه ليس له ولاءات سياسية، ولا يهتم بمواضيع السياسة، ولا المشاركة السياسية. [14]

تنقسم وسائل الإعلام إلى نمطين: «إعلام حر ومستقل»، وهو أكثر حرية في تسليط الأضواء على المشاكل السياسية والاقتصادية والأمنية التي تهمّ كل الجماهير بحيث ينتقده إذا أهمل قضاياها المهمة في المجتمع. «إعلام مملوك» أو ما يسمى «الإعلام الرسمي» في المجتمعات النامية، وهو يعتمد على جمهور النخبة، ويتجاهل إرادة الجماهير الأخرى بالرغم من وعيها ومتابعتها للنشاط السياسي بسبب التضييق على الحريات في تلك المجتمعات. إلا أن حرية التعبير في هذا النمط مفقودة، والنقد ممنوع، برغم ما يشهده العالم من ثورة الاتصالات والتكنولوجيا التي تجاوزت سياسات الاحتكار.

04 وسيلة الاتصال السياسي وهدفه: لأن الاتصال السياسي محدد بأهداف مقصودة وغايات مرسومة، يتحدث السياسي إلى الجمهور من خلال وسائل الإعلام بغرض إيصال رسالة محدّدة المقاصد، وإلى الإعلامي الذي يراقب أعمال الحكومة وأساليب ممارسة السلطة، كذلك إلى الأفراد الذين يشاركون في العملية السياسية من خلال وسائل الإعلام بهدف التعبير عن آرائهم حيال أية قضية. أما الوسيلة المثلى للاتصال السياسي فتتأتى من تدفق المعلومات من وسائل الإعلام إلى قادة الرأي في المجتمع، بحيث ينقلون تلك المعلومات بعد تحليلها وتفسيرها وتقديم وجهات نظرهم المختلفة حولها.

في الأزمات السياسية والاقتصادية والعسكرية غير الطبيعية التي تمر بها المجتمعات، تلجأ النخب السياسية إلى وسائل الإعلام بشكل مكثّف بهدف إبراز وجهات نظرهم وآرائهم للتأثير على الرأي العام. وقد تكون تلك النخب ممثلة للمعارضة أو للموالاة. وهنا، يكون الإعلام هو الوسيلة التي تنقل وجهات النظر السياسية المختلفة، خصوصاً أن الناس تهرع في وقت الأزمات إلى وسائل الإعلام بوصفها مصدرًا أساسيًّا لاستقاء المعلومات. وتعطي هذه الأحداث فرصة للإعلام ليتنافس على تقديم المعلومات والأخبار التي ترقى إلى مستوى الحدث، حيث يمكن أن يُطلق عليه تسمية «إعلام الأزمات السياسية»، ويكون الاتصال السياسي حقق هدفه الأساسي من خلال إيصال رسالته المقصودة إلى الجمهور.

بناء الحملات الانتخابية

بناء الحملات الانتخابية:

يشكّل موضوع الحملات الانتخابية موضوعاً واسعاً قائماً بذاته. ولغايات هذه الدراسة، فإنه يرد في سياقه الحديث عن تلمس الاحتياجات التدريبية للأحزاب السياسية، والتي هي أحوج ما تكون إلى التدريب والتطوير في هذا المجال. فإن كان يبدو، وللوهلة الأولى، أن المسألة بحكم معايشتها هي بديهية من البديهيات، إلا أن هناك تفاصيلَ فنية كثيرة تغيب عن الكثير من الأحزاب السياسية ومنتسبيها في حملاتها الانتخابية، وأن تسريع بناء كوادر سياسية حزبية قادرة على العطاء، يستلزم فهماً وتدريباً خاصاً لهذه المسألة نظراً لأهميتها ودورها في إبراز دور الحزب وتأثيره في المجتمع، وأمام كل شرائحه، بصورة كاملة. وسيتم تناول هذا الموضوع كعناوين رئيسية، هي:

يمكن تقسيم الحملة الانتخابية الى أربع مراحل أساسية، هي:

المرحلة الأولى: مرحلة الإعداد والتخطيط، وتتطلب التعرّف إلى:

- آلية اتخاذ القرارات في الانتخابات بالمشاركة.
- تحديد الهدف من المشاركة، ويتضمن:
  1. الترويج لأهداف الحزب.
  2. رفع مستوى الوعي السياسي في الدائرة الانتخابية.
  3. الترويج لشخص المرشح.
  4. تنشيط المنظمة الحزبية المحلية وتدريب كوادرها.
  5. الإعداد لأي انتخابات أخرى كالانتخابات البلدية.
- اختيار المرشح المناسب، بحيث يكون هذا الاختيار مستنداً إلى أسس ديمقراطية حقيقية مع مراعاة السلبية الناجمة عن الاختيار العشوائي غير المنظّم.
- تشكيل فريق إدارة الانتخابات، ويفضَّل أن يتمتع بمعرفة عميقة لظروف الدائرة الانتخابية، وأن يضمّ الفريق مسؤولين من الأحياء والقطاعات السكانية المختلفة، بالإضافة إلى ممثلين عن المهن المختلفة، وأشخاص لديهم مهارات إعلامية وسياسية، وأشخاص لديهم دراية بالشؤون المالية لإدارتها مالياً.
- مهام فريق إدارة الانتخابات متنوعة وعديدة، وتتعلق بكل تفاصيل العملية الانتخابية، وتبدأ من إعداد المقر الانتخابي لتنتهي في الإدارة المالية للانتخابات، مروراً بواجبات كثيرة متعددة. ويؤكد هذا الدليل أن كل المهام السابقة هي محل احتياج بالغ في أوساط الأحزاب السياسية الأردنية.
- تنظيم عمل فريق إدارة الانتخابات، ومن أهم الأعمال التي يمكن أن يضطلع بها هي تقييم أداء المرشح في دائرته الانتخابية من خلال عدد من العناصر المهمة، هي:
  1. مدى وضوح واتساق الرسالة السياسية التي يتبناها المرشح.
  2. مدى حجة وإقناع وبدائل ما يقدمه المرشح في الدائرة الانتخابية.
  3. هل يعي المواطنون ما يطرحه المرشح بشكل واضح؟
  4. مهارات المرشح في الخطابة والحديث في الندوات والمؤتمرات.
  5. هل يتعامل المرشح مع مراكز النفوذ السياسي والاجتماعي في الدائرة الانتخابية بطريقة ملائمة؟
  6. هل يتعامل المرشح مع جمهور الناخبين بالاحترام والتواضع الكافيين؟
  7. المظهر العام للمرشح ومدى إتسامه مع البيئة الثقافية والاجتماعية.

المرحلة الثانية: مرحلة الحملة الانتخابية، ويكون هدفها الحصول على أكبر قدر ممكن من أصوات الناخبين في الدائرة، وتتطلب أن يقوم المرشح أو مدير الحملة الانتخابية بحصر مراكز الثقل الانتخابي، وكل ما يتعلق بمواقفها.

ومراكز الثقل الانتخابي موضوع متسع ذو جوانب متعلقة بأدوات قياس مراكز الثقل، وكيفية رصدها، وآليات التعامل معها. ونذكر هنا فقط أن هذه العملية لا تتم بكفاءة عالية في معظم الحملات الانتخابية في الأردن، نظراً لافتقار الأحزاب السياسية إلى كوادر مؤهلة تأهيلا مناسباً في هذا الخصوص.

لا بد من الإشارة إلى الأهمية الإستثنائية للخطاب الانتخابي الذي يتقدّم المرشّح على أساسه للناخبين ولوسائل الاتصال، وللتعبئة المستخدمة في تسويق المرشح وبرنامجه الانتخابي، خصوصاً الندوات، والمؤتمرات، واللافتات، والمسيرات الانتخابية، والملصقات، والمنشورات السياسية.

المرحلة الثالثة: مرحلة التصويت، وتتضمن التأكد من ذهاب الناخبين المؤيدين للإدلاء بأصواتهم، والقيام بدعاية اللحظات الأخيرة، وضمان سير عملية التصويت بشكل سلس، والتأكد من التجهيزات المختلفة المرتبطة بيوم التصويت على الصعيدين السياسي واللوجستي. وهي تتضمن العشرات من العناوين والإجراءات الضرورية التي تشكل كل واحدة منها أهمية خاصة في سير العملية الانتخابية، وعلى نحو يخدم الحملة، ويزيد من فرص فوز المرشح الحزبي.

المرحلة الرابعة: ما بعد الانتخابات، وهي مرحلة تقييم الأداء وما يتلوها من إعداد برامج خاصة بالمرشح في حال فوزه، وإعادة قراءة البيانات الانتخابية وإحصاءات التصويت، وكل ما يتطلبه ذلك من جداول وبيانات وترتيبات مرتبطة.

في نهاية هذه النقطة، نشير إلى أن موضوع الحملات الانتخابية وإدارتها من قبل الأحزاب السياسية خصوصاً، تشكّل معضلة حقيقية نتلمسها من خلال العشوائية في الطرح والإدارة عند متابعة الانتخابات التي تجري في الأردن. فالأمر بحاجة إلى تطوير مهارات المؤيدين والحزبيين في هذا المجال، بحيث يحتاج كل عنوان إلى تدريب متكامل نظراً لاتساعه وأهميته، وأهمية النتائج المترتبة على قيامه على أساس علمي صحيح، سواء بالنسبة لنوعية الفرز الانتخابي أو لسير العملية الديمقراطية عموماً، والتي تشكّل الانتخابات العلاقة الأبرز والأهم فيها.

أولاً: مفاهيم أساسية:

- **المرشح**

يُعتبر المرشح نقطة ارتكاز العمل في الحملة الانتخابية وأهم عامل فيها، لذلك يجب التركيز على عناصر القوة والجذب فيه، وتحديدها، ومن هنا لا بد من الإلمام بسيرة وحياة المرشح، والتركيز على الخبرات التي اكتسبها في حياته العملية، والمناصب التي تولاها. [15]

- **الدائرة الانتخابية**

تعدّ الدائرة الانتخابية هي المنطقة التي تحدد بها الحملة الانتخابية، ومن ثم يجب معرفة مساحتها، وتحديد نوع المواصلات التي يحتاجها المرشح عنها للوصول إلى الناخبين.

تشتمل الدائرة الانتخابية التركيبة الديمغرافية لسكان المنطقة، ما يؤدي إلى معرفة الخصائص التي لا بد من مراعاتها عند وضع الحملة الانتخابية. كذلك تؤدي هذه النقطة إلى التعرّف إلى الناخبين ومستوياتهم التعليمية والمهنية. ومن المهم معرفة نسب الناخبين، ومعرفة أماكن تجمّعهم، ومستوياتهم المعيشية، بالإضافة إلى معرفة أولوياتهم، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الأولويات نسبية وتختلف من وقت لآخر.

كما أن هذه المرحلة تستدعي رصد التاريخ الانتخابي للدائرة، حيث تعتبر هذه النقطة على جانب كبير من الأهمية في تقدير نجاح أو إخفاق الحملة الانتخابية الراهنة، وذلك بناءً على دراسة عوامل النجاح والإخفاق في الانتخابات السابقة من أجل العمل على تلافي عوامل الإخفاق وتعظيم عوامل النجاح.

ثانياً: المناطق الانتخابية في الدائرة

أ) منطقة الأصوات المؤيدة (منطقة الدفاع):

هي المنطقة التي تتواجد فيها الأصوات المؤيدة للمرشح والتي تعدّ منطقة ثقله:

01. قد تكون هذه المنطقة منطقة قبيلته أو عائلته.
02. قد يرتبط اسمه بها وفقاً للخدمات التي قدّمها، أو وفقاً لرعايته أهاليها.
03. قد يشتهر فيها، أو يتواجد فيها لأنها تحوي مكان عمله.
04. لأنه المرشح الأكثر شعبية فيها.

لكن بدايةً، من الخطأ أن يعتمد المرشح على هذه المنطقة فقط من دون النظر إلى بقية المناطق. وهنا تأتي أهمية التخطيط وإستراتيجيات الحملة التي تحاول أن تتعامل مع الدائرة الانتخابية كلها كوحدة واحدة، وتقيس عدد المؤيدين في كل مناطق الدائرة.

ب) منطقة الأصوات المتأرجحة (منطقة الوسط):

هذه المنطقة غير مضمونة لأي من المرشحين، أي أنها المنطقة التي تؤثر فيها أنشطة الحملة الانتخابية إلى حدّ كبير. فالتخطيط العلمي للحملات يعتمد على الحصول على أكبر نسبة من الأصوات في هذه المنطقة، وهي التي تظهر الفارق بين المرشحين.

تتميز منطقة الوسط بأنها أرض بكر يمكن أن تتغذى بالأفكار والمقترحات.

أي مرشح يريد أن يبني لنفسه شكلاً معيناً في الأداء والحركة، أو وصفاً معيناً (كأنه رجل خير، أو رجل مثقف، أو مرشح ملم بمشاكل الدائرة واحتياجاتها) يتم من خلال هذه المنطقة.

تكون هذه المنطقة محايدة، على عكس منطقة الدفاع التي من المفترض أن يعرف الناخبون المرشح، أو منطقة الهجوم التي تكثر فيها الإشاعات والأقاويل.

يجب أن تخضع دعاية المرشح في هذه المنطقة لمعايير عقلانية يكثر فيها طرح أفكاره وآرائه، لأنه من المفترض أن يكثر المثقفون أو المتعلمون، أو الذين سيعطون أصواتهم لمن جذبهم بالأفكار والمقترحات.

تضعف النزعات العاطفية في هذه المنطقة، لأن الأصوات فيها ليست مكرسة لمرشح معين.

ج) منطقة الأصوات الجديدة (منطقة الهجوم):

هي المنطقة التي من المفترض ألا يتمتع فيها المرشح بعدد كبير من الأصوات بقدر ما يتمتع منافسوه.

تعدّ من أصعب المناطق في الدعاية الانتخابية للمرشح.

الخطأ الذي يقع فيه العديد من المرشحين هو أنهم يتجاهلون الدعاية في هذه المنطقة، ويعتبرونها ملكاً للمنافسين، ويعتقدون أن الدعاية فيها مضيعة للجهد والمال.

يؤكد واقع الانتخابات أن على المرشح عدم استبعاد أي منطقة من دعايته الانتخابية إذا أراد النجاح. فقد يحصل على ١٠٪ من أصوات منطقة الهجوم أو أقل، وقد تكون هذه النسبة من الأصوات هي العامل المرجح لفوزه بالانتخابات أو دخوله الإعادة.

سؤال: ما هي المنطقة التي يبدأ بها المرشح دعايته الانتخابية؟ وما هى الأسباب؟ أجب.....

ثالثاً: موازنة الحملة الانتخابية

يُعتبر القرار المالي من أهم العوامل الحاسمة لدخول المرشح معركة الانتخابات أساساً، وللتعرف إلى فرص تأثير حملته الانتخابية في الدائرة، وتساهم (ليس بشكل قطعي) بفرصه في المنافسة، بالإضافة إلى أن قدراته المادية (مالية، بشرية، عينية..) تساعده على تنفيذ خطته لإدارة الحملة، فإعداد الموازنة هو نشاط تخصصي.

ينحصر تعريف الموازنة العامة للحملات الانتخابية بالتكاليف المالية الفعلية التي يتحملها المرشح أثناء المراحل المختلفة للحملة. وبمعنى آخر هي عناصر خطة الحملة الانتخابية المقومة مالياً والتي غالباً ما تشمل أربع مراحل:

- **المرحلة الأولى** أي الميزانية الخاصة بفترة البحوث الانتخابية، وهي فترة ما قبل اتخاذ المرشح لقرار الترشح، وتعني البحوث الانتخابية الخاصة بدراسة وتحليل الدائرة سياسيًّا وجغرافيًّا، ومناطق قوة المرشح، ومناطق الأصوات المتأرجحة، ومناطق الأصوات الضعيف فيها نسبيًّا.
- **المرحلة الثانية** هي مرحلة الترشح وما يتعلق بها من ميزانية الإعلان عن الترشح ورسوم الترشح.
- **المرحلة الثالثة** هي مرحلة ما بعد الترشح (الدعاية الانتخابية والجولات الميدانية).
- **المرحلة الرابعة** والأخيرة تتعلق بيوم الانتخاب.

سؤال: افرض أنك ترغب بالترشح للانتخابات البرلمانية المقبلة، ما هي الخطوات التي يلزم المرور بها حتى تصل إلى قرار نهائي بقبول الترشح؟ أجب...

رابعاً: وضع خطة التحرك

إذا عزم أي شخص على خوض الانتخابات، توجب عليه وضع خطة التحرك. في هذه الخطة يتم وضع جدول زمني تحدد فيه الأماكن التي سيتم زيارتها، ويُحدد فيه الأفراد

ذوو الثقل الاجتماعي والسياسي الذين يمكن الاعتماد عليهم لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الناخبين. تعتبر هذه النقطة على جانب كبير من الأهمية، ذلك لأنه في حالة عدم القدرة على تحديد الأماكن والأفراد ذوي الثقل، سيتم هدر وقت المرشح وأمواله في أماكن أو مع أفراد من ذوي التأثير المحدود.

من المهم وجود نظام مستقر وفعّال لاتصال وانتقال فريق المرشح في الدائرة الانتخابية، بالإضافة إلى ضرورة توافر وسائل الاتصال المباشرة والشخصية بالمرشح حتى يمكن إشعار الناخب بسهولة الوصول إليه في أي وقت وفي أي مكان، كذلك ضرورة توافر وسائل الاتصال التي تمكنه من التحرك بسرعة في الدائرة ومن دون إضاعة الوقت، للتواصل بينه وبين أبناء الدائرة.

وبعد التعرف إلى أوضاع الدائرة، والمرشح، والمنافسين، والتقدير المالي لتكلفة الحملة، وعناصر خطة الدعاية المناسبة، يتم البدء بوضع مصفوفة التخطيط الإستراتيجي للحملة وإدارتها الفعلية، ومتابعة وتطوير التحرك وفقاً لتوازنات العملية الانتخابية في الدائرة، والتطورات الحادثة خلالها، وصولاً إلى إعلان النتائج.

خامساً: البرنامج الانتخابي

من الضروري أن يكون لكلّ مرشح برنامج انتخابيّ. وليس المقصود بهذا البرنامج أن يكون قصيدة أدبية أو فلسفة سياسية معقدة، بل مجموعة الأفكار التي يريد المرشح إبرازها أمام الناخبين، والتي يعبّر فيها عن رأيه بالأوضاع القائمة، ومقترحاته للتطوير المستقبلي. في عبارة أخرى، إن البرنامج الانتخابي هو في حدّه الأدنى، الوعود الانتخابية للمرشح.

سادساً: صياغة البرنامج الانتخابي

البرنامج الانتخابي عبارة عن مجموعة حلول «مقترحة» لمشكلات «قائمة»، تنبع من نظرة استراتيجية أو خطّ سياسيّ للمرشح تجاه القضايا العامة.

والبرنامج الانتخابي الذي ننشده، وفق ما هو سائد في النظم الديمقراطية، يقوم على دعامات أساسية، من أهمها:

- ضرورة مراعاة حقوق الإنسان (الناخب والمرشح) في العملية الانتخابية من اعمال لقواعد الممارسة الديمقراطية، والتنافس السياسي، وتداول السلطة، والمشاركة السياسية الجادة والواسعة واليسيرة، واحترام إرادة الناخبين، وعدم تزوير الانتخابات، وعدم انحياز جهات الإدارة وأجهزة الأمن.
- ضرورة مراعاة الحقوق السياسية للمواطنين بصفة عامة، لا سيما الحرية الواسعة، وتكافؤ الفرص، واعتبار أن السيادة للشعب، وحقوق التعبير والمشاركة.. الخ.
- ضرورة مراعاة الحقوق الاقتصادية للمواطنين، من قبيل توافر الحقوق الدنيا لحياة آمنة مستقرة للجميع، ثم إتاحة فرص العمل أمام الجميع.. الخ.
- ضرورة مراعاة الحقوق الثقافية للمواطنين، خصوصاً تلك المتعلقة بالهوية والانتماء والوعي..
- ضرورة مراعاة الحقوق القانونية للمواطنين في ظل تكافؤ الفرص، والمساواة المطلقة للجميع أمام القانون.. الخ.
- مراعاة خصوصية مواطني الدائرة الانتخابية، وحقوقهم في كافة المجالات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، وتوفير كافة المقومات الأساسية الداعمة لحماية هذه الحقوق، وطرح آليات للدفاع عن هذه الحقوق دون الاكتفاء بتعديدها فحسب.
- إعداد شعارات انتخابية في صورة مطبوعات ولافتات مستخرجة من البرنامج الانتخابي الداعم لحقوق الإنسان على مستوى الدولة، وعلى مستوى الدائرة، ويتسم بالبساطة والموضوعية والواقعية والبعد عن المبالغة.

الغرض الرئيسي من طرح الأفكار هو استخدام قدرتها التأثيرية عند متلقيها. وحتى يتحقق ذلك، فإن الأمر يتطلب التركيز على معنى التواصل الفكري مع الآخرين، وذلك من خلال بدء المرشح ومساعديه بخطوات متدرجة هي كالآتي:

1. أولها تنظيم الأفكار بحسب مدى إلحاح المشكلات والقضايا في الدائرة الانتخابية، ومدى تعبير هذه الأفكار عن الحلول التي يريدها الناخبون.

2. ثانيها تنقية الأفكار وضبط البرنامج.
3. ثالثها استطلاع آراء الناخبين.
4. رابعها طرح البرنامج.

سابعاً: كيف يتوصل المرشح إلى كسب ودّ الناخبين؟

- كما ترغب أن تكون متحدثًا جيدًا، فعليك في المقابل أن تجيد فن الإصغاء لمحدّثك. فمقاطعتك لمحدثك تضيّع أفكاره وتفقده السيطرة على حديثه، مما يجعله يفقد احترامه لك لأن إصغاءك له يحسسه بأهميته عندك.

- ضرورة انتقاء الكلمات، فكل مصطلح يمكن استبداله بالكثير من المرادفات، وبالتالي اختيار أفضلها. كما على المرشّح اختيار موضوع محبب للحديث، وأن يبتعد عمّا ينفر الناس من المواضيع. فحديث المرشّح دليل شخصيته.

- الابتسام الدائم، فهذا يجعله مقبولاً عند الناس، حتى عند من لا يعرفوه جيداً. فالابتسامة تعرف طريقها إلى القلب.

- التركيز على الأشياء الجميلة في من يتم التعامل معهم، فلكلّ منا عيوب ومزايا. أما في حالة التحدث عن عيوب شخص، فيجب عدم مجابهته بها بل عرضها بطريقة لبقة وغير مباشرة، كأن يتم الحديث عنها في إنسان آخر متخيَّل، ما يجعله يقيسها على نفسه ويتجنبها.

- التعاون مع الآخرين قدر المستطاع.

- التقليل من المزاح فهو ليس مقبولاً عند كل الناس، وقد يكون مزاحاً ثقيلاً يفقد المحبين خصوصاً في الأوقات غير المناسبة.

- الوضوح في التعامل والابتعاد عن التلون، والظهور بأكثر من وجه. فمهما بلغ النجاح سيأتي يوم، وتتكشف أقنعتك وتصبح حينئذ كمن يبني بيتاً يعلم أنه سيهدم.

- الابتعاد عن التكلّف بالكلام والتصرفات والإبقاء على السجية، مع الحرص على عدم فقدان الاتزان، وضرورة التفكير مليًّا قبل قول أي شيء.

- عدم ادّعاء أشياء غير صحيحة، وعدم الخجل من الوضع العام، وإن لم يكن بمستوى وضع الغير، فهذا ليس عيباً، بل العيب هو ان يتم لبس ثوب لا يناسب.

- اختيار الأوقات المناسبة للزيارات وعدم الإكثار منها، ومحاولة حصرها بالدعوات، ومحاولة المحافظة على اللطف وخفة الظل حيث من الممكن أن يكون لدى المضيف أعمال وواجبات يخجل أن يصرّح بها، ووجود المرشّح يمنعه من إنجازها فيبدو ثقيلاً.

- عدم الإلحاح في طلب الحاجة، وعدم إحراج المطلوب منه قضاؤها، مع ضرورة إبداء العذر في حالة عدم تنفيذها، وإبداء أنها لن تؤثر على العلاقة معه. كما يجب الحرص على التواصل مع من قضوا الحاجة من دون إشعارهم أن الصداقة مرتبطة بمصلحة.

- المحافظة على المواعيد مع الناس واحترامها، مما يعكس احترام المرشّح لهم فيبادلونه الاحترام ذاته.

- الابتعاد عن الثرثرة، فهي سلوك بغيض ينفر الناس، ويحطّ من القدرة عند الآخرين.

- الابتعاد عن الغيبة، فهي ستجعل من يغتاب المرشح أمامه يأخذ انطباعاً سيئاً، ويعتبره من هواة هذا المسلك المشين، وإن بدا مستحسناً لحديثه.

- الابتعاد عن النميمة، وعلى المرشّح أن يبدي أجمل الأخلاق، ومهما بلغت منزلته، فإن التواضع سيرفع من قدره، ويُظهره أكثر ثقة بنفسه، مما سيجعل الناس يحرصون على ملازمته وحبّه.

الدائرة الانتخابية

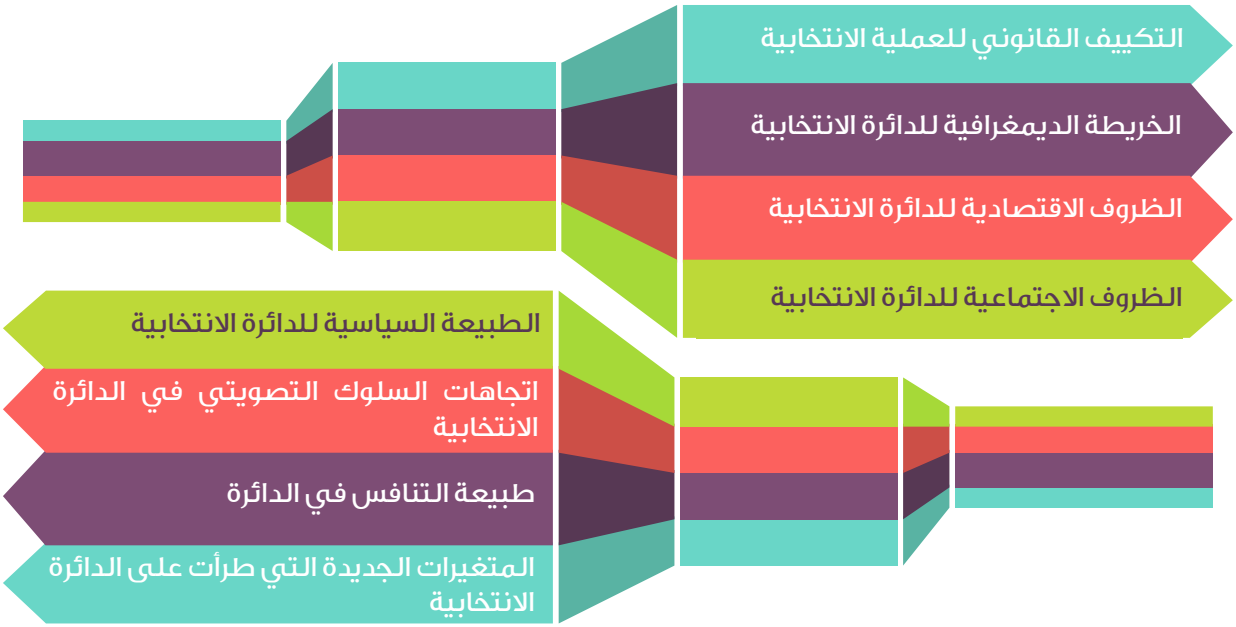

{أ} التكييف القانوني للعملية الإنتخابية

وهي تحديد نوع الانتخابات والقواعد والقوانين التي تنظم العملية الانتخابية، كذلك القواعد والقوانين التي تنظم الدعاية الانتخابية، والعلاقة مع المرشحين المنافسين، وكيفية تقديم أوراق الترشيح، والمواعيد التي نظمها القانون لتقديم هذه الأوراق، والرسوم المقررة من الدولة، وكيفية الإشراف على الفرز فى نتائج الانتخابات، والجهة المسؤولة عن الإشراف على عملية الانتخاب، أو بمعنى أدق هي كل القواعد التي تتعلق بعملية الانتخاب والقوانين المنظمة لها. ومن المناسب أن يتم كتابة هذا البند في إطار بحث مستقل عنْ المسح الميداني، وهذا يتطلب الرجوع إلى القوانين واللوائح والبيانات الرسمية.

{ب} الخريطة الديمغرافية للدائرة الانتخابية

- كم عدد الناخبين في الدائرة؟
- ما هو متوسط عدد المشاركين في الانتخابات في الدائرة؟
- ما هي تركيبة السكان في الدائرة؟
- ما هو عدد الناخبين الذين يقطنون في المناطق المختلفة من الدائرة؟
- أين تتركز الكتلة التصويتية في الدائرة؟
- ما هي الخلفيات السياسية والدينية والاجتماعية للكتل التصويتية؟

{ج} الظروف الاقتصادية للدائرة الانتخابية

- ما هي الحالة الاقتصادية للناخبين في الدائرة؟
- ما هي مصادر الدخل الرئيسية للناخبين؟
- ما هي المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي في الدائرة؟
- ما هي شرائح الدخول لمواطني الدائرة؟
- ما هي المناطق التي يتركز فيها رجال الأعمال؟

{د} الظروف الاجتماعية للدائرة الانتخابية

- ما هو دور الجمعيات في الدائرة؟
- من هم قادة الرأي في الدائرة؟ وفي كل منطقة؟
- ما هي وسائل الاتصال بقادة الرأي في الدائرة؟
- ما هي القوة النسبية التي يتمتع بها قادة الرأي في المنطقة؟
- ما هي طبيعة تحرك قادة الرأي مع الجمهور في المنطقة؟
- ما هو ترتيب القوة التأثيرية لقيادات الرأي في المنطقة؟
- من هم قادة الرأي المحتمل تأييدهم لمرشح معين؟
- من هم قادة الرأي الذين يصعب الحصول على تأييدهم؟
- من هم قادة الرأي الذين يملكون توجهات محايدة؟
- ما هي طبيعة المهن في الدائرة؟
- ما هو تأثير الشباب في الانتخابات في الدائرة؟

- ما هو تأثير المرأة في الانتخابات في الدائرة؟
- ما هي العشائر ذات التأثير في الانتخابات في الدائرة؟
- ما هي طبيعة التحالفات الاجتماعية في الدائرة؟
- ما هي الحالة التعليمية في الدائرة؟
- كيف يقضي الناخبون أوقات فراغهم؟
- ما هي المشكلات الرئيسية التي يعاني منها أبناء الدائرة؟
- ما هي المناطق التي يتركز فيها المثقفون؟

{هـ} الطبيعة السياسية للدائرة الانتخابية

- ما هي التوجهات والميول السياسية والدينية في الدائرة؟
- ما هو تأثير الجمعيات السياسية على المواطنين في الدائرة؟
- ما هي طبيعة التحالفات السياسية في الدائرة؟
- ما هو التوجه السياسي لقادة الرأي في الدائرة؟

{g} اتجاهات السلوك التصويتي في الدائرة الانتخابية

- كم عدد الناخبين المشاركين في الانتخابات السابقة؟
- ما هي التوجهات السياسية والدينية التي أيّدها الناخبون في الانتخابات السابقة؟
- ما هو عدد الأصوات التي حصل عليها كلّ مرشح في الانتخابات السابقة؟
- ما هي العوامل التي أدت إلى حشد وتعبئة الناخبين في الانتخابات السابقة؟
- ما هو توجه الشباب التصويتي في الانتخابات؟
- ما هي طبيعة التصويت في الأسرة؟ هل هو متماثل بين الزوج والزوجة والأبناء أم مختلف؟
- ما هي الفئات المحجمة عن التصويت في الانتخابات؟
- ما هو عدد السيدات المسجلات في الجداول الانتخابية؟
- ما مدى إقبال المرأة على التصويت؟
- ما هو عدد الشباب المقيد في الجداول الانتخابية؟
- ما مدى انتماء الشباب إلى جمعيات سياسية أو دينية في الدائرة؟
- ما هو نمط تصويت الشباب في الانتخابات السابقة؟

{j} طبيعة التنافس في الدائرة

- ما هو تأثير الأموال على المنافسة في الدائرة؟
- ما هي العوامل التي أدت إلى نجاح النائب الحالي أو النواب الحاليين في الدائرة؟
- من هو المرشح الأقوى في الانتخابات الحالية؟
- ما هي الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمتنافسين؟
- ما هي مناطق الضعف النسبي للمنافسين؟
- ما هي مراكز الثقل النسبي للمنافسين؟
- من هم المرشحون المحتمل خوضهم الانتخابات؟
- ما هي وسائل الاتصال التي يلجأ إليها المنافسون في الدائرة؟
- ماذا يقول الناخبون عن المنافسين؟
- ما هي مواطن القوة النسبية لدى المرشحين؟
- ما هي المناطق التي يتمتع بها المرشحون بمزايا نسبية؟
- ما هي مواطن الضعف لدى المرشحين في الدائرة؟
- ما هي المناطق التي لا يتمتع فيها مرشح معين بميزة نسبية؟
- ما هي العوامل التي قد تزيد من إضعاف المنافسين؟
- ما هي مناطق الثقل الخاصة بالجمعيات السياسية والدينية؟
- كم يبلغ عدد الموالين للجمعيات السياسية والدينية في الدائرة؟
- كم يبلغ عدد المعارضين للجمعيات السياسية والدينية المستقلين في الدائرة؟
- ما هي مصادر قوة الجمعيات في الدائرة؟
- ما هي مصادر ضعف الجمعيات في الدائرة؟

{e} المتغيرات الجديدة التي طرأت على الدائرة الانتخابية

- ما هو تقييم المواطنين لأداء النائب الحالي أو النواب الحاليين في الدائرة؟
- ما التغير الذي طرأ على المشكلات الخاصة بالدائرة زيادةً أو نقصاناً؟

- ما التغير الذي طرأ على عدد المقيدين في الجداول الانتخابية؟
- هل ظهرت مشروعات جديدة لها تأثير على الناخبين في الدائرة؟
- ما التغير الذي طرأ على طبيعة القوى السياسية والدينية في الدائرة؟
- ما هي الأنماط الجديدة من السلوكيات والمشكلات التي بدأت تظهر في الدائرة؟

{ط} تحليل الانتخابات السابقة

- ما هي المشكلات التي صاحبت الانتخابات السابقة؟
- ما هي وسائل الدعاية التي استخدمت في الانتخابات السابقة؟
- ما هي العوامل التي أثّرت على نجاح بعض المرشحين؟
- ما هي الأخطاء التي وقع فيها بعض المرشحين؟
- ما هو المناخ السياسي الذي جرت فيه الانتخابات السابقة؟

هناك عناصر عديدة في إستراتيجية التحرك، منها دراسة حدود الدائرة، وتحديد نوعيتها، والتعرف إلى مشكلاتها وقضاياها المؤثرة، بالإضافة إلى معرفة الاتجاهات التصويتية للناخبين فيها، وهي على النحو الآتي:

سؤال: هل يجب أن أدرس حدود الدائرة التي أترشّح فيها؟

يجب أن يعرف المرشح، ومندوبوه، وفريق حملته الانتخابية على وجه الخصوص، معلومات أساسية عن الدائرة التي يترشح فيها، خصوصاً حدود الدائرة الانتخابية بمعنى بداية الدائرة ونهايتها، لأن معرفته بهذه الحدود هي التي ستتيح له رسم الحدود الفاصلة لدعايته الانتخابية في الدائرة. ولا شك أن عدم المعرفة الدقيقة بحدود الدائرة قد يؤدي إلى إهدار وقت المرشح وفريق معاونيه، وبالتالي سيتكلف جهداً ومالاً لا داعي منه في الدعاية في مناطق لا تتبع الدائرة الانتخابية المرشح عنها.

سؤال: كيف أحقق التوازن في الدعاية الانتخابية في الدائرة؟

يجب أن يعرف المرشح حجم الدائرة التي يترشّح عنها، أي المساحة الجغرافية، لما يتطلبه ذلك من انتقالات وترتيب أولويات دعايته. فهل سيبدأ بالمناطق الأقرب إلى مقر إقامته أم المناطق المترامية الأطراف في دائرته الانتخابية؟ ونلاحظ أن هناك اتجاهاً من المرشحين يميل إلى أن يضع المرشح أولويات دعايته على أساس المناطق البعيدة والمترامية الأطراف في دائرته (وينصرف معنى البعد وترامي الأطراف في الدائرة إلى مدى بعدها عن مقر إقامة أو عصبية المرشح) على أساس أنه يبدأ بتعريف نفسه في هذه المناطق. والتعريف هنا ينصرف إلى التعريف بشخص المرشح، وبرنامج خدماته التي يمكن أن يقدمها إلى هذه المناطق. ومنطق هذا الاتجاه هو الاعتقاد بأن المناطق الأقرب قد تكون على معرفة مسبقة بشخص المرشح، أو برنامجه الانتخابي، مما يجعله يركّز على الأبعد لأنها قد لا تعرفه جيداً.

سؤال: ما هي مفاتيح الدائرة الانتخابية؟

على الرغم من أن كل نوع من الدوائر له أدواته التي يمكن أن تكون أكثر فعالية من غيرها، إلا أن هناك مجموعة من القواعد العامة للتعرف إلى «مفاتيح» الدائرة، وتحقيق دعاية انتخابية متوازنة وفعّالة فيها، أهمها:

[1] الاهتمام بالمناطق البعيدة في الدائرة

قد يواجه المرشّح مشكلة أساسية في بداية حملته الانتخابية، وهي محدودية معرفته من قِبَل المواطنين من سكان المناطق البعيدة أو المترامية في الدائرة، لا سيما مع اتساع مساحتها الجغرافية. فبالرغم من احتمال إلمام المناطق القريبة بشخصية المرشّح، فإن حدود الإلمام قد تكون منعدمة أو ضئيلة فى المناطق البعيدة، وكل ذلك سيؤثر على أسلوب الدعاية الانتخابية، وعلى فرص النجاح.

[2] اختراق المناطق الصعبة

على الرغم من أهمية معرفة الناخبين المسبقة بشخص المرشح، فإن معظم الدوائر تحتوي على مناطق لا يتمتع فيها المرشح بشعبية أو بمعرفة كافية من الناخبين. ولهذه المناطق مفاتيح محددة يجب أن يدركها المرشح حتى يستطيع اختراقها، حيث يجب أن يلاحظ اختلاف طبيعة هذه المناطق عن بعضها، إذ ما يمكن أن ينجح في منطقة معينة قد يفشل في مناطق بعيدة أخرى.

أسئلة يجب أخذها في الاعتبار

كيف تتعامل مع الدائرة الجماهيرية؟

«التعامل مع رأي عام لعوب»

تتحرك الجماهير في الدائرة الجماهيرية في اتجاهات تصويتية غير منضبطة، بحيث تتحدد أنماط التصويت لصالح المرشح أو ضده بناءً على حركات التفاعل اللحظية بينهما. ويزداد الأمر صعوبة إذا كان المرشح غير معروف (ولا نقول «غريبًا»، حيث الكل أغراب في الدوائر الجماهيرية، أو في المراكز الحضرية المزدحمة بوجه عام). على هذا الأساس، يفضّل اعتماد الحملة الانتخابية على المؤتمرات الانتخابية إذ تكون الدوائر الجماهيرية غير المنضبطة بمعيار محدد للتصويت، أو للتفاعل في المقاهي أو النوادي الشعبية، أو مراكز الشباب، أو أي من الساحات العامة.

كيف تتعامل مع الدائرة الحكومية؟

«يجب أن يتردد اسم المرشّح بين الناس»

في البداية يشار إلى أن صفة «الحكومية» عند التعبير عن «الدائرة الحكومية»، يرمي إلى معنيين في الوقت نفسه: أولهما، أنها دائرة تكثر فيها المصالح والهيئات الحكومية، بحيث يكون أغلب الناخبين فيها من موظفي الحكومة، وثانيهما أن هذه الدوائر تعدّ من مناطق نفوذ المرشحين الحكوميين (كالوزراء أو قيادات الدولة)، وبالتالي يمكن – لأغراض التحليل فحسب، ودون أي سوء قصد أو إصدار تقييم سياسي ما – وصف هذا المرشح بأنه مرشح حكومي.

كيف تتعامل مع الدائرة التجارية؟

«أين مصلحتي؟»

تتسم الدوائر التجارية، ضمن أمور أخرى سيلي تفصيلها لاحقاً، بأنها دوائر مصلحية، أو نفعية فى المقام الأول، وهذا شأن الثقافة السياسية السائدة لدى «التجار» عموماً. فبالرغم من انتماء الكثير من التجار في المناطق المحورية إلى الأصول العشائرية، إلا أنهم يصبحون من ذوي الثقافة المصلحية بحكم التواجد، وبحكم الحرص الكبير على «مصدر الرزق». ومن ثم، فإن المعيار الأرجح لدى هؤلاء في تحديد اتجاهاتهم التصويتية هو «مصلحتي أين..!».

فريق الحملة

فريق الحملة

مواصفات فريق حملة دعاية النجم:

هناك عدة اعتبارات يمكن للمرشح أن يضعها في اعتباره عند اختيار مساعديه، أهمها، هي:

نوعية النشاط الاقتصادي والاجتماعي لأعضاء الفريق:

في المناطق الشعبية يكون أصحاب المقاهي والمتاجر، أو كبير الباعة المتجولين، من أصحاب التأثير الهائل في الناخبين، إلا أنه ليس من المنطق أن يكون مساعد المرشح في منطقة شعبية تعجّ بمختلف الاتجاهات غير السوية، طبيباً أو أستاذاً جامعياً.

و بعبارة أخرى، يجب أن يكون المساعد من «طينة» المنطقة نفسها، فإذا غلب على المنطقة النشاط الزراعي توجّب أن يكون أبرز مساعديه من الفلاحين، أو إذا غلب على المنطقة النشاط العمّالي توجّب أن يكون من العمّال، أو إذا كانت منطقة شعبية تلعب فيها المقاهي دوراً مؤثراً، فيتوجّب أن يكون مساعده من أصحاب هذه المقاهي الكبرى، أي أن دور المساعد يتحدد وفق طبيعة الدائرة. أما إذا كانت الدائرة ذات طبيعة يكثر فيها المثقفون والأكاديميون، أو شاغلو مناصب عليا، أو أصحاب مؤسسات اقتصادية، فيتوجب أن يكون المساعد من ضمن هذه الفئات.

وعليه، يتوجّب أن يلتزم المساعد دعائياً باحتياجات منطقته. لذا، كلما كانت طبيعة النشاط الذي يمارسه المساعد قريبة من طبيعة المنطقة ذاتها، كلما كان المساعد أكثر قدرة في التعبير عن برنامج مرشحه وفق احتياجات منطقته.

اللباقة والقدرة على التواصل مع الناخبين

لا يكفي أن يكون المساعد واجهة جميلة للمرشح، ومعبّراً جيداً عن أفكاره، كي ينجح في سباق الوصول إلى البرلمان، لأن أحد المتطلبات المهمة هو أن يكون فريق الحملة لبقاً في حديثه، وأن يكون قادراً على أن يتواصل مع أفكار الآخرين وليس معبّراً عن فكره الشخصي فقط. إن المهم في مساعد المرشح ألا يعمل على فرض أفكاره وآرائه على الآخرين، من دون أن يمعن التفكير في مدى تقبّل الآخرين لهذه الأفكار والآراء.

يعتقد بعض المرشحين أن كثرة الأفكار والكلمات والخطب السياسية في الدائرة الانتخابية قد تكون دليلاً على ثراء أفكاره، وتنوع رؤاه، وأنه دليل على لباقته في الحديث. إلا أن تلك النظرة ليست صحيحة على الإطلاق، فكثرة الأفكار أو الخطب السياسية التي يطرحها المرشح ومساعدوه قد تؤدي إلى بروز ما يسمى بـ «الأفكار الباهتة».

كيف تنشئ غرفة عمليات لمرشح ناجح؟

ماذا يعني تنظيم غرفة عمليات انتخابية؟

غرفة العملية الانتخابية تعني مجموعة من العناصر، يمكن إيجازها في ما يأتي: [16]

- تنظيم دقيق لفريق عمل الحملة الانتخابية وللمساعدين في إدارة الحملة.
- تنظيم وقت المرشح وفريق عمله الخاص.
- تحديد اللقاءات الخاصة بالمرشح، والتحضير الجيد لكل لقاء.
- فهم وتحديد دور جمهور الناخبين، والمرشحين المنافسين.
- رصد المشاكل الداخلية والخارجية المتعلقة بالحملة والانتخابات، واقتراح الحلول المناسبة.

من يدير غرفة العمليات؟ وما هي مواصفات المساعدين في الحملات الانتخابية؟

مدير الحملة الانتخابية أو من يتم تفويضه، ومن مهامه:

- إدارة التنفيذ اليومي للحملة.
- ضم الأفراد المتطوعين أو المساعدين في الحملة.
- إقامة علاقات مع قادة الرأي المعنيين بالإضافة إلى مراعاة المثقفين.
- التعامل مع أي من المشاكل، سواء أكانت ذات طبيعة سياسية أو إدارية أو اقتصادية.
- تنظيم وإدارة فريق العمل المكوَّن من: بعض الإداريين، المندوبين، المسؤولين عن الإعلام بكافة صوره، القائمين بتقديم الخدمات، مستقبلي أهل الدائرة، ومهنيين لإدارة المكتب وشؤونه. ويتوقف عدد فريق العمل على عدد السكان والمساحة الجغرافية للدائرة.

تقسيم المهام بين الأفراد وتوضيح الاختصاصات.

ضرورة توضيح وشرح مهام كل مشارك بدقة، سواء أكان الفريق يعمل بأجر أو تطوعًا، لا بد من حضور لقاء تدريبي واحد على الأقل توزع فيه المهام، وأن يلتزموا التعليمات.

وضع أهداف واضحة ومعلنة للحملة الانتخابية.

ضرورة توضيح أهداف الحملة لفريق العمل جيدًا: والتي تحوي:

- دعم الثقة الجماهيرية في المرشح، والبعد عن الشعارات الجوفاء، والعمل على المصارحة منذ البداية.
- تشجيع الناخبين على الإدلاء بأصواتهم لصالح المرشح.
- الحد من العنف والابتعاد عن الانضمام لأعمال العنف، أو عن خلقها.
- الإبلاغ عن أي انتهاكات للحقوق الانتخابية.

فهم المشاكل ووضع البدائل: وذلك عبر فهم المشاكل التي واجهت الناخبين في الانتخابات السابقة، على سبيل:

- عدم معرفة الناخبين لأماكن الاقتراع، وإنشاء لجان مختلفة سواء أكانت خاصة بالرجال أم بالسيدات.
- عدم فهم الناخبين لطريقة الاقتراع.
- المسافات البعيدة عن أماكن التسجيل.
- الأخطاء في الأسماء الواردة في الكشوف الانتخابية.
- التلاعب أثناء عملية التصويت.

معوقات المشاركة في التصويت:

إذا اتفقنا أن قوام العملية الانتخابية هم الناخبون، فذلك يعني أن الكثير من سلبيات هذه العملية يمكن معالجتها، أو على الأقل الحدّ من تأثيرها الضار، وتحجيمها من خلال زيادة درجة إقبال الناخبين على المشاركة بالتصويت.

وبمعنى آخر، فإن ضعف إقبال الناخبين هو احدى المشكلات الجوهرية التي تواجه أغلب المرشحين، ولا يجب أن يتركّز اهتمام المرشح على جذب أصوات من يشارك في التصويت عند إدلائه بصوته، بل يجب أيضاً أن يتم الاهتمام بمسألة تشجيع الناخبين على الذهاب إلى صناديق الانتخاب في المقام الأول، لا سيما إذا تذكّرنا أن القدرة على تحريك «الأغلبية الصامتة» هي الحاضر الغائب في العملية الانتخابية. لذلك، يجدر بالمرشح أن ينظر إليها عن كثب، وأن يسعى إلى التعامل معها بجدية واقتدار.

هناك معوقات عملية وسياسية تواجه حثّ الناخبين على المشاركة بالتصويت، أهمها:

أولاً: التسجيل غير الكامل للناخبين

إن التسجيل غير الكامل للناخبين، أو بالأحرى المواطنين الذين يحقّ لهم الانتخاب، في جداول الانتخاب، يعتبر قيداً على مدى تمثيل صناديق الانتخاب لاتجاهات الشعب وإرادته العامة. وعادةً ما يكون هذا التسجيل غير الكامل من نصيب الشباب، الأمر الذي قد يكون إهمالاً من الشباب أنفسهم، أو هروباً من تعقد إجراءات القيد وممارسة التصويت.

في جميع الأحوال، إن التسجيل غير الكامل يقلّص أعداد الناخبين في الدوائر المختلفة، بالإضافة إلى أن مصدر المشكلة قد يكون ناتجاً عن الإهمال في شطب أسماء الموتى، أومن قاموا بالانتقال لدوائر اخرى، ما يؤدي إلى تضخيم أعداد الناخبين من دون مقتضى، ويجعل الجداول الإنتخابية محلاً للشك والانتقاد.

ثانياً: تخلّف الناخبين عن أداء واجبهم الانتخابي:

يمكن أن يتخلّف الناخبون عن أداء واجبهم الانتخابي على الرغم من عدم نقصان جداول الانتخاب، وعلى الرغم من تنقيح الجداول، فإنه على الحكومة أن تعمل على حثّ الناخبين على الاقتراع من خلال تغيير التصوّر السلبي السائد عند الناخبين.

خاتمة:

على الرغم من الصعوبات الذاتية والموضوعية التي تمرّ بها الأحزاب السياسية الأردنية، وعلى الرغم من ضعف دورها في إثراء الحياة السياسية الأردنية وتواضع قدرة معظمها متواضعة على الحشد وطرح البرامج السياسية، ومحدودية حجم تعامل المجتمع بقطاعاته كافة معها خصوصاً قطاعات الشباب والمرأة، إلا أن الأحزاب السياسية تبقى الوحدة السياسية الأساسية التي يمكن أن تنهض بعملية التحول الديمقراطي في المجتمع الأردني، والتي تؤدي إلى قيام الدولة المدنية الديمقراطية كمطلب جوهري وجذري في بنية الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي ينشدها المجتمع.

هوامش الدليل

هوامش الدليل:

1. النظم السياسية العربية، طبعة أولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
2. الاحتياجات التدريبية للأحزاب السياسية الأردنية، مركز القدس للدراسات السياسية، عمّان، 2012.
3. الأحزاب السياسية والانتقال إلى الديمقراطية، المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية، لبنان، 2004.
4. ورشة حول الأحزاب السياسية الاردنية، مركز القدس للدراسات السياسية، عمّان، 2013.
5. صياغة السياسات، المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية، لبنان، 2009.
6. القوانين الناظمة للعمل الحزبي في الأردن، مركز القدس للدراسات السياسية،، عمّان، 2010.
7. ورشة الشباب والمشاركة السياسية، مركز القدس للدراسات السياسية، عمّان، 2013.
8. دليل بناء التحالفات، المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية، لبنان، 2009.
9. مهارات الاتصال الفعال، سرمد محمد قاسم، بغداد، 2013.
10. مهارات الاتصال الجماهيري، محمد عباس، منظمة صناع الحياة، 2006.
11. المصدر السابق.
12. المصدر السابق نفسه.
13. مبادىء توجيهية لتنظيم الأحزاب السياسية، منظمة الأمن والتعاون الاوروبي، 2010.
14. آليات الأنظمة السياسية في صناعة القرار السياسي، قتيبة السامرائي، مجلة "سرّ منْ رأى"، المجلد 4، العدد 10، 2008.
15. جمال عليش، ورشة الدعم الفني للمرشحات، القاهرة، 2013.
16. إعداد النساء للأدوار القيادية، مؤسسة عالم واحد للتنمية ورعاية المجتمع العربي، القاهرة، 2005.

المراجع

المراجع:

1. النظم السياسية العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
2. آليات الأنظمة السياسية، دراسة لقتيبة السامرائي، مجلة «سرّ من رأى»، المجلد 4، العدد 10، 2008.
3. المعايير الدنيا لعمل الأحزاب السياسية، المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية، ترجمة ناتالي سليمان، 2008.
4. الدليل العربي حول حقوق الإنسان والتنمية، محسن عوض، ط1، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2005.
5. القوانين الناظمة للعمل الحزبي في الأردن، مركز القدس للدراسات السياسية، عمّان، 2010.
6. مهارات الاتصال الجماهيري، محمد عباس، منظمة صناع الحياة، 2006.
7. الأحزاب السياسية والانتقال إلى الديمقراطية، المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية، لبنان، 2004.
8. التسويق الاجتماعي والتخطيط للحملات الانتخابية، فؤاد عبدالمنعم، ط1، القاهرة، 2007.
9. أفضل الممارسات للأحزاب الفعالة، اريكا بريث- المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية، 2003.
10. دليل شباب تونس في تعلم الديمقراطية، اليونسكو (المغرب)، 2013.
11. مبادىء توجيهية لتنظيم الأحزاب السياسية، منظمة الأمن والتعاون الأوروبية، 2010.
12. الطريق إلى البرلمان، أ. د علي الصاوي، وأ. د. جمال عبد الجواد، المجموعة المتحدة، القاهرة، 2012.
13. مدخل إلى المدافعة، ريتور شارما، المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية.
14. إعداد النساء للأدوار القيادية، مؤسسة عالم واحد للتنمية ورعاية المجتمع العربي، القاهرة، 2005.
15. صياغة السياسات، المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية، لبنان، 2009.
16. السلطات التنفيذية والتشريعية، د بركات سيلاسي، واشنطن، 2004.
17. الحاجات التدريبية للأحزاب السياسية الأردنية، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2014.
18. الدستور الأردني، منشورات وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، عمّان، 2014.
19. قانون الأحزاب السياسية (الأردني) رقم 16 لسنة 2012، الجريدة الرسمية رقم 5161، تاريخ 2012/6/7.

20. قانون الانتخاب (الأردني) لمجلس النواب رقم 25 لسنة 2012، الجريدة الرسمية رقم 5165، تاريخ 2012/7/1 .

21. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان، www1.umn.edu/humanrts/arab/b003.html

22. جمال عليش، ورشة الدعم الفني للمرشحات، القاهرة، 2013.

23. مهارات الاتصال الفعال، سرمد محمد قاسم، بغداد، 2013.

24. دليل بناء التحالفات، المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية، لبنان، 2009.

25. ورشة الشباب والمشاركة السياسية، مركز القدس للدراسات السياسية، عمّان، 2013.

26. ورشة حول الأحزاب السياسية الأردنية، مركز القدس للدراسات السياسية، عمّان، 2013.

ملحق:

إعلان مبادئ

صادر عن الأحزاب السياسية الأردنية

إعلان مبادئ

صادر عن الأحزاب السياسية الأردنية في 2014/4/20

بعد سلسلة اجتماعات عمل لبحث سبل إصلاح قانوني الانتخاب والأحزاب لسنة 2012، توصل ممثلو 27 حزباً من بين الأحزاب السياسية الأردنية القائمة بشكل توافقي إلى إعلان المبادئ التالي كمنطلق للحوار مع الحكومة ومجلس النواب ومؤسسات المجتمع المدني، سعياً وراء تحقيق توافق وطني عام للتعديلات المنشودة على قانوني الانتخاب والأحزاب والتي من شأنها تحقيق نقلة نوعية في عملية الإصلاح السياسي التي تدعو إليها الدولة الأردنية. وتتوزع هذه المبادئ بين قانوني الانتخاب والأحزاب على النحو التالي:

أولاً: المبادئ الخاصة بقانون الانتخاب

- ضرورة تطوير قانون الانتخاب لمجلس النواب، والتخلص من تركة نظام الصوت الواحد المجزوء ، والحرص على ضمان توافق وطني حول القانون الجديد.
- زيادة عدد المقاعد المخصصة للقائمة الوطنية بحيث يصل إلى 50 % من عدد مقاعد المجلس النيابي.
- حصر القائمة الوطنية بالأحزاب السياسية، على أن تتشكل من حزب سياسي واحد أو ائتلاف أحزاب، ويحق للحزب أن يرشح شخصيات مستقلة على قائمته الانتخابية.
- اعتماد نسبة حسم (عتبة تمثيل) للقوائم الوطنية المرشحة في الدائرة العامة بمقدار (1)%.
- جواز اتفاق القوائم فيما بينها على تبادل الأصوات الزائدة لديها ، بحيث يتم جمع أصوات القوائم المؤتلفة، فإذا كانت كافية للفوز بمقعد، يذهب هذا المقعد للقائمة التي لديها العدد الأكبر من الأصوات الزائدة. ويتعين أن تكون الاتفاقات بهذا الخصوص موثقة رسمياً ومعلنة للرأي العام منذ بداية تشكيل القوائم.
- السعي نحو تحقيق عدالة التمثيل بين الدوائر الانتخابية ومعالجة الاختلالات على هذا الصعيد، والنظر في تقليص الفروق في عدد المقاعد المخصصة للدوائر الانتخابية، ومنح الناخب عدداً من الأصوات مساوياً لعدد المقاعد المخصصة لدائرته الانتخابية.
- وضع سقف للإنفاق في الحملات الانتخابية للحد من ظاهرة استخدام المال السياسي، وقيام المرشحين في الدوائر المحلية والدائرة العامة بفتح حساب بنكي تودع فيه الأموال المخصصة للإنفاق على الحملة الانتخابية على أن يقدم المرشحون بعد الانتخابات كشفاً يبينون فيه أوجه الإنفاق.
- شطب المادة رقم (67) من قانون الانتخاب والخاصة بإسقاط الجرائم الانتخابية بعد مرور ثلاث سنوات على إجراء الانتخابات، الأمر الذي يكفل عدم سقوط الجرائم الانتخابية بالتقادم.
- إعادة النظر في عدد ونظام احتساب الفوز للمقاعد المخصصة للمرأة، وتخصيص حوالي 25 % من مقاعد المجلس النيابي للنساء.
- دمج المقاعد المخصصة لدوائر البادية الثلاث في مناطقها الجغرافية مع احتفاظها بعدد المقاعد نفسه، والإبقاء على المقاعد المخصصة للمسيحيين وللشركس والشيشان ضمن الدوائر المحلية.
- تعزيز صلاحيات الهيئة المستقلة للانتخاب بصفتها ضابطة عدلية من أجل مكافحة الجرائم الانتخابية المرتبطة بشراء الأصوات والاستخدام غير المشروع للمال السياسي.

- وضع رسوم ترشح محددة للقائمة الوطنية لا تكون حاصل ضرب عدد المرشحين على القائمة الوطنية بالمبلغ المحدد للمرشح الفرد، بما يراعي التوجه بأن تكون القوائم الوطنية محصورة بالأحزاب السياسية.

ثانياً: المبادئ الخاصة بقانون الأحزاب السياسية

01. إعادة النظر بتعريف الحزب السياسي ليصبح أكثر انسجاماً مع التوجه الدولي لتعريف الحزب، ومع التوجه الراهن لتشكيل حكومات برلمانية باعتبار أن الحزب يهدف إلى تداول السلطة سلمياً أو المشاركة فيها.

02. تعديل شروط ترخيص الحزب السياسي بخفض عدد الأعضاء المؤسسين إلى 150 عضواً من ثلاث محافظات فقط. على أن يقترن تمويل الحزب من خزينة الدولة بتحقيقه حجم عضوية لا يقل عن (500) عضو من سبع محافظات، وأن لا تقل نسبة النساء بينهم عن 10 %، ونسبة المؤسسين من كل محافظة عن 5 %. وتمديد الفترة الزمنية التي يمنحها القانون لخمسة من الأردنيين الراغبين في تأسيس حزب سياسي لاستكمال شروط تأسيسه المنصوص عليها في القانون.

03. الاستعاضة عن نظام تمويل الأحزاب السياسية بقانون ينظم عملية التمويل.

04. عدم ربط التمويل السنوي للأحزاب السياسية بعدد الأعضاء المؤسسين فقط، وإنما ربطه بمعايير أخرى كعدد الفروع المنتشرة للحزب في المناطق الجغرافية وعدد مقاعد الحزب في البرلمان وفي المجالس البلدية، وبالحد الأدنى من العضوية (500 عضو مثلاً)، من ضمنها نسبة معينة على الأقل من النساء والشباب.

05. تجريم من يعرض حزبيين أو أقاربهم لمضايقات أمنية أو معيشية بسبب انتمائهم الحزبي أو لصلة القرابة مع أحد الأعضاء الحزبيين، خلافاً للمادة (19)من قانون الأحزاب التي تنص على أنه " لا يجوز التعرض لأي مواطن أو مساءلته أو محاسبته أو المساس بحقوقه الدستورية أو القانونية بسبب انتمائه الحزبي ويعاقب كل من يخالف ذلك".

06. الاستعاضة عن مرجعية وزارة الداخلية للأحزاب السياسية بالهيئة المستقلة للانتخاب بحيث تتغير تسميتها إلى الهيئة المستقلة للانتخاب والأحزاب.

07. إلغاء شرط الموافقة المسبقة للجنة الأحزاب على تعديل النظام الأساسي للحزب أو دمجه في حزب آخر (الفقرةج، المادة 30)، والاستعاضة عنه بالنص على أن أي تعديل للنظام الأساسي للحزب أو دمجه في حزب آخر ينبغي ألا يتعارض مع أحكام الدستور وإلا يعتبر باطلاً، مع وجوب إعلام لجنة الأحزاب بذلك.

08. تكفل الدولة لطلبة الجامعات وكليات المجتمع الحكومية والخاصة حقهم في الانتساب للأحزاب والترويج لأفكار وبرامج أحزابهم بين زملائهم الطلبة.

09. عدم وضع النصوص الخاصة بالعقوبات في قانون الأحزاب والاكتفاء بورودها في قانون العقوبات. وكذلك إلغاء النص على استثناء القضاة ومنتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية من عضوية الأحزاب والاكتفاء بوروده في التشريعات الخاصة بهذه الفئات .

10. إعادة النص على حق الحزب في استخدام وسائل الإعلام الرسمية لبيان وجهة نظره وشرح مبادئه وبرامجه، كما كان منصوصاً عليه في قانون الأحزاب السابق لسنة 2007.

11. الاعتراف بحق الأحزاب السياسية في الطعن بدستورية القوانين والأنظمة النافذة لدى المحكمة الدستورية.

الأحزاب السياسية المُوقعة على إعلان المبادئ الخاص بإصلاح قانوني الانتخاب والأحزاب

- الحزب الشيوعي الأردني
- الحزب الوطني الأردني
- الحزب الوطني الدستوري
- الحزب العربي الأردني
- حزب أردن أقوى
- حزب جبهة العمل الإسلامي
- حزب جبهة العمل الوطني
- حزب دعاء
- حزب مساواة
- حزب الاتحاد الوطني
- حزب الإصلاح
- حزب الإصلاح والتجديد (حصاد)
- حزب البعث العربي الاشتراكي
- حزب البعث العربي التقدمي
- حزب التجمع الوطني الديمقراطي (تواد)
- حزب التيار الوطني
- حزب الجبهة الأردنية الموحدة
- حزب الحركة القومية
- حزب الحرية والمساواة
- حزب الحياة
- حزب الرسالة
- حزب الرفاه
- حزب الشعب الديمقراطي (حشد)
- حزب الشباب الوطني
- حزب العدالة والتنمية
- حزب الفرسان
- حزب الوسط الإسلامي

الدليل التدريبي
للأحزاب السياسية الاردنية

مركز القدس للدراسات السياسية
AL-QUDS CENTER For Political Studies

Amman Office

7, Hafa St. Jabal Al-Hussein,
P.O.Box: 213566 , Amman (11121)
Tel : +962 6 5633080
Fax: +962 6 5674868
Email: amman@alqudscenter.org

Beirut Office

Hamra St. Mizan Bldg.
P.O.Box: 113-6684
Tel: +961 1 750282
Fax: +961 1 750281
Email: beirut@alqudscenter.org

Website: www.alqudscenter.org

Konrad Adenauer Stiftung

Project Office

23, Ismaeel Haqqi Abdoh St. ,
Sweifieh
P.O. Box: 831025
Amman 11183 , Jordan
Tel : +962 6 59 29 777 ext.203
Fax: +962 6 59 33 087

Email: info.jordan@kas.de